وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:...../2026

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي(ل م د)

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

المذكرة موسومة بـ:

متطلبات ترقية القطاع الصناعي لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر

من إعداد الطالبة:
تواك إكرام

تحت إشراف الأستاذ:
د. طلبة عادل

أعضاء لجنة المناقشة المتكونة من الأساتذة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	جامعة الانتساب	الصفة
أ.د. رايس فضيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة	رئيسا
أ.د. طلبة عادل	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة	مشرفا ومقررا
د.بوطورة فاطمة الزهرة	أستاذ محاضرة قسم ب	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة	ممتحنا

السنة الجامعية:2025-2026.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى" وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

أولا نحمد الله ونشكره على توفيقه للإتمام لهذه المذكرة ولوصولي إلى هذا اليوم.

أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذ المشرف الدكتور عادل طلبة لمجهوداته وتوجيهاته القيمة طيلة إعدادي لهذه المذكرة جزاه الله كل خير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأعضاء لجنة المناقشة، وكذلك جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالأخص أساتذتنا في قسم الاقتصاد، جزاهم الله خير على كل جهد بذلوه ووفقهم الله في عملهم.

أسأل الله أن يكون علمًا نافعًا، يُنتفع به ويكون في ميزان حسناتي.

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي تخرجي إلى نفسي التي اجتهدت طيلة سنوات الدراسة.

إلى مصدر الأمان وسندي واتكائي في هذا العالم، إلى من دعمني وأحبني بدون مقابل، **(أبي الغالي)**.

إلى جنة أيامي، إلى القلب الحنون والأيادي الدافئة التي كانت تنقذني بدعواتها، كنت الحضن الآمن. أنت لست مجرد أم بل إنسانة عظيمة والعظيم في وصفك حق ، **(أمي الحبيبة)**.

إلى أحب الناس، إلى السند الذي لا يميل واليد التي أستند عليها في ضعفي، صديقتي الأولى والأزلية، أخواتي **(ليليا، سلمى)**.

إلى **أهلي**، كلٌ باسمه ومقامه، شعور التخرج وأنتم بجانبي لا يوصف، كأنني أتوج بدعاء القلوب قبل الشهادات، شكراً على حبكم ودعمكم.

إلى **أصدقائي** ورفقاء الدرب، الذين شاركوني لحظات الحزن قبل الفرح، أهديكم هذا التخرج فقد كنتم جزءًا من هذه الرحلة.

إلى من تمنيت أن أشاركهم فرحة التخرج، لكن المكتوب كان له رأي أخر ولا اعتراض على حكم الله إلى أمي الحبيبة التي حملتني في بطنها تسعة أشهر رحمك الله، وإلى خالتى وجدتى وأعمامى رحمهم

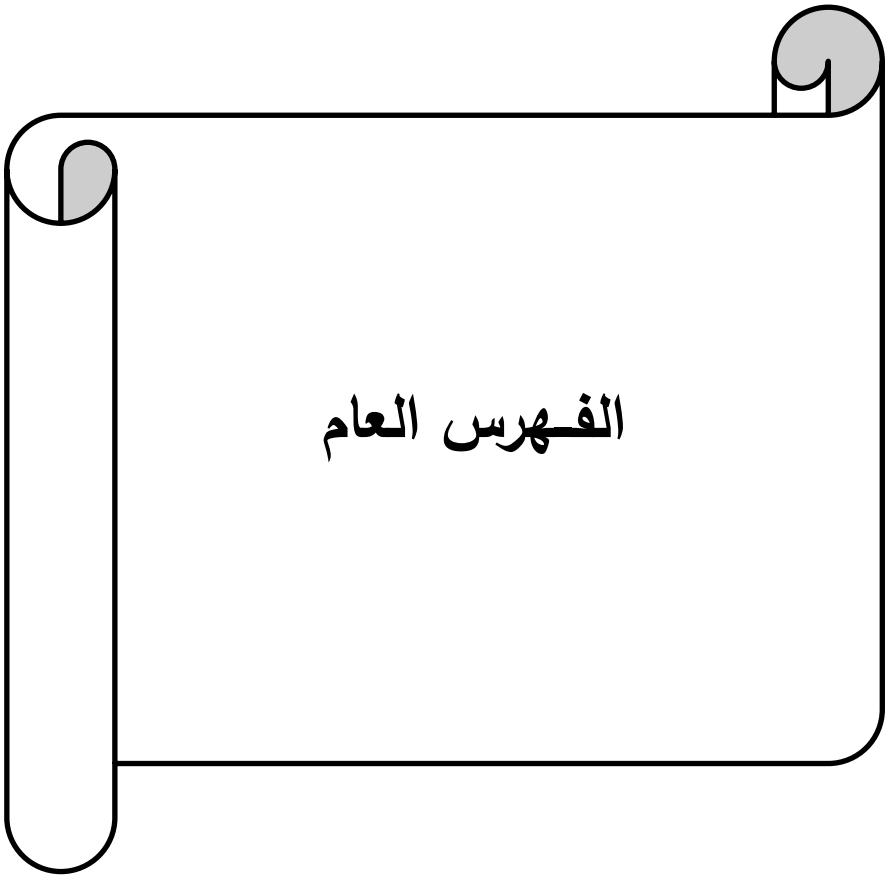
الفـهرس العام

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
الفهرس العام	**VI-I**
فهرس المحتويات	**II**
فهرس الجداول	**IV**
فهرس الأشكال	**V**
فهرس الملاحق	**VI**
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الاطار النظري لتنويع الاقتصادي والقطاع الصناعي	**1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي	**3**
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	**3**
المطلب الثاني: آليات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه	**8**
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لتنويع الاقتصادي	**13**
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول القطاع الصناعي	**15**
المطلب الأول: ماهية الصناعة	**15**
المطلب الثاني: بنية القطاع الصناعي وتصنيف الصناعات	**20**
المطلب الثالث: مزايا ومعوقات الصناعة	**23**
المبحث الثالث: تجارب دولية رائدة في التنويع الاقتصادي ودور الصناعة في تحقيقه	**25**
المطلب الأول: التجربة الصينية في التنويع الاقتصادي	**25**
المطلب الثاني: تجربة ماليزيا والإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي	**28**
المطلب الثالث: دور الصناعة في تحقيق التنويع الاقتصادي	**34**
خلاصة الفصل	**36**
الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي والقطاع الصناعي في الجزائر ومتطلبات ترقيته	**37**
تمهيد	**38**
المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر	**39**

المطلب الأول: لمحة عن التنويع الاقتصادي في الجزائر	39
المطلب الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي	45
المطلب الثالث: تنويع الصادرات والإيرادات في الجزائر	49
المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر	56
المطلب الأول: لمحة عن القطاع الصناعي في الجزائر	56
المطلب الثاني: تطور أداء القطاع الصناعي في الجزائر خلال فترة (2010-2024)	59
المبحث الثالث: متطلبات ترقية القطاع الصناعي في الجزائر في ظل الاستراتيجية الصناعية الجديدة	65
المطلب الأول: مرتكزات الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر	66
المطلب الثاني: المحاور الكبرى للاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر	68
المطلب الثالث: مكامن الخلل في القطاع الصناعي الجزائري ومتطلبات تطويره لدعم التنويع الاقتصادي	73
خلاصة الفصل	77
الخاتمة	79
قائمة المراجع	84
الملاحق	91
ملخص الدراسة	93

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لماليزيا.	30
02	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للإمارات.	33-32
03	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2024).	46-45
04	مؤشر هير فيندال هير شمان لتنويع الاقتصادي لنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر(2010-2024).	48
05	تطور هيكل الصادرات في الجزائر (2010-2024).	50-49
06	تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر للفترة(2010-2024).	53-52
07	مؤشر هير فندال هير شمان للإيرادات العامة في الجزائر للفترة من 2010إلى 2024.	55
08	تطور مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2010 إلى 2024.	60
09	تطور مؤشر الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية للفترة من2010إلى2024	62
10	تطور مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل.(2010-2024).	64

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	معامل جيني	12
02	مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2010-2024).	46
03	تطور مؤشر هير فندال هير شمان لناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2010-2024).	48
04	نسبة مساهمة صادرات المحروقات وخارج المحروقات في الصادرات الإجمالية للفترة ما بين (2010-2024).	51
05	تطور إيرادات المحروقات وخارج المحروقات في الجزائر للفترة ما بين (2010-2024).	53
06	مؤشر هير فندال هير شمان للإيرادات المحروقات وخارج المحروقات للفترة من 2010 إلى 2024.	55
07	تطور القيمة المضافة لصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية للفترة(2010-2024).	61
08	متوسط مؤشر الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية للفترة (2010-2024)	63
09	تطور مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل للفترة (2010-2024).	65
10	تشخيص الهيكل الصناعي الجزائري.	69

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	تطور عدد العاملين في الصناعة في الجزائر للفترة (2010-2024).	91

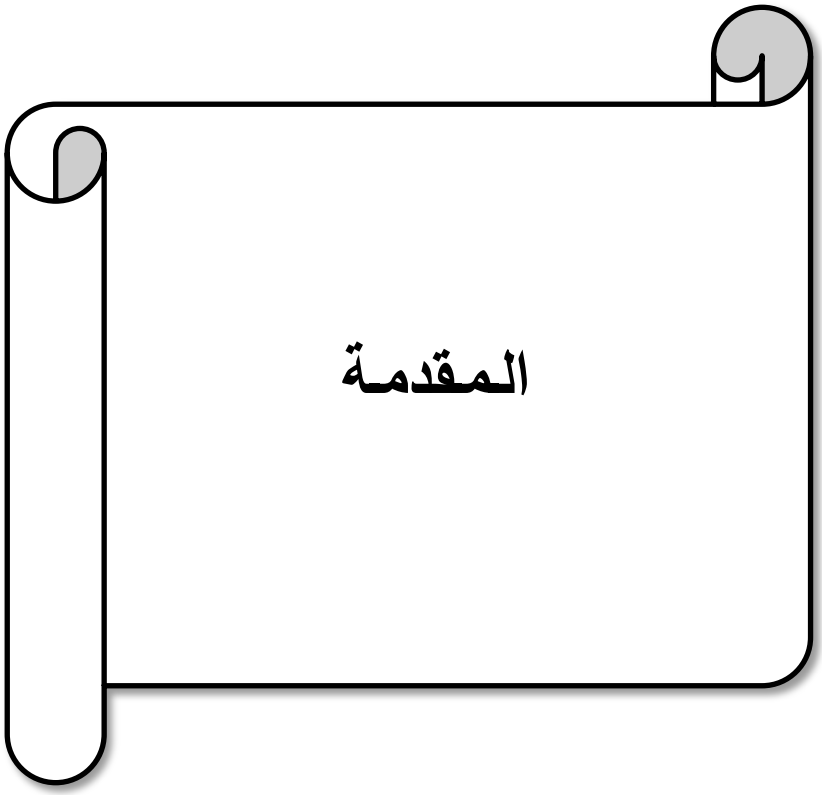
المقدمة

تمـهيد:

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، عرفت العديد من الاقتصاديات خاصة الريعية المعتمد على قطاع واحد لتمويل ميزانيتها، اختلالات وتقلبات بين انتعاش وركود، نتيجة ارتباطها الوثيق بتقلبات الأسواق العالمية، لذا أصبح التنويع الاقتصادي مسألة وضرورة لابد منها للخروج من تبعية المحروقات وتجنب تقلبات أسعارها، فالجزائر من بين هذه الدول التي تعاني من التبعية لقطاع واحد، لذا سعت من خلال عدة استراتيجيات وبرامج تنموية لتنويع قاعدتها الإنتاجية من خلال البحث عن بدائل اقتصادية وإنتاجية مستدامة والعمل على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار برز القطاع الصناعي كأحد أهم القطاعات الاقتصادية، وباعتباره من المحركات الأساسية لتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية، نظر لما يمتلكه من مميزات وقدرة على خلق القيمة المضافة ورفع مستويات الإنتاج ودعم الصادرات خارج قطاع المحروقات، لذا سعت الجزائر إلى تطوير هذا القطاع من خلال تبني جملة من الاستراتيجيات والسياسات، وتوفير المتطلبات الضرورية التي تساهم في ترقيته وتحسين أدائه بما يعزز مساهمته في دعم التنويع الاقتصادي.

أولا: الإشكالية:

_ من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ماهي المتطلبات الأساسية لترقية القطاع الصناعي للمساهمة في التنويع الاقتصادي في الجزائر؟.

_ ولمعالجة الإشكالية يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

_ ما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟ وماهي آلياته ومؤشرات قياسه؟.

_ ما هو واقع القطاع الصناعي في الجزائر؟ وهل نجحت الجزائر في تنويع القاعدة الإنتاجية خلال فترة الدراسة 2010-2024؟.

_ ماهي التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، وماهي أهم الاجراءات المتخذة لتطويره لدعم التنويع الاقتصادي ؟.

ثانيًا: فرضيات الدراسة:

ـ **الفرضية الرئيسية:** رغم الاستراتيجيات الصناعية المنتهجة للقطاع الصناعي الجزائري إلا أنه لم يساهم بشكل كبير وفعال في دعم التنويع الاقتصادي **خلال الفترة من2010 إلى غاية 2024**.

ـ الفرضيات الفرعية:

ـإعادة هيكلة القطاع الصناعي في الجزائر يساهم في تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ـ الصناعات الاستخراجية تشكل الحصة الأكبر مقارنة بالصناعات التحويلية في القيمة المضافة الكلية في الاقتصاد الوطني.

ـ عدم تمكن القطاع الصناعي من استغلال إمكانياتها المتاحة بشكل أمثل لتحقيق تنويع اقتصادي.

ثالثًا: أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيار الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية تكمن في ما يلي:

ـ الرغبة في دراسة ومعرفة الأسباب التي أدت إلى عدم تطور القطاع الصناعي الجزائري رغم امتلاكه إمكانيات تساعده على تنويع اقتصادي.

ـ أصبح التنويع الاقتصادي من أهم المواضيع في الوقت الراهن خاصة الدول الريعية مثل الجزائر خصوصًا في ظل التقلبات الاقتصادية الحالية.

رابعًا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

ـ تحليل واقع القطاع الصناعي الجزائري ومعرفة نقاط ضعفه وإبراز متطلبات تطويره لدعم التنويع الاقتصادي.

ـ ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التجارب الدولية الرائدة والناجحة في تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي والاستفادة منها.

ـ معرفة إمكانيات القطاع الصناعي والاستراتيجيات والبرامج التنموية التي طبقتها الدولة لترقيته.

ـ قياس درجة التنويع في الاقتصاد الوطني بمؤشر هير فندال هير شمان للفترة 2010-2024.

خامسًا: أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية ودور التنويع الاقتصادي في الدول الريعية خاصة الجزائر التي تسعى من خلاله إلى توازن اقتصادها والبحث عن بدائل اقتصادية للخروج من التبعية لقطاع المحروقات الذي بات يشكل خطر على الاقتصاد بسبب تقلبات أسعاره وباعتباره مادة زائلة، حيث تتمثل أهمية الدراسة كذلك للإبراز الدور الذي يلعبه القطاع الصناعي لتحقيق تنويع اقتصادي لتقليل الاعتماد على مصدر واحد لدخل.

سادسًا: حدود الدراسة:

ـ **الحدود المكاني:** تخص هذه الدراسة الجزائر من خلال تحليل واقع القطاع الصناعي والتنويع الاقتصادي في الجزائر.

ـ **الحدود الزمنية:** تمتد فترة الدراسة من 2010 إلى غاية 2024.

سابعًا: منهج الدراسة:

للإلمام بجميع جوانب الموضوع ودراسته وللإجابة على الإشكالية وبلوغ أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التطرق للمفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والصناعة والقطاع الصناعي أما في الجانب التطبيقي تم اعتماد المنهج التحليلي لتحليل الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية لتحليل واقع القطاع الصناعي والتنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة من 2010 إلى 2024.

ثامنًا: هيكل الدراسة:

لدراسة الموضوع من جميع الجوانب والإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات سيتم تقسيم هيكل الدراسة إلى فصلين، ففي الفصل الأول سيتم تناول الجانب النظري بعنوان الإطار النظري لتنويع الاقتصادي والقطاع الصناعي حيث سيتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تم التطرق فيهم إلى مفاهيم متعلقة بالتنويع الاقتصادي والقطاع الصناعي وكذلك عرض بعض التجارب الدولية الرائدة في التنويع الاقتصادي كالصين وماليزيا والإمارات العربية المتحدة. أما الفصل الثاني فيتناول الجانب التطبيقي بعنوان واقع التنويع الاقتصادي والقطاع الصناعي في الجزائر ومتطلبات ترقيته، حيث سيتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال إعطاء لمحة عن التنويع الاقتصادي في الجزائر وتحليل مؤشرات وإحصائيات اقتصادية وقياس درجة التنويع الاقتصادي من خلال مؤشر هير شمان، أما المبحث الثاني فكان بعنوان واقع القطاع الصناعي في الجزائر حيث يتم فيه إعطاء لمحة عن القطاع الصناعي في الجزائر من إمكانيات وبرامج تنموية وتحليل مؤشرات وأداءه للفترة ما بين 2010 إلى 2024، كان عنوان المبحث الثالث والأخير متطلبات ترقية القطاع الصناعي الجزائري في ظل الاستراتيجية الصناعية الجديدة يتم فيه النظر إلى مرتكزات والمحاور الكبرى للاستراتيجية وكذلك مكامن الخلل في القطاع الصناعي ومتطلبات تطويره لدعم التنويع الاقتصادي.

تاسعًا: صعوبات الدراسة:

ـ التناقض والتضارب في المعلومات والإحصائيات من المصادر والمواقع الرسمية.

الفصل الاول: الاطار النظري لتنويع الاقتصادي والقطاع الصناعي.

تمهيد

أصبح التنويع الاقتصادي أمر ضروري ومهم، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على مورد واحد كمصدر رئيسي لتمويل الميزانية، مثل الدول النفطية. هذا الاعتماد الكبير يجعل اقتصاد ضعيفًا ومعرضاً لأي تغير في أسعار هذا المورد، وهوما يؤثر سلبا على نمو الاقتصاد ويجعل تحقيق التنمية صعباً، خصوصًا في أوقات الأزمات أو عندما تنخفض أسعار النفط. أدى هذا الاعتماد إلى حدوث اختلال هيكلي في الكثير من القطاعات الاقتصادية، حيث لم تعد بعض القطاعات قادرة على المساهمة بشكل فعال في التنمية. ولهذا أصبح من الضروري التفكير في تنويع الاقتصاد وبناء هيكل اقتصادي متين يضمن استدامة النمو. وفي هذا الإطار، يؤدي القطاع الصناعي دورًا أساسياً، فهو يساعد على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات، ورفع مستوى الإنتاج، ودعم الصادرات خارج قطاع المحروقات. كما أن الصناعة تحرك باقي القطاعات الاقتصادية، وتشجع على الاستثمار، وتساهم في نقل التكنولوجيا، مما يجعلها الركيزة الأساسية لبناء اقتصاد متنوع قادر على تحقيق تنمية مستدامة.

من خلال ما سبق، يهدف هذا الفصل إلى عرض أهم جوانب التنويع الاقتصادي والقطاع الصناعي، مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية، من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي.
- مفاهيم عامة حول القطاع الصناعي.
- تجارب دولية رائدة في التنويع الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي.

يعد التنويع الاقتصادي من القضايا المهمة التي تتبعها الدول خاصة الدول التي تملك مادة أولية أو موارد طبيعية، وتعتمد عليها بصفة أولية بشكل كبير، ويهدف هذا التوجه لتحقيق نمو مستدام، وبناء اقتصاد أكثر توازن واستقرار ويهدف إلى تقليل المخاطر الناتجة عنها. وعلى هذا الأساس يتم التطرق إلى أهم المفاهيم المرتبطة بالتنويع الاقتصادي .

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي.

التنويع الاقتصادي يعتبر من السياسات والاستراتيجيات الأساسية التي تهدف من خلالها الدول نحو تطوير هيكلها الإنتاجي في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على مورد واحد لتمويل ميزانيتها، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى مفهوم التنويع الاقتصادي وكل من أهدافه وأهميته.

الفرع الاول: تعريف التنويع الاقتصادي

هناك عدة مفاهيم تعرف التنويع الاقتصادي، نذكر منها ما يلي:

عرف التنويع الاقتصادي على أنه العمل على تطوير هيكل الإنتاج في الاقتصاد، من خلال إنشاء قطاعات جديدة تساهم في توليد الدخل، بدل الاعتماد الكلي على قطاع واحد فقط، ويساعد هذا التوجه على تقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على القطاع الرئيسي، كما يفتح آفاق جديدة لخلق قيمة مضافة أعلى كما يوفر فرص عمل أكثر إنتاجية وهذا ينعكس إيجابًا لأنه يرفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل.[1]

عرف كذلك التنويع الاقتصادي في حالة اقتصاديات الدول العربية النفطية، على أنه عملية تهدف إلى تقليل الاعتماد على عائدات النفط كمصدر رئيسي للدخل، وذلك من خلال تنمية القطاعات

[1] عطية السحاتي، التنويع الاقتصادي و دوره في دعم التنويع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي الليبي، الناشر بالمكتبة الإلكترونية نور ،ليبيا،2020،ص28.

الاقتصادية أخرى غير نفطية، وتعزيز دور القطاع الخاص وتقليل سيطرة القطاع الحكومي، بهدف زيادة فرص النمو المستدام وتوزيع الإيرادات بشكل أوسع.[1]

وكما يعرف أيضًا على أنه العملية التي يتم من خلالها توسيع قاعدة الإنتاج عبر زيادة وتنويع المخرجات الاقتصادية. وقد يشمل ذلك أيضا تنويع أسواق التصدير أو تنويع مصادر الدخل، سواء داخل الاقتصاد المحلي أو من خلال توجيه الاستثمارات إلى الخارج.[2]

أما من الناحية المالية، فيقصد بالتنويع إحدى السياسات المستخدمة لإدارة المخاطر، حيث يقوم المستثمر بتوزيع أمواله على اكثر من أداة استثمارية بدل وضعها في مجال واحد فقط، مثل الأسهم أو السندات أو صناديق الاستثمار. إضافة إلى المعادن والسلع الأساسية وهذا الأسلوب يقلل من المخاطر ويحمي الأموال من الخسائر المحتملة.[3]

ومن خلال ما سبق، يمكننا القول أن التنويع الاقتصادي هو الغاية أو وسيلة تستخدمها الدولة، خاصة الدول النفطية التي تعتمد على قطاع المحروقات بدرجة أولى، لتقوية الاقتصاد وجعله أكثر استقراراً واستدامة من خلال تنويع الإنتاج والصادرات من السلع والخدمات، وتنويع مصادرا لدخل مثل تنويع القطاعات كالقطاع الصناعي، والقطاع الخاص.

الفرع الثاني: الأهمية التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي له أهمية كبيرة، لأنه يساهم بنتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :

_ يساعد التنويع الاقتصادي على رفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال توسيع فرص الاستثمار وتقليل المخاطر التي قد تواجه المستثمرين؛

[1] موسى باهي، كمال روابنية، استراتيجية التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة حالة الاقتصاديات العربية النفطية، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون،المجلد25، العدد03، سبيتمبر2019، ص308.

[2] Le- yin zhang ,economic diversification ;unfccc workshop on economic diversification ;the iran ;islamic republic of iran ;18_19 october 2023 ;un fccc sec retariat ;p06.

[3] خيرة مجدوب، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين –ألمانيا، 2020، ص17.

_ التنويع الاقتصادي يقلل من المخاطر التي قد يتعرض لها الهيكل الإنتاجي، من خلال الحد من اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات؛

_ يوفر فرص عمل لأنها تساهم في نمو الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، ومع ازدهار الاقتصاد يزداد الطلب على العمال. مما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة.[1]

_ يساعد في جعل الاقتصاد أقوى وأقل تأثراً بالأزمات الخارجية خاصة مع تغيرات المستمرة في الأسواق؛

_ إقامة صناعة تصديرية جديدة تساعد على تقوية الروابط بين الصناعات القائمة، سواء من ناحية المواد الخام أو المنتجات النهائية؛

_ يساهم في زيادة مصادر الدخل وتوسيعها، مع رفع القيمة المضافة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.[2]

_السعي لبناء اقتصاد قوي ومستدام، للأجيال الحالية والقادمة، بعيد عن المحروقات، مع دعم القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛

_ تحقيق استقرار والموازنة العامة عن طريق تطوير ودعم مختلف القطاعات الإنتاجية.[3]

الفرع الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي

يمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال اتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي في مجموعة من النقاط الأساسية :

_ تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني ودعم الموارد المالية اللازمة، لتحقيق التنمية وتحريك عجلة النمو الاقتصادي؛

[1] نجاة بن فريحة ، سليمان نصاح، واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية –عرض تجارب بعض الدول ، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد03،العدد01، ديسمبر 2020، ص139.

[2] جمعة شرقي، كوثر رامي، نورة قدوش، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة –عرض تجارب دولية رائدة، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد03، العدد01 ،2024، ص434.

[3] سارة عقون ، نوفل سمايلي، دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر :تجارب دولية ناجحة، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد06، 2021، ص14.

_ يساعد على تطوير منتجات خارج المحروقات، لتكوين مصدراً إضافيًا للدخل لمواجهة خطر نفاذ هذه الموارد أو تناقصها؛

_ الزيادة في الصادرات مع تقليل الواردات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات؛

_تقوية موقف الدولة على التفاوض في التجارة الخارجية وحماية حقوقها.[1]

_ تعزيز الروابط والتكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية؛

_ منح القطاع الخاص دوراً أكبر من خلال زيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

_ العمل على ضمان استمرار التنمية الاقتصادية بتوفير الإمكانيات والوسائل الضرورية لنجاحها؛

_توسيع النشاط التجاري ليشمل عدد أكبر من المتعاملين في الأسواق العالمية.[2]

الفرع الرابع: محددات التنويع الاقتصادي

يرتبط التنويع الاقتصادي بعدة عوامل التي تفسر نجاحه أم فشله وتتمثل أهم المحددات في ما يلي:

الحوكمة : هي الطريقة التي تدير بها الإدارة الأمور، وتشمل اتخاذ القرارات التي تحدد التوقعات، أو منح الصلاحيات، أو متابعة الأداء. لما تكون الحوكمة جيدة تساعد بشكل كبير في دعم وتنمية التنويع الاقتصادي؛

_القطاع الخاص: القطاع الخاص له دور مهم وكبير في تنويع الاقتصاد وذلك من خلال الابتكار ودعمه لنشاط الاقتصادي مثل الاستثمار في البحث والتطوير للأفكار والمشاريع الجديدة، لذا على

[1] محمد عرابي، بوبكر شقراني، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر _تجارب دولية رائدة_، مجلة الاقتصادي الحديث والتمية المستدامة، المجلد 06، العدد02، 2023، ص42.

[2] محمد مسعودي، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02،عدد07،2018،ص228.

الحكومة أن تكون على علم باحتياجات القطاع الخاص، مثال تحسين بيئة الأعمال من خلال اتواصل وبناء شراكات قوية معه.[1]

_ الموارد الطبيعية: من بين المتغيرات أو العوامل التي تدفع اقتصاد البلد نحو عجلة التنمية لأنه ممكن استغلالها لزيادة الصادرات وتطوير المنتجات المختلقة؛

_ القدرة المؤسساتية والموارد البشرية: تلعب دور كبير في تعزيز قدرات وإمكانيات التنويع الاقتصادي، والكثير من الدراسات ومنهم mehlum وآخرون التي تشير إلى أن جودة المؤسسات تؤثر بشكل كبير على قدرة البلدان في تجنب مشاكل الاعتماد على الموارد الطبيعية فقط، التنويع الاقتصادي مهم باعتبارهم يساعد في توزيع الدخل بشكل أفضل ويقلل الفوارق الاجتماعية وأن التأثير أيضا يكون على المدى الطويل.[2]

_النطاق الدولي: الدول التي تريد تنويع اقتصادها تستفيد كثيرا من الشراكات الدولية والشركات الكبرى، سواء عبر مشاريع مشتركة أو نقل التكنولوجيا لكن الوصول إلى أسواق جديدة يبقى تحديا.[3]

الفرع الخامس: أنواع التنويع الاقتصادي

هناك عدة أنواع لتنويع الاقتصادي نذكر منها ما يلي:

_التنويع الأفقي: يعني هذا النوع إنشاء قطاعات إنتاج جديدة تساهم في الناتج المحلي، أو الاستثمار في نفس القطاع مثل النفط؛

_التنويع العمودي: يقصد به أنه يوسع سلسلة المنتجات لقطاع واحد أو أكثر من قطاع بحيث تصبح مخرجات قطاع ما مادة أولية لقطاع آخر، مثل الزراعة والصناعة والخدمات؛

[1] محمد مداحي، التنويع الاقتصادي نموذج تنموي مستدام لمواجهة الموارد الطاقوية غير المتجددة في الجزائر، مجلة الدراسات العدد الاقتصادي، المجلد13، العدد03، 2022، ص04.

[2] دنيا خنشول، التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع وامكانيات التحقيق، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد07، العدد01، جوان2020، ص204.

[3] حميد قرومي، محمد بن ناصر، ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد11،المجلد06، 2017، ص272.

_التنويع التراكمي: يقصد به توسيع وتطوير عدة قطاعات مختلفة ومستقلة بهدف تقليل المخاطر، حتى ولو تراجع دخل أحدهما، لا يؤثر ذلك كثيرا على الاقتصاد.[1]

_ التنويع الجغرافي : يعني الدخول أو توسيع النشاط الاقتصادي إلى مناطق جديدة، تصدير منتجات، والتأقلم مع ظروف الإنتاج في هذه المناطق؛

_التنويع المالي: يقصد به توزيع رؤوس الأموال على أنشطة استثمارية مختلفة بهدف تقليل من المخاطر وحتى لا تخسر كلها في نفس الوقت ويمكن أن يتوسع التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق جغرافية متنوعة لتجنب انعكاسات الانكماش الاقتصادي، وله دور مهم في السيطرة على تقلبات الاقتصاد، يقلل من الخسائر انهيار أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، كما يسمح بتحسين التنافسية على المستوى الدولية.[2]

من خلال ما سبق، يمكننا القول أن التنويع الاقتصادي يعتبر من الأهداف الأساسية خاصة الدول التي تسعى لتنويع الهيكل الانتاجي من خلال تطوير قطاعات جديدة، غير أنه يقلل من مخاطر الاعتماد على قطاع واحد لدخل ويجعل الاقتصاد قوي ومستدام وأقل تأثراً بالأزمات الخارجية.

المطلب الثاني: آليات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

كل دولة لها طرق لتحقيق التنويع الاقتصادي وذلك حسب الظروف والخصائص التي يتميز بها كل بلد وبناء على هذه الاختلافات يمكن تحديد أهم الآليات التي تعتمد ها الدولة لتحقيق التنويع الاقتصادي فيما يلي:

الفرع الاول: آليات التنويع الاقتصادي

يقصد بها تلك الآليات التي تعتمد عليها الدولة لنجاح التنويع الاقتصادي وتتمثل في :

[1] عبد الناصر محمد أبوزقية، استراتيجيات ومفاهيم حول التنويع الاقتصادي والأمن المائي والغذائي في ليبيا، الناشر في المكتبة الإلكترونية النور، ليبيا،2022، ص09.

[2] أحمد حنيش، حفيظ بوضياف، دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال فترة(2018-2017)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، المجلد14، العدد02، 71،2020.

_ إعادة الاعتبار لدولة التنموية : الدولة التنموية الدور الذي تلعبه لا يقتصر فقط على تحقيق نسب مرتفعة من النمو للناتج المحلي، بل يتعدى ذلك إلى إحداث تغيرات عميقة في هيكل الإنتاج المحلي وكذلك علاقته بالاقتصاد العامي. فهناك عدة جوانب تتضمن تحولات نوعية فعملة التنمية مثل تغيير تركيبة الإنتاج، وطبيعة مساهمة عناصر الإنتاج المختلفة، إضافة إلى كيفية توجيه الموارد المتاحة وتوزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية؛

_تفعيل دور القطاع الخاص: القطاع الخاص يلعب دورا هاماً وأساسيا في عملية التنويع الاقتصادي كونه يساهم ويهدف لتحقيق الربح وضمان الاستمرارية، وما يدفعه إلى البحث الدائم ومستمر عن تقنيات وأساليب حديثة لتوسيع الإنتاج، بأقل التكاليف وتحسين الجودة، بما يسمح له بالاستجابة لمتطلبات السوقين الداخلي والخارجي في آن واحد؛

_ برامج الإصلاح الاقتصادي: يعتبر من العوامل الأساسية لتحريك ودفع عملية التنويع الاقتصادي، حيث أن الاستمرار في تبني هذه البرامج وتطبيقها عند الحاجة إليها سواء في عدة مجالات المالي، النقدي، أو في التجارة الخارجية. يساهم في دعم أهداف التنويع الاقتصادي وتحقيقه.[1]

_ الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة مهمة لدعم التنويع الاقتصادي خاصة في الدول النامية التي تعتمد على الاستيراد بسبب ضعف قدراتها الإنتاجية، كما أن تقلب عائدات الصادرات يؤثر على الاستثمارات وعلى استقرار الاقتصاد، وهو ما يجعل جذب الاستثمارات الأجنبية أمراً ضرورياً للمساهمة في تطوير الجهاز الإنتاجي وتحسين أداء الاقتصاد الوطني .[2]

_ الصناعات الصغيرة والمتوسطة: تعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة من العوامل المهمة في تحقيق النمو الاقتصادي ودعم التنمية الاقتصادية، لما لها من دور فعال في تطوير القطاع الصناعي، سواء في لدول المتقدمة أو في الدول النامية. وقد سارعت العديد من الدول إلى تبني سياسات اقتصادية،

[1] عفاف لومايزية، التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة، مجلة الاقتصادي الإسلامي العامية، العدد62، يوليو2017،ص28.

[2] توفيق بن شيخ ، تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط _ حالة الجزائر _، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، العدد07، 2017، ص590_591.

تهدف إلى تعزيز دور القطاع الصناعي وتنويع مصادر الدخل، من خلال إنشاء ودعم و تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة.[1]

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يمكن قياس التنويع الاقتصادي من خلال بع المؤشرات نذكر منها:

أ- مؤشر هير فندال _ هير شمان:HERFINDAL- HIRSHMANM

يعد من أبرز المؤشرات وأشهرها استخدامًا لقياس درجة التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد كان، حيث تتراوح قيمته بين الصفر والواحد، كلما اقترب قيمة المؤشر إلى (0) الصفر دل ذلك على مستوى أعلى من التنويع الاقتصادي، أما إذا اقترب المؤشر من (1)الواحد يدل ذلك على عدم وجود التنويع الاقتصادي، ويتم حساب هذا المؤشر اعتمادًا على العلاقة الرياضية التالية :[2]

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left({}^{X_i}/_{X}\right)^2} - \sqrt{{}^{1}/_{N}}}{1 - \sqrt{{}^{1}/_{N}}}$$

حيث:

H.H = مؤشر هير فندال هير شمان.

Xi= الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i.

X= الناتج المحلي الإجمالي PIB .

N= عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

[1] توفيق بن شيخ، نفس المرجع السابق، ص 591.

[2] أسماء بللعما، التنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد04، العدد02،2020، ص81.

ب- مؤشرات تنوع الصادرات (مؤشر الأونكتاد UNCTAD)

يستخدم هذا المؤشر لقياس انحراف حصة أو هيكل صادرات دولة معينة عن هيكل الصادرات العالمية، و يتراوح هذا المؤشر ما بين 0 و 1، حيث يشير اقترابه من الصفر إلى ارتفاع درجة تنويع الصادرات، بينما تعني قيمة الصفر إلى ارتفاع درجة تنوع الصادرات الوطنية مع الصادرات العالمية، ويتم حساب هذا المؤشر اعتماد على الصيغة التالية:[1]

$$S_j = \frac{\sum_{i=1} |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث:

Sj = مؤشر تنوع الصادرات.

Hij= تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولةj.

hj = تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

ج- معامل التركز: يستخدم لحساب مدى تركز ظاهرة معينة أو توزيعها بشكل عادل أو متساوي بدل تركزها في جهة واحدة، ويعد مؤشر جيني من أهم وأبسط المؤشرات، وتم تطويره سنة 1912م من قبل جيني، وارتبطا أساسا بقياس عدم المساواة في توزيع الدخل من خلال منحنى لورينز. ويقيس هذا المؤشر نسبة المساحة الواقعة بين منحنى لورينز وخط التوزيع المتساوي إلى المساحة الكلية للمثلث وهو ما يعرف بمعامل جيني:[2]

[1] أسماء، بللعما، نفس المرجع السابق، ص 81.

[2] ثابت إسماعيل نور الإسلام، عبد الصمد سعودي ، دور برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020_2024) في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 08، العدد01، 2024،ص ص960-961.

الشكل رقم(01): معامل جيني

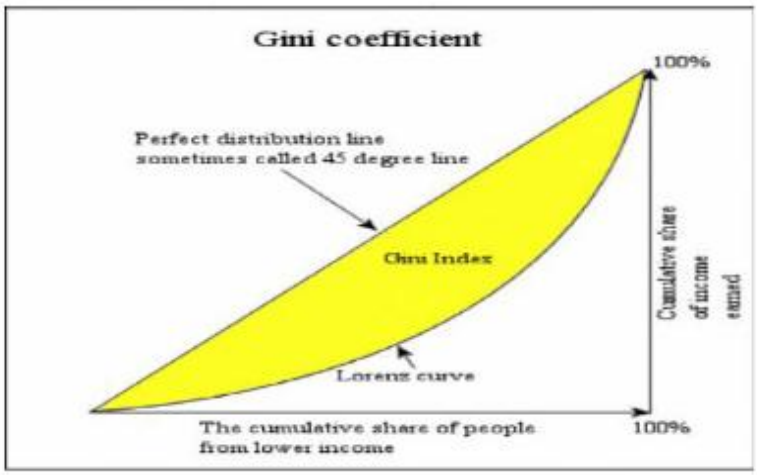

المصدر: ثابت إسماعيل نور الاسلام، عبد الصمد سعودي، مرجع السابق، ص961.

والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$G=1-\sum_{k=1}^{n}(X_k - X_{k-1})(Y_k + Y_{k+1})$$

حيث :

N= يمل عدد القطاعات

Xk= التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي

Yk= التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات)

تتراوح قيمة معامل جيني بين الصفر، الذي يدل على المساواة التامة في التوزيع والواحد الذي يعكس عدم المساواة الكاملة وتعد درجة عدم المساواة مرتفعة جدا عندما تتجاوز، قيمة المؤشر0,7، ومرتفعة إذا كانت بين 0,5 و0,7 ومتوسطة عندما تتراوح بين 0,35 و0,3، وضعيفة إذا كانت أقل من 0,35.

د_ نموذج المدخلات _ المخرجات(I.O): يقوم نموذج المدخلات والمخرجات على فكرة أساسية مفادها وجود ترابط واعتماد متبادل بين مختلف القطاعات والصناعات داخل الاقتصاد الوطني. وقد وضع هذا النموذج الاقتصادي الأمريكي ليونتيف سنة 1941 بهدف تحليل هيكل الاقتصادي الأمريكي من خلال إبراز العلاقة بين المدخلات التي تحتاجها كل صناعة والمخرجات التي تنتجها. فكل قطاع يعتمد على قطاعات أخرى لتوفير مستلزمات الإنتاج، وفي المقابل يوجه إنتاجه إلى القطاعات إنتاجية أخرى أو إلى الطلب النهائي للمستهلكين سواء على المستوى المحلي أو الدولي.[1]

من خلال ما سبق، يمكن القول أن التنويع الاقتصادي يتحقق عبر عدة آليات التي تعتمد عليها الدولة ومن أهمها دعم وتشجيع الاستثمارات وتبني اصلاحات اقتصادية، كذلك تفعيل دور القطاع الخاص لكونه يساهم ويهدف لتحقيق الربح، ولمعرفة درجة التنويع الاقتصادي لابد من قياسه من خلال عدة مؤشرات، مثل هيرفندال هيرشمان وكذلك معامل جيني وغيرها، حيث كلما اقترب المؤشر لصفر دل ذلك على وجود تنويع بينما كلما اقترب المؤشر الى الواحد هذا يدل على ان هناك قطاع واحد مسيطر على الاقتصاد.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لتنويع الاقتصادي

هناك عدة نظريات اقتصادية تبحث لسعي على تفسير التنويع الاقتصادي، لتقليل من الاعتماد على قطاع واحد خاصة الدول النفطية، ومن بين هذه النظريات نذكر أهمها:

أ_ نظرية النمو الداخلي: ظهر نموذج النمو الداخلي في منتصف الثمانيات بعد ما تبين أن النموذج الكلاسيكي الجديد فشل في تفسير النمو الطويل لأن العوائد على رأس المال تتناقص، لذلك أضيف التعليم والابتكار كعوامل داخلية للاستمرار النمو.[2]

تشير نظرية النمو الداخلي، إلى أن النمو الاقتصادي يتم بشكل تدريجي، والتنمية الاقتصادية التي تشمل تغيرات أعمق وأشمل. وقد ركزت النظريات الكلاسيكية على عوامل خارجية للنمو، لكنها عجزت عن تفسير الأزمات الاقتصادية الكبرى، مما دفع كينز إلى التأكيد على دور تدخل الدولة وتحفيز الطلب

[1] نبيلة نوي، استراتيجية تطوير الصناعات التحويلية لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج النفط –الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد20، العدد03، 2017، ص121.

[2] Robert j-barro ,xavier sala-i- martin,economic Growth .second edition, england,2004,p61.

الكلي، لاحقا. أبرزت نماذج هارود_ دومار أهمية الاستثمار والادخار في تحقيق النمو، ثم جاء نموذج سولو _ سوان ليقدم تفسيراً أكثر توازناً للنمو الاقتصادي اعتماداً على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية، كما اعتبر الاتجاه الكلاسيكي الجديد أن التقدم التكنولوجي عامل خارجي وأن النمو الطويل الأجل مرتبط بنمو السكان، غير أن هذا الطرح تعرض للانتقاد. ومع منتصف الثمانينات ظهرت نظريات النمو الداخلي التي أكدت أن الاستثمار في رأس المال البشري والمعرفة والابتكار إلى جانب البحث يعد أساساً لاستمرار النمو الاقتصادي على المدى الطويل.[1]

ب- نظرية التنظيم الصناعي: تركز نظرية التنظيم الصناعي على دراسة هيكل القطاع الصناعي ومدى تنوعه، وتقوم هذه النظرية على فكرة أن التنويع في الصناعة يؤدي إلى تنويع الإنتاج والصادرات ومصادر الدخل. ويساهم ذلك في رفع مساهمة القطاعات الصناعية الغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، مما يقلل من الاعتماد على تصدير المواد الأولية التي تتسم بتقلب أسعارها ، ويعزز الاستقرار الاقتصادي العام ومن جهة اخرى، بينت العديد من الدراسات وجود علاقة وطيدة بين تنويع الصناعة ومستوى التشغيل، حيث إن تركز النشاط الصناعي في منشآت كبيرة الحجم، كالشركات النفطية التي تعتمد على أساليب إنتاج كثيفة رأس المال، لا يساعد بشكل كافٍ في الحد من البطالة .[2]

ج- نظرية التجارة الخارجية: ترى نظرية التجارة الخارجية أن تنمية الصادرات تعد محركاً أساسياً للنمو التنمية الاقتصادية، وهو ما أكد ته عدة دراسات خاصة منذ خمسينيات القرن الماضي. فقد بينت تجارب بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية أن تطوير الصادرات ساعدها على تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على الموارد الأولية. كما أظهرت دراسات اخرى أهمية الابتكار ودور أصحاب المشاريع في تطوير منتجات جديدة، مع ضرورة تدخل الدولة لدعم هذا التحول من خلال تشجيع المبادرة وتنويع سلة الصادرات .[3]

---

[1] نوال بن شيخة، دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، مالية و تجارة دولية ،علوم تجارية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة 8ماي1945قالمة ،2025/2024، ص ص41-40.

[2] لبنى ناصر، الاستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، مانجمنت واقتصاد تطبيقي، علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج–،2020/2019، ص 74.

[3] نفس المرجع السابق،75.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن النظريات كنظرية النمو الداخلي ونظرية التنظيم الصناعي والتجارة الخارجية، فسرت أن التنويع الاقتصادي يتحقق عبر الاستثمار في التعليم والابتكار ورأس المال البشري، كذلك تطوير الصناعة وتوسيع الصادرات.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول القطاع الصناعي.

تؤدي الصناعات أو القطاع الصناعي دوراً أساساً هاماً في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية عند أي دولة، لما لها من مميزات تميزها عن باقي قطاعات النشاط الاقتصادي، فهي ليست حديثة النشأة بل بدأت مع وجود الإنسان وتطورت عبر العصور حسب التطورات وحاجات الإنسان والتكنولوجيا، لذا خصص في هذا المبحث لتعرف على الصناعة وأنواعها، بنية القطاع الصناعي ولما لها من مميزات وسلبيات.

المطلب الأول: ماهية الصناعة.

تعد الصناعة من الأنشطة الأساسية التي لعبت دوراً مهما في تطور المجتمعات والاقتصادات عبر مختلف المراحل.

الفرع الأول: تعريف الصناعة

اختلفت التعاريف المرتبطة بالصناعة مثل أغلب المصطلحات الاقتصادية، وحسب اختلاف نظرة كل باحث ومن بين هذه التعاريف نذكر:

تعرف الصناعة على أنها كل مادة يتم تحويلها من حالتها الأولى الأصلية إلى حالة أخرى، تجعلها قابلة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك، حيث أصبحت متغيرة في شكلها وتركيبها وتعد سلعاً مصنعة أو نصف مصنعة سواء ساهمت فيها أيدي عاملة أو باستخدام الآلات ووسائل الأتمتة المختلفة.[1]

[1] عبد الغفور حسن كنعان المعماري ، اقتصاديات الإنتاج الصناعي ، الطبعة الأولى ، دار وائل لنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2010،ص13.

عرفت كذلك الصناعة على أنها مجموعة من المؤسسات تنتج سلعة أو العديد من السلع في بيئة تنافسية واحتكارية أو في ظل الملكية الخاصة والعامة لوسائل الإنتاج. وتكون السلع غالبا بدائل لبعضها في تلبية وتغطية حاجات الإنسان.[1]

كما تعرف أيضا بأنها عملية تهدف إلى استغلال الموارد المحلية وتحقيق التنمية، وذلك من خلال الاعتماد على الوسائل التكنولوجيا الحديثة من أجل تنويع قاعدة الإنتاج المحلي وتوفير السلع الاستهلاكية والإنتاجية، بما يحقق معدلات نمو متزايدة ودعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي.[2]

مما سبق يمكننا القول أن الصناعة هي نشاط اقتصادي إنتاجي يقوم بتحويل المواد الأصلية الأولية والموارد الطبيعية إلى منتجات وسلع مصنعة أو نصف مصنعة صالحة للاستخدام لتلبية وتغطية حاجات الإنسان باستخدام الجهد البشري أو التكنولوجيا الحديثة والآلات، لتحقيق النمو الاقتصادي وتقدم الاجتماعي.

الفرع الثاني: التطور التاريخي لصناعة

مرت الصناعة بعدة مراحل بداية من المجتمع البدائي ثم أخذت تتطور تدريجيا عبر العصور إلى المرحلة المعاصرة، ويمكن إجمالها كالآتي:

أ_ مرحلة الصناعة المنزلية : بدأت بشكل أولى كنشاط منزلي مرتبطة بالزراعة، حيث كانت الأسرة تصنع حاجياتها بنفسها اعتماداً على العمل اليدوي ووسائل بدائية، كحياكة النسيج وصناعة أدوات العمل والطبخ ،بهدف تلبية احتياجاتها فقط دون التوجه إلى السوق، ومع مرور الوقت تطور هذا النشاط وأصبح مورد رئيسي لبعض الأسس مع توجيه جزء من الإنتاج للتبادل.[3]

ب- مرحلة الحرفية : في هذه المرحلة تطورت الصناعة بشكل تدريجي، تخصص بعض الأفراد في نشاط معيين كحرفيين مثل التجارة وغيرها وكان هذا الإنتاج والنشاط موجه لسوق وليس لإشباع حاجة

[1] محمد سلمان حسن، ترجمة موفق حسن محمود و فؤاد الدهوي، التخطيط الصناعي، الطبعة الأولى ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان،1974،ص14.

[2] سليم بوهيدل، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية-آفاق 2025،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،اقتصاد التنمية، علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة الحاج لخضر،2016-2017،ص50.

[3] مدحت القريشي ، الاقتصاد الصناعي ،الطبعة الثانية ،دار وائل لنشر ،عمان، الأردن ،2005، ص18.

العائلة فقط ويتمحور عملهم حسب طلب من المستهلك ثم بعد أصبح صناعة المنتجات وعرضها للبيع في السوق مباشرة دون توصية مسبقا، وقد ظل هذا النمط الصناعي سائداً لعدة قرون، خاصة في العصور الوسطى، وأسهم في تطوير قوة الإنتاج وأدواتها، ومهد لظهور مراحل صناعية أكثر تقدماً ولا تزال بعض الصناعات الحرفية كالنسيج والخشب قائمة إلى يومنا عند عدة دول.[1]

ج_ مرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة : هي تهتم بأدنى شكل من أشكال تنظيم الإنتاج الصناعي الرأسمالي، كان الإنتاج يتم داخل ورشة صغيرة يقوم رب العمل على الإشراف عليها ويعمل معه عدد من الحرفيين مقابل أجور محددة، واعتمادهم على تقنيات يدوية وتحت سقف واحد، وقد مكنة هذه الوسيلة فرض نوع من الرقابة داخل الورشة وخلق روح المنافسة بين الحرفيين غير أن هذا النمط ظل محدود الفعالية بسبب غياب تقسيم العمل، الذي يرفع من الإنتاجية وخفض التكاليف وزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الأرباح.[2]

د_ مرحلة المشغل الرأسمالي : بدأت هذه المرحلة بظهور المحرك البخاري في إنجلترا لتنتشر الثورة الصناعية إلى أوروبا وأمريكا الشمالية خلال أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، والهدف منها هو تقليل الاعتماد على الإنسان أي على اليد العاملة بدرجة أقل بعدما أصبحت الآلات تقوم بالجزء الأكبر من العمل، وأدى ذلك إلى تطورات مهمة، خاصة في مجال السكك الحديدية والكهرباء والتلغراف، كما كانت هذه المرحلة سبباً في التطور الذي عرفته حركة الإنتاج الواسعة في الوقت الحديث.[3]

هـ- مرحلة الصناعة الآلية : ويتكون من الجيل الثالث والرابع بدأ في ثمانينيات القرن الماضي ولا يزال متواصلاً إلى اليوم، حيث تم تعويض الأجهزة الميكانيكية بالوسائل الرقمية أما الجيل الرابع يعتمد أساساً على التقنيات المبتكرة كالذكاء الاصطناعي والروبوتات وأنترنت الأشياء ويعتبر الجيل الرابع مستقبل الصناعة، لما يوفره من خصائص تسمح بتقليل تكاليف الإنتاج وتحسين في الكفاءة، لكنه يطرح تحديات على المستوى التوظيف بسبب تعويض الإنسان بالآلات.[4]

---

[1] مدحت القريشي، نفس المرجع السابق، ص ص18-19.

[2] نفس المرجع السابق، ص19.

[3] آسية غنام، مدى قدرة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري آفاق2020 دراسة تحليلية استشرافية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ، تحليل اقتصادي واستشراف ، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019 – 2020، ص 40.

[4] نفس المرجع السابق ، ص ص40-41.

الفرع الثالث: أهمية الصناعة

الصناعة لها أهمية كبيرة في اقتصاد الدولة، لما تلعبه من دور في دعم النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

_ القطاع الصناعي يلعب دور هاما في التشغيل، لأنه يعتبر من القطاعات المهمة القادرة على استيعاب أعداد معتبرة من اليد العاملة؛

– يساهم في تلبية احتياجات المجتمع من السلع الاستهلاكية، وبدوره ينعكس إيجاباً على تحسين مستوى المعيشة ورفع جودة الحياة؛

– العمل على تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال قيامه بإنتاج سلع محلية تغطي احتياجات السوق بدل استيرادها من الخارج، وبهذا يساعد على الحفاظ على العملة الصعبة؛

– تؤدي الصناعة إلى استخدام واستغلال الموارد المحلية بشكل أكبر، مقارنة بالحالة التي ترافق عدم تطور القطاع الصناعي؛

– يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدرجة أكبر لأنه يوسع قاعدة الإنتاج وينوع الصادرات.[1]

– تساعد الصناعة على تطبيق تقسيم العمل و تحقيق وفرات الإنتاج، والاستفادة من التقدم التقني؛

– تشكل الصناعة الركيزة الأساسية لأي اقتصاد ما.[2]

– اعتماد منتجات جديدة أو تطوير العمليات الإنتاجية داخل الصناعة يساهم بشكل مباشر وفعال في دعم التنمية الاقتصادية؛

– القطاع الصناعي يحقق رفاهية اقتصادية على المدى الطويل وكذلك تحسينات تقنية مستمرة.[3]

[1] صليحة يعقوبن، تطور القطاع الصناعي العمومي في الجزائر واقع وتحديات ،مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 07، العدد01، 2018، ص ص381–382.

[2] خيري فرجاني، إدارة التنمية الصناعية في مصر، الطبعة الأولى، دار البيان لنشر، القاهرة –مصر، دون سنة نشر، ص 2.

[3] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، تقنيات الإنتاج الصناعي، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، عمان – الأردن ، 2010،ص 18.

الفرع الرابع: مقومات الصناعة

تقوم الصناعة على مجموعة من المقومات الأساسية التي لا يمكن أن تنجح وتتطور دون توفرها وتكاملها وتتمثل في ما يلي:[1]

أ_ رأس المال: تعتمد الصناعات الحديثة إلى آلات متطورة ومكلفة باهظة الثمن، وتحتاج إلى كميات هائلة من الوقود وتشغيل عدد كير من العمال وهذا كله يجب توفر رأس مال كبير، الذي يتواجد في بعض الدول أكثر من غيرها، ويمكن أن ينتقل من بلد إلى أخر إذا توفرت لأصحابه الضامنات الكافية وتحقيق أرباح كافية.

ب – المواد الخام : هي المواد الأولية التي تقوم الصناعة بتحويلها من شكلها الطبيعي الأصلي لتلائم حاجات الإنسان ومتطلباته وتنقسم إلى، مواد خام نباتية مثل الأخشاب، القصب السك، القمح، القطن، ومواد خام حيوانية كالجلود والأصواف والألبان واللحوم ومواد خام معدنية مثل الحديد والنحاس والذهب وغيرها، كما يمكن أن تكون بعض الصناعات تنتج مواد تستعمل لاحق كمواد خام لصناعات أخرى أكثر تطوراً وتسمى بالمواد النصف مصنعة كالزيوت والنسيج ومشتقات النفط، وتلعب توفر المواد الخام وانخفاض أسعارها وتنوعها وسهولة استغلالها من المقومات الأساسية التي تساعد على تطور وقيام الصناعة.

ج_ القوى المحركة : تعد مصادر الطاقة المحرك الأساسي الذي تقوم عليه الصناعة الحديثة، خاصة الفحم، النفط والطاقة المائية، وكل صناعة يختلف حجم استهلاكها لموارد الطاقة ومدى ارتباطها بمناطق هذه الموارد فالفحم كمثال، ساهم في قيام صناعات الحديد والصلب في أوروبا بسبب وزنه الثقيل وصعوبة نقله، على اختلاف النفط يتميز بسهولة نقله، لذلك لم يكن له تأثير كبير في تحديد مواقع المناطق الصناعية، وتشير التقديرات إلى أن مصادر الطاقة المستعملة عالمياً حالياً تتنوع بين الفحم بنسبة 50 %والنفط ومشتاقاته بنسبة42%في حين تمثل باقي مصادر الطاقة نحو8بالمئة.

[1] موراد حطاب ، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة دراسة حالة صناعة الأدوية في الجزائر ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، اقتصاد صناعي، علوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، الجزائر ،2015–2016،ص ص 56–57.

د – الأيدي العاملة : تعتبر اليد العاملة من العوامل الأساسية لنجاح الصناعة وتطورها، أن بالإمكان من العمال الانتقال من منطقة إلى أخرى عندما تكون الأجور مرتفعة وأكثر تحفيزاً. ويظهر تأثير اليد العاملة على الصناعة من خلال توفر عدد العمال ومستوى مهاراتهم الفنية، كما أن إقامة المصانع في المناطق التي تتوفر فيها اليد العاملة خاصة المؤهلة والفنية التي تصنع القيمة المضافة، يساعد أصحاب المصانع على تقليل تكاليف المعيشة والعمل.

هـ – الأسواق : تعمل كل صناعة في البداية على تلبية حاجات سكان البلد الموجودة فيه ثم تشمل الأسواق القريبة والبعيدة ولا يمكن للصناعة أن تواصل نشاطها دون تسويق منتجاتها، لأن عائدات البيع تستخدم في شراء المواد الأولية، ودفع أجور العمال، وتحقيق الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال. كما أن نجاح عملية التسويق خاصة في الصناعات الاستهلاكية يتطلب مراعاة حجم السوق ونوعية المستهلكين وميولهم وأذواقهم.

تعد الصناعة من القطاعات الأساسية في أي اقتصاد، ولها أهمية كبيرة في دعم النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة في المجتمع إلى جانب مساهمتها في ميزانية الدولة لأنها تنوع الإنتاج وتقلل التبعية للخارج. إذن تقوم على تحويل المواد الأولية إلى منتجات قابلة للاستهلاك، كما يرتكز تطور القطاع الصناعي على مجموعة المقومات من بينها توفر الموارد الطبيعية ورأس المال والتكنولوجيا، إضافة إلى السياسات الاقتصادية الداعمة.

المطلب الثاني : بنية القطاع الصناعي وتصنيف الصناعات

تبرز دراسة بنية القطاع الصناعي وتصنيف الصناعات كيفية تنظيم الأنشطة الصناعية وتنوعها داخل الاقتصاد وفي هذا المطلب نستعرض بنية القطاع الصناعي وتصنيف الصناعات .

الفرع الأول: بنية القطاع الصناعي وتصنيف الصناعات

يتكون القطاع الصناعي من الكثير من المؤسسات التي تنشر ضمن فروع صناعية متعددة، حيث يضم كل فرع مجموعة من المؤسسات متجانسة من حيث الإنتاج أو مجالات الاستعمال. حيث إذ كان هيكل الصناعة يحلل انطلاق من العملية الإنتاجية فإنه يمكن تقسيم الصناعات إلى صناعات استخراجية وأخرى تحويلية، الصناعة الاستخراجية تتمثل في استخراج المواد الخام من الطبيعة مباشرة دون

إخضاعها لتغييرات ميكانيكية أو كيميائية، أما الصناعات التحويلية فتقوم على معالجة هذه المواد الخام وتحويلها إلى منتوجات نهائية أو نصف مصنعة، مثل صناعات الحديد والصلب، الصناعات النسيجة والصناعات الكيمائية إضافة إلى الصناعات الغذائية من جهة أخرى، بالاعتماد على ملكية المنشآت الصناعية، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الصناعات وهما القطاع الخاص والعام والمختلط ومن جهة الحجم فإن القطاع الصناعي يتكون من الصناعات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة. [1]

وتصنف الصناعات كالاتي:[2]

1-تصنيف الصناعات حسب أهمية المنتوج: يمكن تصنيفه إلى نوعان:

أ-الصناعات الثقيلة: هي الصناعات التي تنتج السلع الإنتاجية وسلع استهلاكية المتطورة، كالصناعات الكيميائية والصناعات المعدنية والآلات والمركبات، كذلك منتجات البترول.

ب- الصناعات الخفيفة: وتشمل الصناعات التي تهتم بإنتاج السلع الاستهلاكية الأساسية التي يحتاجها الأفراد يوميا، مثل الصناعات الغذائية، وصناعة التبغ، والمنسوجات والأثاث والخشب.

2- تصنيف الصناعات حسب التكنولوجيا المستخدمة: حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يمكن تقسيم الصناعات حسب مستوى التكنولوجيا المستخدمة إلى ثلاثة أنواع تتمثل في:

أ- الصناعات منخفضة التكنولوجيا: التي تعتمد بدرجة كبيرة على اليد العاملة، وتتميز بانخفاض حجم رأس المال المستخدم فيها وتشمل الصناعات الغذائية وصناعة المشروبات، وصناعة منتجات التبغ والصناعات النسيجية والملابس بالإضافة إلى الصناعات المرتبطة بالطباعة والنشر.

ب_ الصناعات متوسطة التكنولوجيا صناعات المعدنية: تتميز بكثافة رأس المال ومهارات اليد العاملة، ومن صناعاتها صناعة تكرير النفط والوقود النووي والصناعات المعدنية الأساسية.

---

[1] لعلا رمضاني، سعد مقص، القطاع الصناعي في الجزائر الواقع والرهانات المستقبلية، الجزء الأول، مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، الأغواط- الجزائر، 2021، ص 125.

[2] سليم مخضار، دراسة تحليلية لدراسة لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، بحوث العمليات و تسيير المؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان – الجزائر ، 2017-2018، ص ص98-99.

ج _ الصناعات عالية التكنولوجيا: تعتبر من الصناعات كثافة رأس المال والتكنولوجيا معاً، يشمل الصناعات الكيميائية والصناعات الآلات والمعدات الكهربائية ووسائل الاتصال وصناعة المركبات الآلية ومعدات النقل.

3_ التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية: حسب التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية الصادر عن الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة، يتكون القطاع الصناعي من ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

أ_ التعدين والمقالع(المحاجر): وفيها أربعة فروع صناعية وهي استخراج الفحم الحجري واستخراج النفط والغاز الطبيعي، والمعادن النفيسة كذلك المواد المعدنية الخام.

ب_ الصناعة التحويلية: هي مجموعة من الفروع الصناعية التي تقوم بتحويل المواد الأولية القادمة من الصناعات الاستخراجية أومن الزراعة، إلى منتجات جاهزة تصلح لاستخدامها كسلع استهلاكية موجهة للمستهلك، ومن أبرز فروعها :[1]

_ صناعة المعادن، سواء المعادن الحديدية مثل الحديد والصلب؛

– المعادن الغير حديدية، كالنحاس والزنك والرصاص؛

_ صناعة تحويل المعادن التي تشمل الآلات والأجهزة ووسائل النقل والتجهيزات الإلكترونية؛

_ صناعة الخشب والورق الطباعة.

4–تصنيف الصناعات حسب الديوان الوطني للإحصائيات:

بنية القطاع الصناعي في الجزائر يتم تحديده حسب الديوان الوطني للإحصائيات وينقسم إلى تسعة مجموعات رئيسية تتمثل في:[2]

_ قطاع المحروقات والطاقة؛

[1] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، مرجع سبق ذكره، ص ص14–15.

[2] سليم مخضار، مرجع سبق ذكره، ص100.

_ المناجم والمحاجر؛

_ صناعة الحديد والصلب، كذلك الصناعة الميكانيكية والكهربائية؛

_ الصناعة الكيميائية والبلاستيك؛

_ صناعة الجلود والأحذية كذلك الصناعات الغذائية وصناعة الخشب والورق.

مما سبق، تبين من خلال المطلب بنية القطاع الصناعي الذي بدوره يتكون من العديد من المؤسسات المترابطة ومنتشرة ضمن فروع، وأن دراسة بنيته يساعد على فهم طريقة تنظيمه، في حين يساهم تصنيف الصناعة في توضيح تنوع أنشطتها واختلاف خصائصها بشكل واضح وبسيط.

المطلب الثالث: مزايا ومعوقات الصناعة.

تنفرد الصناعة عن باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالعديد من المميزات، مما يجعلها قادرة على أن تلعب دورًا أساسياً في دعم التنويع الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، لكنها تواجه أيضا عدة معوقات تعرقل تطورها، وسنحاول من خلال هذا المطلب عرض أهم مزايا الصناعة والمحروقات التي تواجهها.

الفرع الأول: مزايا الصناعة

تعد الصناعة قطاعاً مهماً في الاقتصاد، لما لها من مزايا نلخصها في ما يلي:

_ زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يساهم في عملية التراكم الرأس مالي؛

_ يساعد في خلق تنويع أكثر في هيكل الإنتاج و الصادرات؛

_ تأثر الصناعة بشكل إيجابي على القطاعات الاقتصادية الأخرى، نظر لما تتميز به من روابط أمامية وخلفية قوية ؛

_ باعتبار أن القطاع الصناعي يتميز بارتفاع إنتاجيته لاعتماده على التكنولوجيا الحديثة، يؤدي إلى زيادة الإنتاج. [1]

[1] محمد محمد إبراهيم محمد طريح، دور الائتمان المصرفي في تحقيق التنمية الصناعية في مصر، المجلة العلمية للبحوث التجاري، العدد 04 الجزء الأول ،2023، ص 444.

_ تتميز الصناعة بقدرتها الكبيرة على استيعاب عدد معتبر من اليد العاملة، خصوصا في الصناعات التي تحتاج عدد كبير من العمال؛

_ تظهر وفورات الحجم في الصناعة بشكل أوضح أكثر من غيرها، حيث تسمح الوحدات الصناعية الكبيرة بالاستفادة من هذه الوفورات، مما يؤدي إلى تقليص تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة.[1]

الفرع الثاني: معوقات الصناعة

رغم الوجود العديد من المزايا التي تتغنى بها الصناعة إلا أنها لا تخلو من المعوقات ومن أبرزها نجد:[2]

أ_ الممارسات التجارية: ترتكز الدول المتقدمة في تعاملاتها التجارية على أسلوب الحماية خاصة من خلال فرض التعريفات الجمركية، وهذا يؤثر سلباً على تطور التصنيع في الدول النامية، وتتمثل طرق الحماية في:

–رفع الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة مما يزيد أسعارها؛

–تحديد حصص الاستيراد، والتحكم في معدلاتها؛

– التشديد في المواصفات المفروضة على السلع المصدّرة؛

ب_ المؤسسات المتعددة الجنسيات: تلعب دوراً مهماً، أنها تطور الصناعة أو عرقلتها وذلك لما لها من قوة تمكنها من التأثير على السياسات الاقتصادية في الدول النامية، سواء من خلال الاتفاقيات السياسية أو ممارسة الضغوطات من قبل الدول التابعة لها.

ج_ الإعانات والاتفاقيات التجارية: كثير من الدول النامية، خاصة الدول الصغيرة تلجأ إلى الحصول على إعانات من أجل إقامة مشاريع صناعية، لكن في الواقع هذه الإعانات قد تتحول في بعض الأحيان إلى عائق أمام عملية التنمية ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين:

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ،ص ص39–38.

[2] موراد حطاب، مرجع سبق ذكره ، ص ص57–58.

_ السبب الأول: يتجلى في الشروط التي تفرضها الدول المانحة، والتي قد تمس بالاستغلال والسيادة.

– السبب الثاني: يكون في حالة سوء استغلال هذه المساعدات لدعم التنمية.

د_ تذبذب أسعار الصادرات : تعاني الدول النامية من مشكلة تذبذب أسعار صادراتها وهو ما يؤدي إلى انخفاض العائدات التي تحصل عليها من هذه الصادرات، ويرجع ذلك إلى ارتباط تقييم صادرات هذه الدول بالعملات الأجنبية، بالإضافة إلى سياسات الحماية التي تفرضها الدول الصناعية على منتجات الدول النامية، فعندما ترتفع أسعار هذه المنتجات يتحسن اقتصاد الدول النامية وتزداد قدرتها على التصنيع، أما عند انخفاض الأسعار فإن الأوضاع الاقتصادية تتراجع ويضعف النشاط الصناعي.

من خلال المطلب توضح أن الصناعة لها إضافة إيجابية للاقتصاد، من خلال مميزاتها التي تتحل بها من حيث دعم التنويع الاقتصادي وتوفير فرص عمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتأثيره على باقي القطاعات بشكل إيجابي، غير أنها تواجه في المقابل العديد من التحديات تحد من تطورها كالممارسات التجارية الحمائية للدول المتقدمة وتأثير المؤسسات المتعددة الجنسيات الأمر الذي يستدعي العمل على تجاوز هذه المعوقات لتعزيز دورها في الاقتصاد.

المبحث الثالث: تجارب دولية رائدة في التنويع الاقتصادي ودور الصناعة في تحقيقه.

يعتبر تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي مهمًا خاصة عند الدول التي تعتمد على قطاع واحد، لكونه يساهم في تقليل التبعية لقاعدة إنتاجية واحدة والتحوط من مخاطر تقلبها، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى بعض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال من خلال عرض تجربة كل من الصين وماليزيا والإمارات العربية المتحدة، مع إبراز الدور المحوري الذي يؤديه القطاع الصناعي في دعم ومساهمة التنويع الاقتصادي .

المطلب الأول: تجربة الصين في التنويع الاقتصادي

تعد الصين ثاني قوة اقتصادية في العالم لما تمتلكه من مقومات، مثل وفرة الموارد الطبيعة وكثافة سكانية تشكل مورداً بشرياً مهماً واستخدام التكنولوجيا الحديثة، هذا ما جعلها تجربة ناجحة في تحقيق

التنويع الاقتصادي، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى العوامل التي ساعدتها لتنويع اقتصادها ومراحل تطوره.

كانت الصين تعاني من ارتفاع كبير من الفقر والجوع من بين الدول النامية، لكن مع مرور الوقت استطاعت تقوية وتطوير اقتصادها وأصبحت اليوم من بين القوى الاقتصادية عالمياً، بحيث تنافس الولايات المتحدة على المرتبة الأولى اقتصاديا. وهذا التطور الكبير جعلها مؤهلة لتصبح قوة اقتصادية عظمة في المستقبل. وتطور اقتصاد الصين يمر بعدة مراحل :[1]

أ-المرحلة الأولى (1978-1985): الصين في المرحلة الأولى لم تدخل مباشرة لاقتصاد السوق بل اعتمدت على الطريقة التجريبية كمنهج تدريجي فبدأت أولا بإصلاح القطاع الزراعي وبعد ذلك توسعت نحو باقي القطاعات، نجاح هذه المرحلة في إطار تحول تدريجي شامل للاقتصاد الصيني وهذا عكس طريقة العلاج بالصدمة الذي يقوم على تجاوز المراحل واختصار الزمن. هذه المرحلة شهدت تطوير أنظمة التأمينات الاجتماعية وإنجاز سياسة تهدف إلى حماية مصالح الشعب من خلال رفع مستوى المعيشة وتوفير مناصب شغل إلى جانب الاهتمام بقطاعات التعليم والصحة وحرصت الحكومة على أن نتائج هذا الإصلاح ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع.

ب- المرحلة الثانية (1985-1992): هذه المرحلة شهد انتقال مسار التحول الاقتصادي نحو الاهتمام بالقطاع الصناعي حيث تم تفعيل إصلاحين مهمين في هذا المجال الإصلاح الأول يتمثل في تعديل نظام ملكية الشركات الصناعية، كيفية تسييرها، أما بالنسبة للإصلاح الثاني يتمثل في إعادة تنظيم نظام التسعير، ويعتبر هذان الإصلاحان أساس التحول الاقتصادي وفق منهج تدريجي المعتمد.

ج- المرحلة الثالثة (1992-2002): تم دمج القطاع الخاص في الاقتصاد الصيني في هذه المرحلة، محلية كانت أو أجنبية، من خلال التطبيق الفعلي لنظام اشتراكية السوق داخل المناطق الاقتصادية الخاصة تم ذلك عن طريق سن قوانين تسمح لسوق يعمل بحرية داخل هذه المناطق، ونتيجة لذلك، أصبحت هذه المناطق جاذبة للاستثمارات الأجنبية وبفضل التسهيلات والامتيازات المقدمة من

[1] رفيقة صباغ، التجربة التنموية الصينية نموذج اقتصادي رائد، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد16، العدد 01، الجزائر، 2021، ص ص50-52.

طرف الدولة، إضافة إلى انخفاض تكاليف اليد العاملة، يظهر أن التحول اقتصادي كان عملياً وليس مجرد توجه نظري بدليل حجم الاستثمارات التي تدفقت إلى هذه المناطق.

د- المرحلة الرابعة : في هذه المرحلة قررت الصين الاستثمار في العلم والتكنولوجيا، في 2006 قامت باعتماد خطة متوسطة المدى حيث تم تخصيص أكثر من 2,5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير، في سنة 2013 تم الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق وكان الهدف منها ربط الصين بدول العالم وخاصة أوروبا من خلال استثمار مبالغ ضخمة في مشاريع البنية التحتية الممتدة على طول هذا الطريق، وهذه المشاريع تشمل إنشاء سكك حديدية وموانئ والطرق إلى جانب المناطق الصناعية ومشاريع الطاقة وقد خصص لهذه المبادرة أكثر من900 مليار دولار مع التخطيط لإنجازها عبر أكثر من 15 دولة بحلول عام 2049 تزامنا مع الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية.

ومن بين العوامل التي ساهمت في تطوير وتنويع الاقتصاد الصيني نجد أهمها :[1]

أ-البطالة والأجور: عندما تكون البطالة مرتفعة فتؤدي إلى تراجع مستوى الأجور في هذه الحالة مطالبة العمال برفع الأجور لم تكن مجدية لأنه هناك عدد كبير من الأشخاص المستعدين لشغل المناصب المتاحة، وقد ساهم هذا الوضع في توسيع هوامش الربح لدى المؤسسات هذا يجعل البيئة الاقتصادية مغرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة من قبل الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية.

ب_ مشاركة الإناث في القوى العاملة : مشاركة النساء في الصناعات التحويلية في الصين تعتبر مرتفعة مقارنة بالكثير من البلدان، والسبب هو سياسة الطفل الواحد الذي خلت المرأة تربي عدد أقل من الأطفال، وبالتالي يتيح قوة عاملة أكبر.

ج_ نمو يقوده التصدير: اعتمدت الصين تدريجيا على التصنيع البديل للاستيراد، قررت تصنع السلع المستوردة في الصين لأن الطبقة المتوسطة توسعت والطلب على السلع ارتفع، مثل السيارات وأثاث المنازل والمكاتب.

[1] رفيقة صباغ ،نفس المرجع السابق ، ص ص62-64.

د_ مواد الأولية : تمتلك الصين ثروة وموارد طبيعية كبيرة هذه الموارد تستعمل لتطوير الصناعات داخل البلد، ورغم لوجود موارد طبيعية كبيرة إلى أنها تحتاج لأن تستورد كميات كبيرة من المواد الخام بسبب حجم الصناعة الكبيرة في الصين الذي يستدعي الطلب على المواد الخام ضخم جداً.

هـ_ النمو السكاني : عرفت الصين نمو سكاني سريع رغم سياسة الطفل الواحد هذا أدى إلى وجود عدد كبير من السكان الناشطين اقتصاديا، الأمر الذي كان له دور مهم في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي هذا النمو شجع على توسيع التصنيع الذي ساعد بدوره على تحسين الأوضاع الاقتصادية وفي البداية ركزت على التصنيع الموجه لتصدير، ثم اتجهت خلال السنوات الأخيرة إلى تنويع أنشطتها الاقتصادية من أجل دعم النمو وتوسيع الاقتصاد .

و_ التنويع الاقتصادي : في السنوات الأخيرة قررت الصين تنويع اقتصادها لتقليل المخاطر الناتجة عن الاعتماد على قاعدة اقتصادية محددة عبر التركيز على البحث والتطوير والصناعات المتخصصة والتكنولوجيا، حيث خصصت موارد بشرية ومالية كبيرة لدعم الابتكار والحفاظ على نموها الاقتصادي.

من خلال ما سبق، يتضح أن نجاح التجربة الصينية في تحقيق التنويع الاقتصادي وتطوير اقتصادها جاءت نتيجة لاستثمارها في رأس المال البشري وكذلك لأنه اقتصاد يتميز بضخامة وتنوع إنتاجه الصناعي مما يجعل الصين أكبر دولة مصدرة للسلع واستخداماً لتكنولوجيا وتطوير البحث والابتكار وانفتاحها على العالم الخارجي والتنويع القطاعي بدل اعتمادها على قطاع واحد.

المطلب الثاني: تجربة ماليزيا والإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي

تعتبر ماليزيا والإمارات من أبرز الدول نجاحاً في تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى تطور اقتصادهم وعوامل نجاحها.

الفرع الاول: تجربة ماليزيا

يمكن توضيح اقتصاد ماليزيا كالاتي:[1]

بعدما استقلت ماليزيا عام 1958، غيرت طريقة تنمية اقتصادها، في فترة الاحتلال كانت تعتمد على الاستيراد في مجال الصناعات الاستهلاكية التي كانت تحت سيطرة شركات أجنبية، غير أن هذه الاستراتيجية لم تحقق نتائج تنموية ملموسة للمجتمع الماليزي، بسبب محدودية السوق المحلية وضعف الطلب الداخلي، وعدم مساهمتها في خلق فرص عمل كافية وتحقيق قيمة مضافة مرتفعة للاقتصاد. اعتمدت ماليزيا في السبعينيات على القطاع العام كاستراتيجية تنموية جديدة، حيث أصبحت تصدر صناعاتها للخارج ومن بين الصناعات ركزة على الصناعات الإلكترونية، صناعة المكونات الإلكترونية هي صناعات تحتاج عدد كبير من اليد العاملة، هذا ساعد على توفر مناصب شغل ونقص البطالة، حيث تحسن دخل الأفراد وأصبحت الثروة تتوزع بشكل أفضل بين فئات المجتمع الماليزي، وقد شمل هذا التحسن كل من السكان الأصليين المعروفين بالمالاي، والذين يشكلون الأغلبية السكانية في البلاد والنخبة الصينية التي كانت تهيمن على النشاط الاقتصادي خلال فترة الاحتلال. كما كان لشركات البترول دور بارزاً في دعم هذه السياسات حيث ساعدت على إنشاء كيانات اقتصادية كبرى مكنت الدولة من استعادة السيطرة على عدد كبير من الشركات التي كانت مملوكة في السابق لمصالح إنجليزية وصينية، وهو ما تحقق فعلياً مع نهاية عقد السبعينيات.

_ المرحلة الثانية من الاستراتيجية التنموية بدأت خلال الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينيات حيث طبقت الخطة الماليزية الرابعة، حيث تم التركيز على توجه جديد لصناعات جديدة التي تقوم بعملية إحلال محل الواردات، وتطوير الصناعات الثقيلة تحت ملكية القطاع العام.

_ أما في منتصف الثمانينيات حتى سنة 2000 بقت في نفس المرحلة التنموية وطبقت ثلاث خطط خماسية متتالية تهدف إلى تنشيط النمو الصناعي وتعميق التوجه نحو التصنيع الموجه لتصدي، إلى جانب تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الماليزي كما شهدت هذه الفترة تعزيز التعاون الاقتصادي

[1] محمد صادق إسماعيل، التجربة الماليزية الصحوة الاقتصادية، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 2014، ص ص50-51.

الإقليمي، خاصة في إطار دولة رابطة الآسيان، إضافة إلى العمل على تطوير طبقة رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول الملايوة .

الجدول رقم(1): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لماليزيا.

الوحدة:(مليار دولار)،(%).

السنوات	الصناعة%	الزراعة%	الخدمات%	اجمالي الناتج المحلي (بالدولار الامريكي)
2010	40.5	3.9	48.5	255.02
2011	39.8	4	47.8	297.95
2012	40.1	4	49	314.44
2013	39.8	4.2	49.9	323.28
2014	39.9	4.2	50.1	338.07
2015	38.4	4.1	52	301.36
2016	37.7	4.1	52.5	301.26
2017	38.1	3.9	51.9	319.11
2018	38.3	3.9	53	358.79
2019	37.5	4.1	54.2	365.18
2020	35.9	4.4	54.8	337.46
2021	37.7	4.3	51.7	373.78
2022	35.9	4.3	51	407.83
2023	37.7	4.1	53.5	399.95
2024	37	4	53.7	422.23

المصدر: البنك الدولي https://data.worldbank.org/

ومن العوامل التي ساهمت في نجاح الاقتصاد الماليزي نجد:

_ اعتمدت الدولة بالدرجة كبيرة على الذات وذلك من خلال التركز على سكان الأصليين للبلاد باعتبار أن المسلمون يشكلون الأغلبية؛

_ اعتمدت ماليزيا على مواردها الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات، حيث ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 50% في الفترة الممتدة من سنة 1970إلى 1993؛

– حرصت على توجيه الموارد المالية المتاحة نحو خدمة التنمية بدل توظيفها في الإنفاق العسكري أو التسلح وذلك تجلى نجاحها من خلال إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح سنة1995 وتركيز نفقاتها لخدمة البنية التحتية .[1]

– تحسن أوضاع رأس المال البشري الإسلامي من خلال رفع مستوى المعيشة والخدمات التعليمية والصحية سواء لسكان الأصليين أو المهاجرين المسلمين.[2]

الفرع الثاني: تجربة الإمارات العربية المتحدة:

دولة الإمارات ركزت على قطاع التعليم إلى جانب العمل على إنشاء بنية تحتية متطورة لتشجيع الاستثمار وتحسين المناخ الاقتصادي، كما اتبعت سياسات قائمة على الانفتاح على العالم ودعم التنويع الاقتصادي، اعتمدت سياسات تجارية مفتوحة، تسهيلات كبيرة للتجارة والاستثمار، سعر صرف العملة مربوط بالدولار، ضرائب جد منخفضة أصبحت تكاليف النشاط الاقتصادي منخفض بالنسبة للشركات، وكانت النتيجة هي تقليص اعتماد الاقتصاد الإماراتي على النفط، حيث انخفضت مساهمة من حوالي 90% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1971 إلى نحو 30% فقط سنة 2015، وفي المقابل ارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية لتصل إلى حوالي 70% من الإيرادات الحكومية، كما ركزت بشكل خاص على تطوير ثلاثة قطاعات رئيسية هي الصناعة والتجارة والسياحة باعتبارها ركائز أساسية لدعم التنويع الاقتصادي:[3]

_ القطاع الصناعي في الإمارات قدم أهمية كبيرة لأنه واحد من أهم أعمدة الاقتصاد الإماراتي حيث الدولة وجهت أكبر نسبة من الاستثمارات له إلى جانب استفادته من عدة تحفيزات ضريبية وتسهيلات مالية، ما ساهم في إنجاز مشاريع صناعية تنموية مهمة وقد تمثلت هذه المشاريع في انشاء العديد من

[1] حليمي حكيمة، مجموعة المؤلفين، فرص وتحديات الاقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كرونا (كوفيد19)، الطابعة الأولى، منشورات مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية _سوق أهراس_، الجزائر، 2021، ص ص100–101.

[2] محمد صادق إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[3] الزهراء علالي، مجيد نبو، استراتيجية التنويع الاقتصادي وسبل نجاحها مع عرض تجارب دولية رائدة ، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد04، العدد01، الجزائر، 2022، ص 192.

المنشآت الصناعية، خاصة الصناعات البترولية والبتروكيميائية، إضافة إلى الصناعات التحويلية غير البترولية، وهو ما ساعد على تطوير وتحسين هيكلة الصناعة الوطنية كذلك إنشاء دوائر لتنمية الصناعية في كافة إماراتها، الهدف هو دعم النشاط الاقتصادي عامة والصناعة بصفة خاصة.

-في سنة 2018 كان أكثر من33ألف شركة صناعية 95 %منها شركات صغيرة ومتوسطة، أما بالنسبة إلى عدد العاملين في القطاع الصناعي بلغ نحو 737ألف عامل، وهي أرقام تعكس حجم الفرص الاستثمارية المتاحة، وتؤكد أن مواصلة توفير التسهيلات المالية من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من النمو والازدهار في هذا القطاع .[1]

الجدول رقم(2): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للإمارات.

الوحدة(مليار دولار)،(%).

السنوات	الصناعة%	الزراعة%	الخدمات%	اجمالي الناتج المحلي (بالدولار الامريكي)
2010	50.3	0.7	49	307.74
2011	55.8	0.7	43.6	368.88
2012	55.4	0.6	44	392.79
2013	53	0.6	46.4	409.63
2014	50.7	0.6	48.6	424.94
2015	42.2	0.7	57.1	381.97
2016	39.9	0.7	59.4	381.72
2017	41.4	0.8	57.8	403.37
2018	45.7	0.7	53.6	440.56
2019	43.5	0.7	55.8	433.93
2020	40.3	1	58.7	357.16
2021	45.4	0.9	53.7	422.44

[1] نوال بن شيخة ، توفيق بن الشيخ، تجربة الإمارات العربية المتحدة كنموذج رائد في التنويع الاقتصادي ، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 07،العدد02، الجزائر ، 2022، ص 158.

2022	49.3	0.7	49.9	511.4
2023	45.4	0.8	53.8	522.62
2024	44.3	0.8	54.9	552.32

المصدر: البنك الدولي https://data.worldbank.org/

_ من عوامل نجاح دولة الإمارات في تحقيق التنويع الاقتصادي أهمها: [1]

_ تطلع قادة الدولة للمستقبل، لديهم خطة واضحة للمستقبل و معه إصرار حقيقي و عزيمة قوية، إضافة إلى إدارة سياسية جادة للعمل على تحقيق هذه الأهداف في الواقع؛

_ الاستقرار الأمني والسياسي ساعد على استمرارية التنمية؛

_ دولة الإمارات مكاناً مناسب للاستثمار، لما تتمتع به من قوانين اقتصادياً سهلة والضرائب قليلة كذلك تتمتع باستقرار عملتها المرتبطة بالدولار الأمريكي وسهولة تحويلها، كمالا تفرض الدولة قيوداً على اعادة تحويل الأرباح أو رأس المال، فضلا عن المزايا المتعددة التي توفرها المناطق الحرة؛

_ تعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص؛

– تشجع دولة الإمارات الابتكار باعتباره أساساً مهماً لضمان استدامة الاقتصاد ودعم البحث العلمي وتطوير قطاع التعليم؛

مما سبق يمكننا القول أن التجربة الماليزية والإماراتية من أبرز التجارب والأمثلة في تحقيق التنويع الاقتصادي، لأنه أصبح ضرورة حتمية حتى تتمكن من مواجهة مخاطر الاعتماد على قطاع واحد، حيث تمكنت ماليزيا من تقليص اعتمادها على قطاع الزراعة والمواد الأولية وتوجهه نحو انتهاج سياسات صناعية وتصديرية واستثمارها في رأس المال البشري، أما دولة الإمارات العربية المتحدة فتمكنت من النجاح في تنويع اقتصادها، حيث ركزة على تطوير ثلاثة قطاعات رئيسية هي الصناعة والتجارة والسياحة لتقليل اعتمادها على النفط باعتبارها دولة نفطية، مستفادة من الاستقرار السياسي ودعمها للاستثمار والبينة التحتية المتطورة.

[1] نوال بن شيخة ، توفيق بن الشيخ ، نفس المرجع السابق ، ص ص165-166.

المطلب الثالث: دور الصناعة في تحقيق التنويع الاقتصادي

يتميز التصنيع و تطوير القطاع الصناعي عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى على أنه يعد من الركائز الأساسية لبناء اقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل إلى جانب خلق قيمة مضافة للاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويمكن إبراز دور الصناعة في تعزيز الاقتصاد من خلال النقاط التالية :[1]

_ تتجه الدولة إلى التصنيع لكونه وسيلة فعالة لزيادة فرص العمل والقضاء على مشكلة البطالة، خاصة في ظل الزيادة السريعة في عدد السكان التي تفوق في الكثير من الأحيان قدرة هذه الدول على توفير مناصب شغل كافية.

– التنويع الصناعي يساعد على الحد من الآثار السلبية الناتجة من ظاهرة عدم الاستقرار في الاقتصاديات النامية، كما يساعدها على التحوط من التقلبات في مستويات الدخل ومعدلات التنمية خاصة الدول التي تعتمد على منتج واحد.

_ تلعب الإنتاجية المرتفعة نسبيًا في القطاع الصناعي دورًا مهمًا في زيادة وتيرة الدخل القومي وتسريع النمو اقتصادي، نتيجة الترابط القائم بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، زيادة على قدرة القطاع الصناعي على استيعاب التكنولوجيا واستخدام المعدات والآلات المتطورة، حيث غالبًا يعتبر التقدم في الدول المتقدمة مرتبط بتطوير قطاعها الصناعي وازدهاره، والعكس بالنسبة لدول النامية يعتبر التخلف وفقرها مرتبط بمدى اهتمامها واعتمادها بشكل كبير على الزراعة وإنتاج المواد الأولية.

_ يساهم التطور الصناعي في تكوين وتنمية المهارات والخبرات الفنية والصناعية وهو ما ينعكس إيجابًا على ارتفاع مستويات المداخيل وتوزيعها بطريقة عادلة.

_ إن تحقيق نمو وتوسع الصناعة بسرعة نسبيًا يؤدي إلى زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يساعد على تصحيح الاختلالات الموجودة في الهيكل الاقتصادي في أغلب الدول النامية و يسهم في إرساء قدر من التوازن داخل هذا الهيكل .

[1] مدحت القريشي ، الاقتصاد الصناعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص39-40-41.

_ القطاع الصناعي يساعد على تقليل الاستيراد لكونه يدعم القدرة التصديرية للاقتصاد إذ يساهم في توفير مجموعة واسعة من السلع الصناعية القابلة لتصدير، مما ينعكس إيجابًا على الميزان التجاري من خلال تقليص العجز وتوفير النقد الأجنبي الضروري لتمويل جهود التنمية الاقتصادية.

مما سبق يمكن القول، أن القطاع الصناعي ساهم وساعد بشكل كبير الدول على تحقيق التنويع الاقتصادي لدور الفعال الذي يلعبه و يميزه عن باقي القطاعات الأخرى، من خلال رفع الإنتاجية وخلق فرص العمل إلى جانب تحسين الدخل القومي ومستويات المعيشة، ودعم الميزان التجاري بفضل تصنيع وتصدير السلع للخارج، هذا يوفر النقد الأجنبي لتمويل جهود التنمية الاقتصادية .

خلاصة الفصل:

من خلال المبحث الاول، تبين أن التنويع الاقتصادي يعتبر من المواضيع المهمة مؤخراً وخياراً ضرورياً، وهدف استراتيجيا خاصة في الدول الريعية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تقليل الاعتماد على مورد واحد لدخل، ولتحقيقه لابد من دعم وتشجيع الاستثمارات وتبني إصلاحات اقتصادية كذلك إعطاء دوراً أكبر لعديد من القطاعات الاقتصادية.

اما في المبحث الثاني، تعد الصناعة قطاعاً أساسياً في الاقتصاد، إذ تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية وتوفير فرص عمل، وتنويع الإنتاج بما يقلل التبعية للخارج، كما تقوم على مقومات أساسية كالموارد الطبيعية ورأس المال والتكنولوجيا ، كما أن دراسة بنية القطاع الصناعي وتصنيف أنشطته تساعد على فهم تنظيمه وتنوعه، ورغم ما تتمتع به الصناعة من مزايا وأهمية كبيرة، إلا أنها تواجه عدة معوقات تحد من تطورها، مثل الممارسات الحمائية للدول المتقدمة وتأثير المؤسسات متعددة الجنسيات، مما يستدعي العمل على تطويرها وتعزيز دورها.

ومن خلال المبحث الثالث، أكدت التجارب الصينية والماليزية والإمارتية، أن تحقيق التنويع الاقتصادي يرتكز أساساً على تنمية القطاع الصناعي والاستثمار في رأس المال البشري إلى جانب تبني التكنولوجيا والابتكار والانفتاح على الاقتصاد العالمي، حيث مكن ذلك هذه الدول من تقليص الاعتماد على قطاع واحد، وهوما يبرز الدور المحوري لقطاع الصناعي في رفع الإنتاجية، خلق مناصب عمل وتحسين الميزان التجاري، وهذا كله يمكن في بناء اقتصاد متنوع قادر على تحقيق تنمية مستدامة .

الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي

والقطاع الصناعي في الجزائر ومتطلبات ترقيته.

تمهيد:

يعد التنويع الاقتصادي من القضايا المهمة التي تسعى لتبنيها الدول النفطية ومن بينها الجزائر التي تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات، فأي انخفاض أو ارتفاع في أسعار المحروقات يتأثر به الاقتصاد الوطني مما يجعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، ولتجنب هذه المخاطر عملت الدولة الجزائرية على تبني مجموعة من البرامج لتنويع اقتصادها وتقليص التبعية للمحروقات من خلال استغلال إمكانياتها المتاحة، وفي هذا الإطار برز القطاع الصناعي كأحد أهم القطاعات التي تعتمد عليها الجزائر لتحقيق غايتها، لما تتميز به من إمكانيات قادرة على دعم الاقتصاد، لهذا انتهجت الجزائر استراتيجية صناعية جديدة لتطوير القطاع الصناعي للإعطاء قيمة مضافة لاقتصاد وتشجيع الاستثمار وكذلك تنويع القاعدة الإنتاجية، وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى تحليل ودراسة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر لمعرفة إمكانيتها ونقاط ضعفها ومدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد وكذلك تحليل واقع القطاع الصناعي في الجزائر والتعرف على مكامن الخلل فيه ومتطلبات تطويره لدعم التنويع الاقتصادي.

المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

يعد التنويع الاقتصادي من القضايا المهمة في الجزائر نظرًا لما تعانيه من تبعية كبيرة للمحروقات، وفي هذا المبحث سيتناول لمحة عن التنويع الاقتصادي في الجزائر من إمكانيات وبرامج تنموية التي سعت الدولة من خلالها للخروج من التبعية للمحروقات وتجاوز نقاط الضعف، وكذلك دراسة وتحليل مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ومدى تنوع الصادرات والإيرادات في الجزائر للفترة الممتدة من 2010إلى2024 باستخدام مؤشر هير فندال هير شمان.

المطلب الأول: لمحة عن التنويع الاقتصادي في الجزائر.

سنتطرق في هذا المطلب على إعطاء لمحة عن التنويع الاقتصادي في الجزائر لما تمتلكه من إمكانيات وبرامج تنموية التي سعت الجزائر لتنفيذها بهدف التغلب على نقاط ضعفها والنهوض بالاقتصاد.

الفرع الأول: نماذج لتنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال البرامج الاقتصادية.

أ_ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): في عام 2001شهرأفريل، تم الإقرار عن مخطط الإنعاش الاقتصادي بعد الفترة الصعبة، حيث في البداية تم تخصيص 525مليار دينار جزائري، أي ما يعادل تقريبًا7مليار دولار، وفي ذلك الوقت اعتبر هذا البرنامج مهمًا وكبير خاصة وأن احتياطي الصرف قبل إطلاقه كان يقدر بحوالي11.9مليار دولار، في ما بعد تم رفع الغلاف المالي للمخطط ليصل إلى 216 مليار دولار، بسبب الزيادة في مشاريع جدد، وإعادة تقييم بعض المشاريع التي كانت مبرمجة من قبل، أما فيما يخص التشغيل والبطالة، فقد كان الهدف الأساسي من هذا المخطط هو تحسين مستوى المعيشة كذلك خلق مناصب شغل جديدة والحد من البطالة والتقليل من الفقر. وقد تم الاعتماد على محورين رئيسيين في سياسة الإنعاش الاقتصادي أولاهما تنشيط العرض، تنشيط الطلب، بالنسبة لتنشيط العرض، هنا الدولة ركزة على دعم المؤسسات من خلال تشجيع الاستثمار عبر توفير البنية التحتية مثل شبكات النقل والمواصلات والتكوين المهني وغيرها، كذلك تخفيض الضرائب على المؤسسات، أما بالنسبة لتنشيط الطلب، تم الاعتماد على التحويلات الاجتماعية مثل منح البطالة والمساعدات الاجتماعية. إضافة إلى ذلك قامت برفع الدخل المتاح للأفراد من خلال تخفيض الضرائب

وزيادة الأجور، مما يشجع على الاستهلاك و يرفع الطلب في الاقتصاد. كما تم دعم المشاريع الكبرى والأشغال العمومية للمساهمة في امتصاص البطالة.[1]

ب-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009): جاء هذا البرنامج في الفترة ما بين 2005-2009 في إطار مواصلة الدولة لسياسة التوسع في الإنفاق التي بدأت سنة2001،مستفدة من تحسن الوضعية المالية للبلاد بسبب ارتفاع أسعار النفط وتراكم احتياطي الصرف في بداية الألفين، وقد بلغت قيمة تمويلية حوالي 4202.7 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 55مليار دولار وتمثلت أهدافه في ما يلي:

_ إنشاء وتحديث البنية التحتية كالأشغال العمومية وتهيئة الإقليم وكذلك النقل.

- الارتقاء بالوضع والمستوى المعيشي للسكان وذلك من خلال تطوير قطاعات الصحة والأمن والتعليم.

_ أما الهدف النهائي فكان رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي كان من المفروض تحقيقه عبر تجسيد هذه الأهداف المرحلية على أرض الواقع.[2]

ج-البرنامج الخماسي (2010-2014): جاء هذا البرنامج كامتداد للبرامج السابقة، سواء من حيث الغايات المسطرة وطبيعة المشاريع ويعتبر من أكبر البرامج تنموية عرفته الجزائر من الاستقلال لما خصص له غلاف مالي ضخم يقدر ب286 مليار دولار، وقد جاء ليعطي دفعة قوية لقطاعات مختلفة و يستجيب لانشغالات المواطنين من خلال تحسين ظروفهم المعيشية وينقسم إلى شقين:[3]

الأول خاص بمشاريع جديدة بقيمة تقدر ب 11534دينار جزائري ما يعادل حوالي 156مليار دولار أما الثاني خاص للإكمال المشاريع الكبيرة قيد الإنجاز مثل الطرق والسكك الحديدية ومشاريع المياه بغلاف مالي يقدر ب9700مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 130مليار دولار. وتتمثل أهدافه في:

[1] عطاء الله بن طيرش، عبد الكريم كاكي، كمال بن دقفل، دراسة تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة آفاق للعلوم، المجلد05، العدد18، 2020، ص ص310-312.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص311-312.

[3] هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، جانفي 2020، ص ص47-48.

_ تحسين المعيشة خاصة في الريف بتوفير الماء وفك العزلة عليها بإنجاز مشاريع في قطاع الأشغال، وكذلك استهداف مكافحة البطالة من خلال توفير ثلاثة ملايين منصب شغل.

_ دعم التنمية البشرية وتعزيز تماسك المجتمع حول الهوية الوطنية.

_ ركز على تطوير وترقية اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

_ دعم الصناعة الوطنية وتشجيع التصدير خارج المحروقات وتحسين مناخ الاستثمار.

_ تطوير الإطار الإداري والمالي والقانوني للمؤسسات.

د_برنامج توطيد النمو(2015-2019): جاء ليستكمل مسار دعم الاستثمار العمومي خلال هذه الفترة، ويعد امتدادًا طبيعيًا لمختلف البرامج التنموية السابقة لهذا الغرض تم إنشاء صندوق خاص لتسيير العمليات الاستثمار العمومي، ضمن حساب التخصيص الخاص رقم302-143، وذلك لضمان تمويل المشاريع المسجلة ضمن هذا البرنامج، وقد رصد للبرنامج مبلغ 4079.6مليار دينار سنة 2015، ليرتفع بشكل كبير سنة 2016إلى 1898.4مليار دينار جزائري، مع توجيه الحصة الكبيرة إلى المنشآت القاعدية الإدارية والاقتصادية ويهدف هذا البرنامج إلى :[1]

-يسعى إلى تحسين مستوى معيشي للمواطن خاصة في قطاعات السكن، التربية التكوين الصحة، إضافة إلى تعزيز ربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز.

-يهدف إلى توجيه الدعم نحو الفئات المحتاجة والطبقات العاملة ذات دخل المحدود.

-يهدف أيضا إلى تنويع الاقتصاد، عبر تشجيع الصادرات خارج المحروقات وكذلك دعم التنمية الفلاحية والريفية بسبب دورها في تحقيق الأمن الغذائي وخلق مناصب شغل.

- يشجع الاستثمارات المنتجة للثروة وفرص العمل.

-دعم التكوين وتأهيل اليد العاملة.

[1] هدى بن محمد، نفس المرجع السابق، ص51.

ج- برنامج النموذج الاقتصادي الجديد(2016-2030): يوم 10أفريل2016 تم الإعلان رسميا عن النموذج الاقتصادي الجديد بعد نقاشات وتأخير داما فترة، وفي 5جويلية2016بدأت الحكومة العمل به فعليًا خلال اجتماع الثلاثية الذي جمع الحكومة مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين وممثلي أرباب العمل، تم هذا الاجتماع بالجزائر العاصمة وهذا النموذج عبارة عن خطة اقتصاديا هدفها هو الخروج من الاعتماد على المحروقات بشكل كبير. حيث تم اعتماده من قبل مجلس الوزراء في 26جويلية 2016 ويتضمن النموذج اصلاحات هيكلية ومرحلية عميقة. ويرتكز على هدف أساسي المتمثل في تمكين الجزائر من إحداث تغيير جذري في هيكل اقتصادها بحلول سنة 2030، حتى تصبح الجزائر تمتلك اقتصاد متنوع وقادر على المنافسة والتصدير. وتم تطبيق النموذج من خلال ثلاث مراحل:

1_ مرحلة الإقلاع (2016-2019): تم في هذه المرحلة الشروع في تجسيد هذه السياسة التنموية الجديدة على أرض الواقع، مع العمل على تحقيق نمو تدريجي في القيم المضافة لمختلف القطاعات حتى بلوغ المستويات المستهدفة.

2_ مرحلة التحول(2020-2025): هي المرحلة الثانية من تطبيق النموذج، وتعتبر فترة انتقالية تهدف من خلالها إلى إعادة ترتيب وتنظيم الاقتصاد الوطني لوصله إلى التوازن والفعالية.

3_ مرحلة الاستقرار والتوافق(2026-2030): وهي أخر مرحلة في هذا النموذج حيث يفترض في نهايتها أن يكون الاقتصاد قد بلغ مستوى النضج يسمح له باستغلال قدراته بشكل كامل، وتستقر مختلف المتغيرات الاقتصادية عند نقطة التوازن.

الفرع الثاني: إمكانيات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

تمتلك الجزائر مجموعة كبيرة من الإمكانيات التي تساعدها على تنويع اقتصادها، بفضل تنوع مواردها الطبيعية والبشرية، وفي ما يلي أبرز الإمكانيات التي يمكن الاستفادة منها لتحقيق التنويع الاقتصادي :

أ_ الإمكانيات الطبيعية: الموارد الطبيعية تعتبر من بين العوامل المختلفة وأهمها التي يمكن أن تساعد في تحقيق التنويع الاقتصادية لأي دولة كانت، فالموارد الطبيعية لها أهمية كبيرة ، إذ تتيح فرص كبيرة لتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني، وتستطيع منها التصدير إلى الخارج وتحويلها من صورتها الأولية

وإعطاء قيمة مضافة عليها. مما يسمح بخلق موارد جديد وأنشطة اقتصادية متنوعة. لكن الواقع يظهر أن هناك العديد من الدول ومن بينهم الجزائر أن لديهم إمكانيات وموارد طبيعية هائلة لكن بالمقابل هناك نقص في تنوع الإنتاج ويرجع ذلك إلى ضعف إدارة هذه الموارد من قبل الحكومات، إضافة إلى محدودية توجيه العائدات المتأتية من استغلالها نحو تنمية قطاعات اقتصادية أخرى، فعلى سبيل المثال، يمكن استثمار أرباح استغلال المعادن في تطوير الصناعات التحويلية أو دعم القطاعات السياحية أو الخدمية بما يساهم في تعزيز القاعدة الاقتصادية لدولة.[1]

ب_ الإمكانيات السياحية: الجزائر لها إمكانيات سياحية كبيرة ومتنوعة، تتمثل في مناطق طبيعية و معالم تاريخية تجعلها وجهة سياحية مميزة حيث لها شريطًا ساحليًا طويلًا ومساحات صحراوية شاسعة، إضافة إلى المناطق الجبلية والمدن الرومانية القديمة والقصور الصحراوية وغيرها من المناطق التي تمثل تنوع الحضارة الجزائرية.[2]

ج_ الإمكانيات البشرية والبنية التحتية: تضم الجزائر مؤهلات كبيرة من البنية التحتية كتوفير محطات توليد الكهرباء، ومحطات معالجة المياه والغاز وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية بالإضافة إلى شبكة نقل عام متكاملة وتشمل المطارات والموانئ والسكك الحديدية كما تضم البلاد خدمات أساسية كالتعليم والأمن. بنسبة للإمكانيات البشرية فهي تعتبر ركيزة أساسية لتنمية اقتصادية، ولهذا أعطت الجزائر اهتمام كبير في تكوينها استغلال مهاراتها من خلال وضع استراتيجيات تهدف إلى الاستفادة من الكفاءات العملية والمهنية الموجودة.[3]

[1] جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020-2021، ص122.

[2] وئام ملاح، ياسمينة عما مرة، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد01، العدد02، 2022، ص113.

[3] نفس المرجع السابق، ص113.

الفرع الثالث: نقاط الضعف التي تواجه التنويع الاقتصادي في الجزائر .

إن إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر للخروج ولانتقال من اقتصاد ريعي معتمد على المحروقات إلى اقتصاد متنوع ومستدام ورغم الجهود الدولة المبذولة إلا أن هذا المسار لايزال يواجه عدة نقاط ضعف ونلخصها في ما يلي:[1]

أ_ مشكلة الدعم: إن إشكالية الدعم من أبرز المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، حيث تقديرات صندوق النقد الدولي تشير أن الدعم كلف الدولة سنة 2015حوالي 14% من الناتج المحلي الإجمالي والمشكلة الأكبر أن هذا الدعم لا يحقق العدالة الاجتماعية لأن الفئات الغنية يستفاد منه أكثر من الفئة الفقيرة، فالأسر الأكثر ثراء تستهلك كميات أكبر من الوقود المدعم مقارنته بالأسر ذات الدخل المحدود، زيادة على هذا الدعم يشجع على الاستهلاك الزائد فيؤدي إلى العبء على ميزانية الدولة، وهذا ما يجعل من الضروري إعادة النظر فيه عبر تقليص الدعم الشامل تدريجيًا وتعويضه بنظام تحويلات نقدية موجهة بدقة للفئات الأكثر احتياجًا.

ب_ الاعتماد على النفط وغياب استراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد .

المشكلة هنا أن الاقتصاد مربوط بعوائد النفط يعتمد عليها لتمويل أغلب مشاريع التنمية، فعندما يرتفع سعر النفط الاقتصاد يزدهر ويحقق نسبة نمو جيدة لكن هذا التحسن لم يكن ينعكس بشكل واضح على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لاعتماده المفرط على عوائد النفط وكذلك غياب استراتيجية واضحة لتنويع الاقتصادي.

ج_ مشكلة التمويل: المشكلة سببها هو ضعف الادخار مقارنة بالاستثمار بسبب انخفاض الدخل وكذلك السياسات البنكية والمالية، ضعيفة وجزء كبير من الفوائض المالية تذهب إلى الخارج نتيجة غياب مناخ استثماري يشجع الناس على الاستثمار في البلاد. وهذا الوضع أدى بالدولة على اللجوء لتمويل التضخمي من خلال طبع النقود لتمويل المشاريع، والائتمان قصير الأجل للاستثمارات طويلة الأجل .

[1] أسماء بللعما عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد لدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد01، 2018،ص ص340-341.

مما سبق، يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعية كبيرة للمحروقات، وكذلك له عدة نقاط ضعف برغم من أنه لديه إمكانيات ومميزات التي تجعله يتغلب عن هذه الصعوبات، لذا تسعى الدولة من خلال عدة برامج تنموية لدفع بالاقتصاد نحو عجلة التنمية وتنويع اقتصادها.

المطلب الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وتقييم التنوع.

تعد دراسة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مهم لفهم هيكل الاقتصاد وقياس التنويع الاقتصادي ومعرفة القطاعات الأكثر مساهمة في دعم الاقتصاد، لهذا يهدف المطلب لتحليل مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وتقييم التنويع بمؤشر هير فندال هير شمان.

الفرع الأول: تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.

في الجدول الموالي سيتم التطرق إلى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة ما بين (2010-2024).

الجدول (3): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2024). **الوحدة: (%).**

السنوات	المحروقات	الصناعة	الفلاحة	بناء وأشغال	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية
2010	36.95	5.32	8.94	11.07	23.32	14.37
2011	38.83	4.55	8.67	9.10	21.79	17.03
2012	35.45	4.95	9.69	10.02	21.65	18.21
2013	32.43	4.97	10.59	10.59	24.97	16.43
2014	28.39	5.25	11.14	11.35	26.49	17.35
2015	20.52	5.86	12.70	12.48	29.75	18.67
2016	18.85	6.06	13.32	12.89	30.11	18.74
2017	20.60	5.93	13.26	12.62	29.44	18.12

15.96	28.29	12.52	12.95	6.04	24.19	2018
16.32	29.93	13.37	13.59	6.25	21.38	2019
18.15	30.71	14.17	15.14	6.76	15.03	2020
17.02	26.29	13.25	14.00	6.25	23.16	2021
14.20	23.71	11.21	12.39	5.23	33.22	2022
14.7	26.0	8.51	13.20	4.9	34.7	2023
47.73		13.98	14.30	6.2	17.66	2024

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية (2010-2024) التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

https://www.bank-of-algeria.dz/

*2024 في الجدول 47.73 تمثل قطاع الخدمات مدموج.

يمكن توضيح الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(2): مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2010-2024).

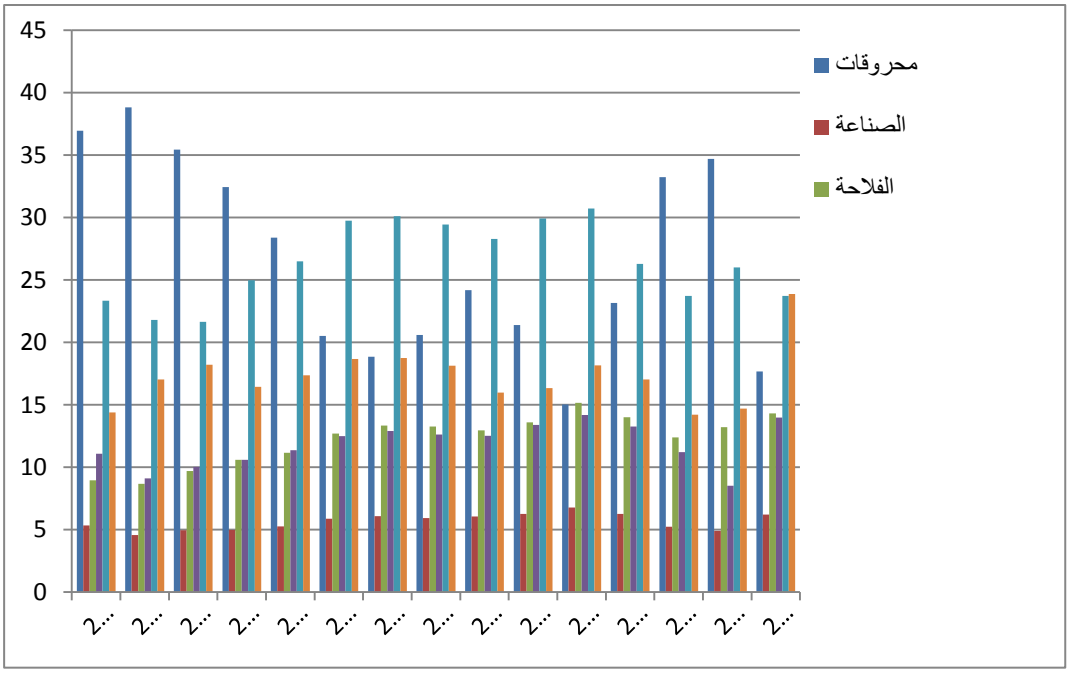

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم 3.

من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (2) تبين أن مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، شهدت تطورًا خلال فترة الدراسة، حيث عرفت خدمات خارج الإدارة العمومية وخدمات الإدارة العمومية ارتفاع ملحوظ في نسبة مساهمتها، أما بالنسبة لقطاع البناء والأشغال عرف ارتفاعًا تدريجيًا وذلك راجع لبرامج الدولة التنموية وكذلك زيادة الاستثمارات العمومية لإنجاز مشاريع التنمية، حيث وصل متوسط نسبة مساهمته11.8 % وأيضا شهد قطاع الفلاحة تطورًا تدريجيًا حيث وصلت أدنى نسبة مساهمة لها 8.67% سنة 2011 وأعلى نسبة سنة2020 ب 15.14%، في حين جاء القطاع الصناعي في المرتبة الأخيرة بمساهمة ضعيفة وصلت متوسط نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5.54%، حيث بقيت نسبته ثابتة تقريبًا خلال فترة الدراسة رغم الإمكانيات الهائلة التي يتميز بها وكذلك رغم محاولات الحكومة لتطويره، بسبب ضعف الاستثمارات والمؤسسات الصناعية المنتجة والتكنولوجيا الحديثة وغياب رؤية واضحة للبرامج التنموية الصناعية، أما بالنسبة لقطاع المحروقات فعرف ارتفاع من سنة 2010 بنسبة 36.95%إلى سنة 2011 بنسبة 38.8% ثم عرف تراجعاً من سنة إلى أخرى خاصة سنة 2015 بنسبة 20.52% وسنة 2020 بنسبة 15.03، وهذا راجع إلى أزمة النفط العالمي لسنة 2014 وكذلك أزمة كوفيد_19 ثم في 2021 عاد للارتفاع إلى غاية 2024عرف انخفاض، ورغم أن هناك تحسن نوعاً ما في تنويع القاعدة الإنتاجية لهيكل الإنتاج إلا أن هذه التغيرات تؤكد أن الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل كبير على النفط حيث جعل الاقتصاد يتأثر بكل أزمة اقتصادية عالميًا مما يبرز هشاشة وضعف التنويع ومخاطر البترول باعتباره مادة زائلة .

الفرع الثاني: تقييم التنويع في الناتج المحلي الإجمالي.

لمعرفة وتقييم تنوع القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي يتم حساب هذا التنويع بمؤشر هير فندال هير شمان للفترة ما بين 2010إلى2024، بالاستناد على معطيات الجدول السابق.

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(X_i/X)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

H.H = مؤشر هير فندال هير يشمان.

Xi = الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات 6.

X= الناتج المحلي الإجمالي plB.

N= عدد مكونات الناتج(عدد القطاعات 6).

لتوضيح، عدما تكون قيمة المؤشر قريبة من (0) دل ذلك على وجود تنويع في الاقتصاد، أما بالنسبة إذا كان قيمة المؤشر قريبة من (1) هذا يدل على عدم وجود التنويع الاقتصادي.

الجدول رقم(04): مؤشر هير فيندال هير شمان لتنويع الاقتصادي لنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمةH.H	0.12873	0.14681	0.11623	0.10187	0.08261	0.06707	0.07751	0.06386
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	
قيمةH.H	0.06622	0.06994	0.06099	0.05203	0.099798	0.13228	0.18654	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3) و معادلة H.H

يمكن توضيح الشكل أعلاه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3): تطور مؤشر هير فندال هير شمان لناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2010-2024).

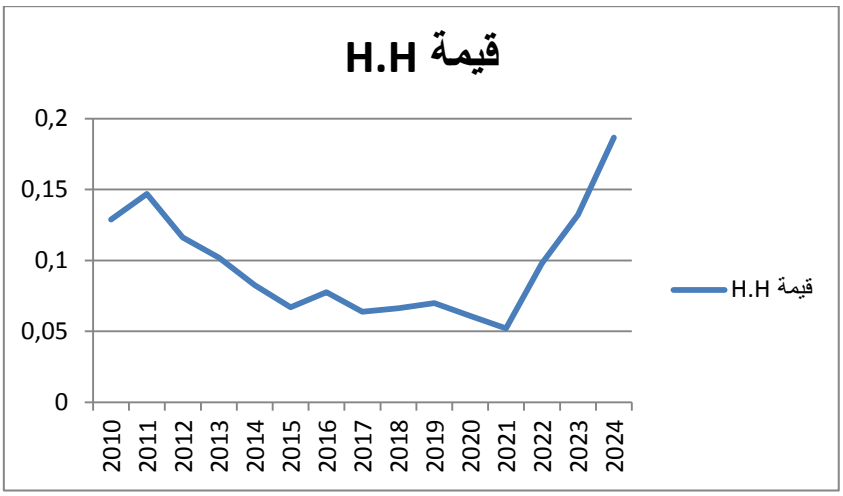

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم(4).

من الجدول رقم (4) شهد مؤشر هير فندال هير شمان تذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة حيث من 2010 إلى 2011عرف ارتفاع ومن سنة 2012 بدأ في الانخفاض حيث سنة 2014 وصل المؤشر إلى 0.08261 وسنة2015 إلى 0.06707 نتيجة للانخفاض مساهمة قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط سنة2014، وبالتالي حدوث تنويع في القاعدة الإنتاجية واستمر في الانخفاض حتى سنة2021 حيث سجل أدنى انخفاض له 0.05203، ويمكن تفسير هذا الانخفاض في المؤشر إلى جائحة كوفيد19، أما في 2022إلى 2020إرتفعت قيمة مؤشر فير فندال هير شمان بسبب ارتفاع المحروقات نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية سنة2022التي أثرت على الإمدادات العالمية لطاقة، وفي الأخير يمكن القول أن المؤشر في أغلب السنوات عرف انخفاض وهذا يدل على وجود حدوث تنويع قليل في القاعدة الإنتاجية، لكن من خلال ما أظهره المؤشر خلال السنوات الأخيرة نستنتج أنه لا يزال التنويع ضعيفًا بسبب تأثر الاقتصاد بالأزمات وهيمنة قطاع واحد على الاقتصاد.

المطلب الثالث: تنويع الصادرات والإيرادات العامة في الجزائر.

تحضى الصادرات والإيرادات باهتمام كبير في الآونة الأخيرة لدى الدولة الجزائرية لكونها تسهم في تحقيق النمو وتنويع الاقتصاد وتجنب الأزمات الناتجة عن تذبذب أسعار النفط، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى تطور هيكل الصادرات وكذلك الإيرادات وتقييم تنوعهما.

الفرع الأول: تحليل تطور الصادرات الجزائرية للفترة ما بين 2010إلى2024.

في الجدول الموالي سيتم التطرق إلى تطور هيكل الصادرات في الجزائر للفترة (2010-2024)

الجدول رقم(05): تطور هيكل الصادرات في الجزائر (2010-2024)

الوحدة: (مليون دولار)

السنوات	قيمة صادرات المحروقات	بالنسبة %	قيمة الصادرات خارج المحروقات	بالنسبة%	الصادرات الإجمالية	بالنسبة%
2010	56121	98.3	969	1.7	57090	100

2011	71662	98.4	1221	1.6	72883	100
2012	70583	98.4	1153	1.6	71736	100
2013	63327	98.4	1050	1.6	64377	100
2014	58362	97.3	1634	2.7	59996	100
2015	33081	95.7	1485	4.3	34566	100
2016	27919	95.3	1391	4.7	29310	100
2017	33202	96.0	1367	4.0	34569	100
2018	38895	94.6	2218	5.4	41113	100
2019	32926	94.1	2068	5.9	34994	100
2020	20016	91.3	1909	8.7	21925	100
2021	34058	88.3	4500	11.7	38558	100
2022	59738	91.0	5978	9.0	65716	100
2023	50496	90.9	5058	9.1	55554	100
2024	45231	92.2	3835	7.8	49066	100

المصدر: بنك الجزائر التقارير السنوية https://www.bank-of-algeria.dz/

يمكن توضيح الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(4): نسبة مساهمة صادرات المحروقات وخارج المحروقات في الصادرات الإجمالية للفترة ما بين (2010-2024).

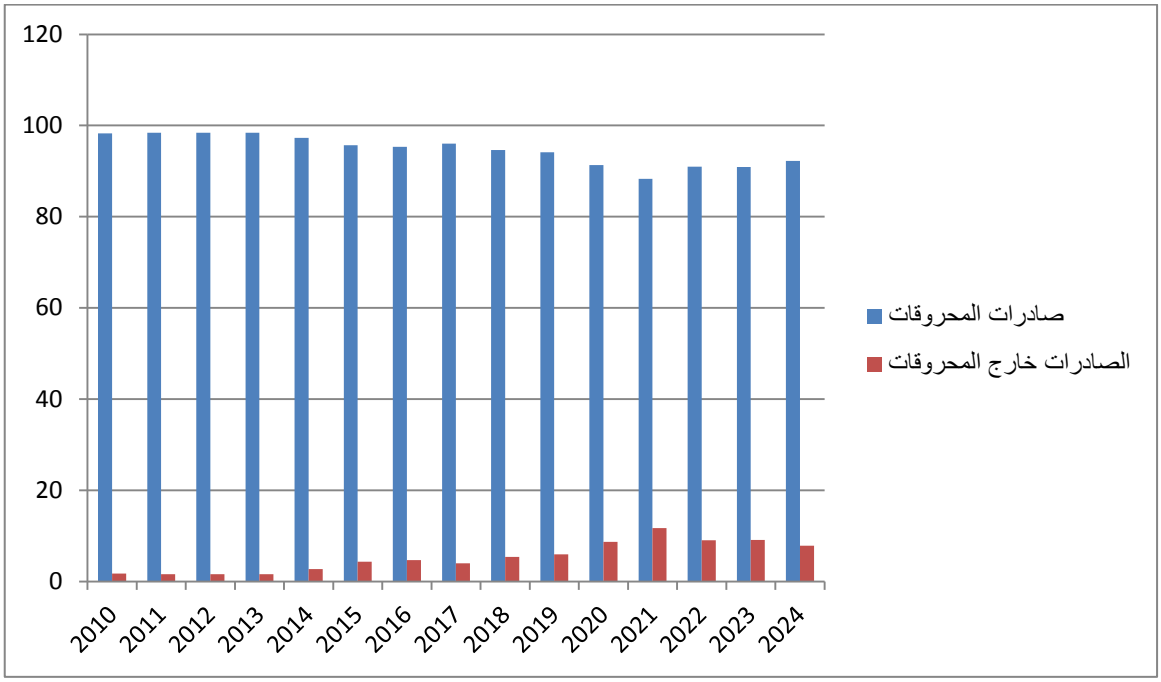

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3).

من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم(4)، نلاحظ أن مساهمة الصادرات خارج المحروقات عرفت تحسن حيث ارتفعت من 1.7%حتى وصلت نسبة مساهمتها سنة2020، 11.7% كأعلى نسبة لها خلال لها خلال فترة الدراسة، بالمقابل عرفت صادرات المحروقات تراجعًا تدريجيًا خصوصًا من سنة 2018بلغت نسبة مساهمته 94.6% ووصلت أدنى نسبة له 88.3% سنة 2021 بعد سنة تقريبًا من بداية جائحة كوفيد19، ورغم التراجع الذي سجله صادرات المحروقات إلا أنه يأخذ الحصة الأكبر من الصادرات الإجمالية حيث أن متوسط نسبة صادرات المحروقات حوالي 94.66 % من الصادرات الإجمالية وفي المقابل وعلى رغم التطور والزيادة في نسبة مساهمة صادرات خارج المحروقات مما ينعكس بداية تنويع اقتصادي إيجابي إلا أنها لا تزال تمثل بنسبة قليلة من إجمالي الصادرات حيث أن متوسط نسبة الصادرات خارج المحروقات حوالي 5.33% وهذا ما يدل على أن لا تزال هذه الصادرات أقل بكثير من صادرات المحروقات، وبالتالي نستنتج أن الاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية لقطاع

المحروقات وأن صادرات الجزائر تعتمد وبشكل كبير على صادرات النفط، وهذا ينعكس بالسلب على الاقتصاد الوطني ككل فتصبح مقيدة به ومرتبطة بتطور قطاع المحروقات بالدرجة الأولى عند ارتفاع أسعاره وتقلباته .

الفرع الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة ما بين(2010-2024).

أ_ تطور الإيرادات العامة في الجزائر:

في الجدول الموالي سيتم التطرق إلى تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة ما بين (2010-2024).

الجدول رقم(06): تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر للفترة(2010-2024).

الوحدة:(مليار دينار جزائري)

السنوات	إيرادات المحروقات	بالنسبة%	إيرادات خارج المحروقات	بالنسبة%	الإيرادات الإجمالية	بالنسبة%
2010	2905.0	66.3	1470.2	33.6	4379.6	100
2011	3979.7	69.8	1723.7	30.2	5703.4	100
2012	4184.0	65.3	2227.2	34.7	6411.3	100
2013	3678.1	61.9	2262.8	38.1	5940.9	100
2014	3388.4	59.0	2349.9	41.0	5738.4	100
2015	2373.5	46.5	2729.6	53.5	5103.1	100
2016	1781.1	35.3	3261.1	64.7	5042.2	100
2017	2372.5	38.4	3810.3	61.6	6182.8	100
2018	2887.1	42.8	3864.2	57.2	6751.4	100
2019	2668.5	40.5	3918.0	59.5	6586.5	100
2020	1921.6	34.1	3719.35	65.9	5640.9	100
2021	2609.2	39.6	3971.0	60.3	6586.6	100
2022	5507.7	57.8	4016.5	42.1	9524.1	100

2023	5577.0	51.94	5141.1	48.1	10735.5	100
2024	3840.8	46.26	4461.6	53.7	8302.4	100

المصدر: بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/ ، **الديوان الوطني للإحصاء** https://www.bank-of-algeria.dz/

يمكن توضيح الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(5): تطور إيرادات المحروقات وخارج المحروقات في الجزائر للفترة ما بين (2010-2024).

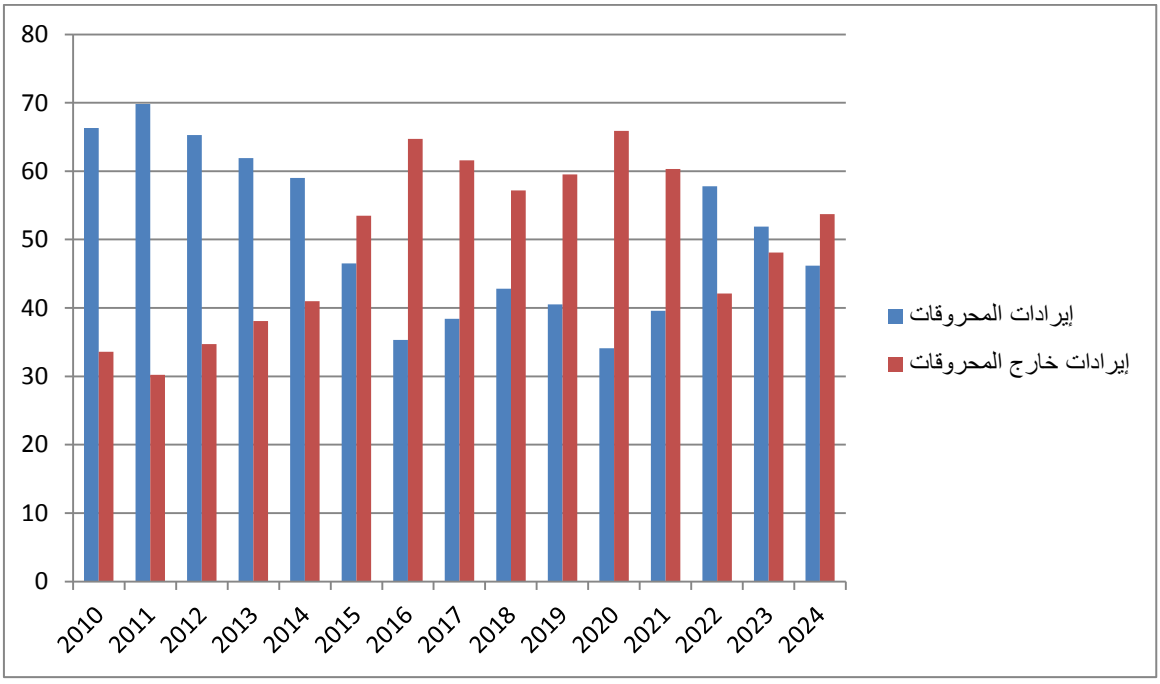

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(06).

من خلال الجدول رقم(06) والشكل رقم (5)، تبين أن إيرادات المحروقات تراجعت خلال فترة الدراسة وهذا يعود إلى أزمة النفط سنة 2010 من تذبذب في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وواصلت تدريجيا في تراجع إلى أن سجلت أدنى نسبة لها خلال فترة الدراسة 34.1% في سنة 2020 وذلك تأثير بسبب الأزمة العالمية كوفيد19، وبعد سنوات من التراجع التدريجي شهدت عائدات المحروقات ارتفاع سنة 2022ب57.8% ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار واضطرابات أسواق الطاقة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، وفي 2023و2024 تراجعت الإيرادات بسبب الانخفاض في الأسعار، أما في المقابل سجلت الإيرادات خارج المحروقات لسنة2020، كأعلى نسبة لها ب65.9% خلال فترة الدراسة ويعود ذلك إلى

العديد من الإصلاحات الاقتصادية مثل النموذج الاقتصادي الجديد، وكل هذا بهدف رفع المساهمة في الاقتصاد الوطني ويكون هناك تنويع اقتصادي. وفي 2023الإيرادات الإجمالية عرفت تحسن حيث بلغت قيمته 1073.1 مليار دينار جزائري رغم أن إيرادات المحروقات تراجعت، أما الإيرادات خارج المحروقات تميزت بتطور إيجابي حيث ساهمت بشكل رئيسي في الإيرادات الإجمالية لكن في سنة2024 تراجعت الإيرادات الإجمالية بسبب تراجع عائدات المحروقات نتيجة انخفاض الأسعار العالمية ورغم ارتفاع الحصة النسبية للإيرادات خارج المحروقات إلا أنها لم تعوض هذا التراجع، وبالتالي نستنتج أن إيرادات المحروقات تمثل نسبة أكبر من الإيرادات خارج المحروقات رغم أن الأخيرة عرفت تحسن ملحوظ وتقارب في النسب مع إيرادات المحروقات مثلًا سنة2023 كانت إيرادات خارج المحروقات 48% وإيرادات المحروقات51%.

ب-تقييم التنويع في الإيرادات العامة في الجزائر:

لمعرفة وتقييم التنوع في الإيرادات العامة في الجزائر تم حساب هذا التنويع بمؤشر هير فندال هير شمان للفترة من2010إلى 2024.

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(^{X_i}/_{X})^2} - \sqrt{^{1}/_{N}}}{1 - \sqrt{^{1}/_{N}}}$$

H.H= مؤشر هير فندال هير شمان.

Xi=نسبة مساهمة القطاعi في الإيرادات العامة.

X=الإيرادات العامة في الجزائر.

N= عدد القطاعات المساهمة في الإيرادات العامة ، إيرادات المحروقات وإيرادات خارج المحروقات.

الجدول رقم(07): مؤشر هير فندال هير شمان للإيرادات العامة في الجزائر للفترة من 2010إلى 2024.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمةH.H	0.12325	0.11027	0.11027	0.06725	0.03857	0.00580	0.10208	0.06384
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	
قيمةH.H	0.02458	0.04301	0.11881	0.04848	0.02697	0.00170	0.00409	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(06) و معادلة H.H.

يمكن توضيح الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(6): مؤشر هير فندال هير شمان للإيرادات المحروقات وخارج المحروقات للفترة من 2010 إلى 2024.

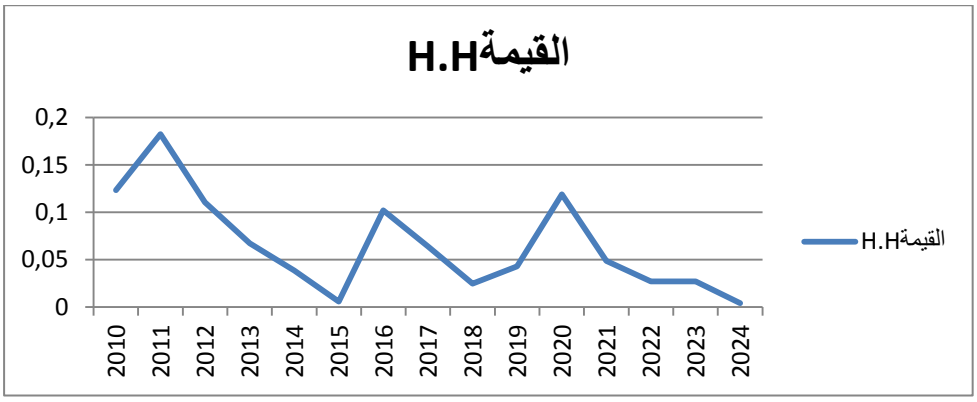

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (07).

من خلال الجدول رقم(07) والشكل السابق، تبين أن مؤشر هير فندال هير شمان عرف تذبذب تدريجيًا خلال فترة الدراسة حيث بلغ 00.0058 سنة 2015 وهذا يدل على وجود تنوع في الإيرادات العامة وهذا سبب انهيار أسعار النفط سنة2014، كما استمر مؤشر هير شمان في الانخفاض حيث سجل أدنى قيمة للمؤشر سنة2023 قدرت ب 0.00170، حيث عرفت تحسن في إجمالي الإيرادات وتميزت هذه السنة بالتطور إيجابي للإيرادات خارج المحروقات التي ساهمت في هذا التحسن في إجمالي الإيرادات ، في المقابل شهدت عائدات المحروقات ركود نوع ما، وهو ما يعكس بداية تحسن في التنويع الجبائي وهيكل الإيرادات وتنويع مصادرها.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن الدولة الجزائرية شهدت عدة محاولات لتنويع الاقتصاد، من خلال استغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية، ورغم التنوع النسبي في السنوات الأخيرة إلا أن قطاع المحروقات ظل مهيمن ومسيطر، وأن الاقتصاد الوطني لا يزال حبيس لهذا القطاع ومرتبط بتطوره سواء عند ارتفاع أسعاره وتقلباته.

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر.

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية لما له من إمكانيات ومؤهلات طبيعية وبشرية ليكون بديل لنفط، وأولوية لدولة الجزائرية لتطوير هذا القطاع من أجل تنويع اقتصادها للخروج من التبعية لقطاع المحروقات، وفي هذا المبحث سيتم إعطاء لمحة عن القطاع الصناعي في الجزائر من تطور وإمكانيات وتحليل واقع القطاع الصناعي في الجزائر للفترة مابين2010إلى 2024 ومدى مساهمته في الاقتصاد وأهم فروعه.

المطلب الأول: لمحة عن القطاع الصناعي في الجزائر.

يمتلك القطاع الصناعي مجموعة من الإمكانيات والمؤهلات لتطوير الصناعة وفي هذا المطلب سنتطرق إلى خصائص القطاع الصناعي الجزائري وإمكانياته ومراحل تطوره.

الفرع الأول: مراحل تطور القطاع الصناعي في الجزائر.

مر القطاع الصناعي في الجزائر مر بمرحلتين، مرحلة الصناعات تتراوح مدتها ما بين 1962 إلى غاية 1985، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة خصخصة المؤسسات من 1986إلى يومنا هذا:[1]

أ-مرحلة الصناعات المصنعة(1962-1985): في هذه الفترة الجزائر كانت تتبع نموذج الاقتصادي الاشتراكي حيث كانت الدولة تسيطر على القطاع الصناعي ككل، كانت تخطط وتسير الاقتصاد الوطني كليا وتتحكم في توزيع الموارد المالية الذي جعلها المنظم والموجه لشأنين الاقتصادي والاجتماعي. وخلال السنوات الممتدة بين 1967 و1977 كان الهدف جعل الصناعة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في البلاد فإطلاق عدة مخططات تنموية من أجل بناء قاعدة صناعية وطنية كبيرة، فقد

[1] أحمد ضيف، أحمد عزوز، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد19، المجلد14،2018،ص25.

خصصت استثمارات كبيرة فاقت 300مليار دينار جزائري، خاصة ضمن المخطط الثلاثي (1967-1969) والمخططين الرباعيين (1970-1973 و1974-1977). ولكن رغم كل الجهود المبذولة، لم تكن النتائج في مستوى التطلعات فالصناعة لم تتمكن من تلبية حاجيات السوق من السلع حيث أن نسبة التغطية تراجعت بشكل ملحوظ، حوالي 48% سنة1967إلى 24% سنة 1977، أي أنها انخفضت إلى أقل من النصف خلال عشر سنوات فقط. كما أن الصناعة بقيت تعتمد بشكل كبير على الخارج في توفير المواد الأولية، لهذا اعتبر العديد من الخبراء أن تجربة الصناعة الجزائرية في ظل النموذج الاشتراكي لم تحقق الأهداف المطلوبة واعتبروا أن السبب هو نظام الاشتراكي لأنه قائم على التخطيط المركزي وكذلك حسن التسيير وهو ما لم يكن في المستوى المطلوب آنذاك.

ب- مرحلة الخصخصة(1986-2024): في سنة 1986 شهدت انهيار أسعار البترول بشكل كبير وهذا الانهيار كشف عن ضعف الاقتصاد الجزائري واعتماده المفرط على البترول، وكان كذلك تأثير واضح على الاستراتيجية التي كانت تعتمدها الدولة الجزائرية في مختلف المجالات، وكذلك لم تستطيع الصناعات المصنعة لم تتمكن من بناء قطاع إنتاجي قوي خارج المحروقات وبسبب النتائج الضعيفة لسياسات الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال ضمن النظام الاشتراكي، اضطرت الجزائر للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي مع الالتزام بالشروط تتعلق بإجراء إصلاحات اقتصادية وتعديلات هيكلية، والتوجه نحو اقتصاد السوق من أهم شروط الصندوق تقليص حجم المؤسسات العمومية التي أثبتت فشلها وعدم قدرتها على خلق قيمة مضافة حقيقية. المؤسسات الصناعية تم خصخصتها بسبب مساهمتها الضعيفة في الناتج المحلي، حيث سنة 2003 كانت نسبة مساهمتها 6.7%، وسنة 2008 انخفضت إلى 5.5% ثم تحسنت قليلًا لتصل إلى 7.5% سنة 2016 لكن تبقى نسبة ضعيفة لا تعكس الإمكانيات الكبيرة للقطاع الصناعي والموارد المتوفرة للاستثمار فيه.

الفرع الثاني: مميزات القطاع الصناعي في الجزائر.

عند استقلال الجزائر، ركزت على إعطاء الأولوية لبناء قاعدة صناعية وطنية متنوعة ،فمن أجل تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي وتقليل التبعية للخارج كان الهدف أن يكون الإنتاج موجه أساسًا لسوق الداخلية، لكن هذا التوجه وضع المؤسسات العمومية في مواجهة وضع تنافسي لم تكن مهيأة له بالشكل الكافي ومع بداية التسعينات، دخلت الجزائر مرحلة إصلاحات اقتصادية مهمة وتم وضع إطار

قانوني جديد سمح للقطاع الخاص بالمشاركة في النشاط الاقتصادي والمساهمة في التنمية، ويمكن تلخيص أهم مميزات الصناعة الجزائرية في نقاط التالية:[1]

_ بسبب ضعف عوامل الإنتاج ونقص الكفاءة في إدارة الأعمال والتسيير هذا يدل على أن هناك قدرات إنتاجية كبيرة لكنها غير مستغلة بشكل كامل.

-كما تعرف الصناعة الجزائرية، بسبب الاعتماد الكبير على التكنولوجيا المستوردة، ارتفاعًا في تكلفة الإنتاج الصناعي.

_ معدلات نمو ضعيفة ومردودية منخفضة، ما انعكس سلبًا على الإنتاج خاصة وأن العديد من المؤسسات لم تستطيع التأقلم مع قواعد المنافسة في السوق.

_ تعتمد بالدرجة الأولى الصناعة في الجزائر على الصناعات الخفيفة، في حين تكاد الصناعات الثقيلة تغيب رغم أن هذا الأخير يعتبر أساس بناء اقتصاد متنوع.

_ الضعف في استعمال التكنولوجيا في الصناعات، والتبعية المفرطة لقطاع المحروقات يؤديان إلى تراجع جودة المنتجات وكذلك ضعف تنويع الصادرات.

الفرع الثالث: إمكانيات القطاع الصناعي في الجزائر.

تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي مهم، حيث لها شريط ساحلي طوله1200كلم يطل على السوق الأوروبية، وتعتبر كذلك بوابة لإفريقيا ومحور يربط بين دول المغرب العربي وتمتلك الجزائر إمكانيات معتبرة من الموارد الطبيعية والمالية والبشرية المهمة، وكل هذه المقومات تسمح لها بالاعتماد أو استغلال القطاع الصناعي كبديل لقطاع المحروقات وتحقيق تنمية صناعية حقيقية تدعم الاقتصاد وتحسين الأوضاع الاجتماعية وتتمثل في:[2]

أ_ الموارد الطبيعية والثروات الباطنية: الجزائر لها موارد طبيعية هائلة مثل البترول والغاز، معادن ثمينة متنوعة أبرزها الحديد.

ب_ الموارد المالية: تعتبر أي عملية تطوير لصناعة تحتاج إلى توفير رأس مال كافٍ هذه الأموال تأتي أساسًا من الادخار وتوفير جزء لاستثماره في مشاريع الصناعية، كما يتم جمع هذه المدخرات من الأفراد والهيئات المختلفة وتوجيهها لتمويل الاستثمارات وضرورة تنفيذ هذه الاستثمارات فعليًا. ويعود

[1] لعلا رمضاني، تأليف مجموع من الباحثين، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-102.

[2] لبنى ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 159-162-164.

المصدر الرئيسي لتمويل التنمية في الجزائر، هي الثروات البترولية والغازية فهي التي تحضى بتوفير الجزء الأكبر من احتياطات البلاد من العملة الصعبة. كما تمثل الإيرادات الجبائية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة لدولة .

ج_ الموارد البشرية: توفر يد عاملة مؤهلة وذات كفاءة تعتبر من أهم العوامل التي تساعد أي دولة على بناء اقتصاد مستقر ومواكب لتغيرات الدولية، ففي السنوات الأخيرة شهدت الجزائر نمو كبير في عدد السكان حيث ارتفع من حوالي 12 مليون نسمة سنة 1966 لينتقل في سنة2016 إلى ما يقارب 40مليون نسمة وإن حوالي 45% من السكان تتراوح أعمارهم ما بين 20 و44 سنة وهذه الفئة نشطة وقادرة على التأثير في الوضع الاقتصادي للبلاد.

مما سبق يمكن القول أن القطاع الصناعي الجزائري يتميز بعدد هائل من الإمكانيات سواء الطبيعية أو البشرية أو المالية ويستطيع من خلاله يمثل ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد، فقد قامت الدولة بعدة برامج للإعادة بعث هذا القطاع مستفادة من هذه الإمكانيات.

المطلب الثاني: تطور أداء القطاع الصناعي في الجزائر خلال فترة(2010-2024).

يعتبر القطاع الصناعي من بين اهتمامات الدولة الجزائرية وذلك لكونه يساهم في تطوير وتنويع الاقتصاد، في هذا المطلب سيتم تحليل تطور القطاع الصناعي خلال الفترة من2010 إلى2024 من خلال معرفة مساهمته في القيمة المضافة الكلية ومؤشر الإنتاج الصناعي وكذلك مساهمته في التشغيل.

الفرع الأول: مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الكلية في الجزائر.

الجدول الموالي يبرز تطور مساهمة القطاع الصناعي من الصناعة الاستخراجية والتحويلية في القيمة المضافة الكلية في الجزائر.

الجدول رقم(08): تطور مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2010 إلى 2024.

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	القيمة المضافة لصناعة الاستخراجية	القيمة المضافة لصناعة التحويلية	إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي.
2010	56.185	8.036	64.221
2011	72.500	7.126	79.625
2012	71.567	7.785	79.207
2013	65.359	9.035	74.351
2014	55.085	8.957	64.036
2015	36.411	7.760	44.171
2016	24.138	8.884	33.022
2017	32.768	7.339	40.107
2018	39.212	7.627	46.839
2019	33.047	7.717	40.764
2020	18.925	7.521	26.446
2021	33.003	7.197	40.199
2022	58.347	7.027	65.374
2023	38.521	18.636	57.157
2024	35.910	24.476	60.386

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports (2010-2024).

يمكن توضيح الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (7): تطور القيمة المضافة لصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية للفترة(2010-2024).

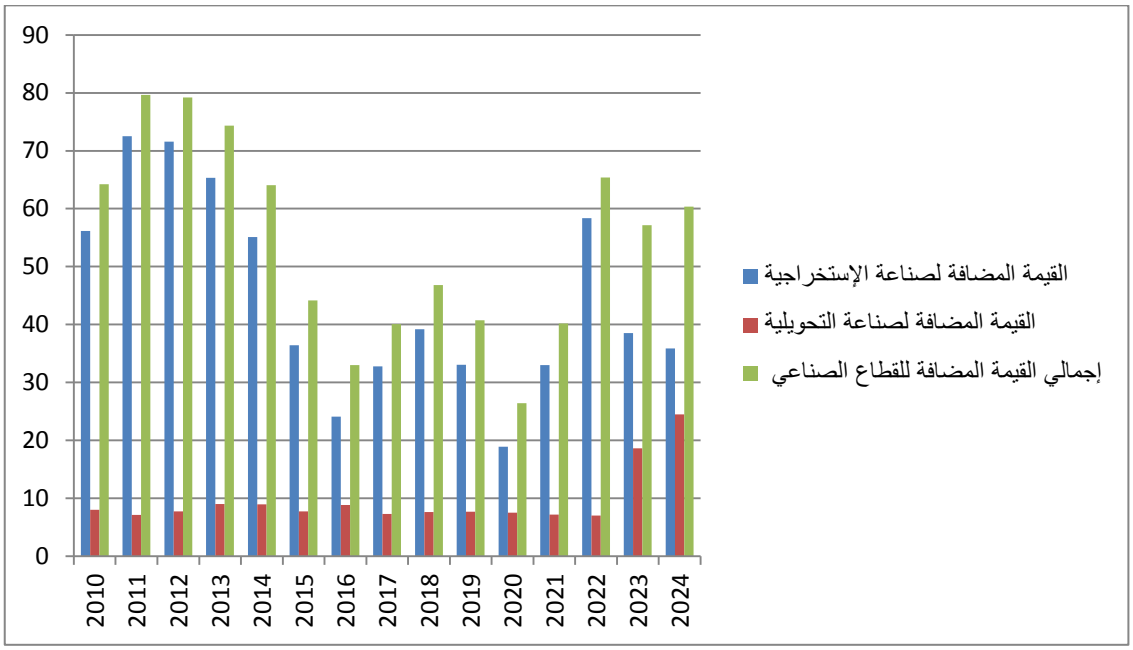

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم(08).

من خلال الجدول رقم(08) والشكل رقم(7) نلاحظ أن إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي من سنة2010 إلى 2012 عرفت تحسن ملحوظ حيث كانت إجمالي القيمة المضافة سنة2010، 64.221 مليون دولار وانتقلت إلى 79.207 مليون دولار سنة 2012حيث كانت الصناعات الاستخراجية في ارتفاع وهي تمثل المساهمة الأكبر في إجمالي القيمة المضافة، لكن بعد سنة 2012 شهدت تراجع في القيمة المضافة الإجمالية والقيمة المضافة لصناعات الاستخراجية وهذا كان نتيجة التأثير بالأزمات العالمية (أزمة النفط سنة 2014)، وتباطؤ النشاط الصناعي والاعتماد على الواردات. حيث استمر إجمالي القيمة المضافة والصناعات الاستخراجية بالتراجع إلى غاية 2016 لتصل إلى 33.022 مليون دولار والصناعات الاستخراجية 24.138 مليون دولار وفي السنة الموالية ارتفعت واستقر القطاع الصناعي نسبيًا، ورغم الجهود والبرامج التنموية لم تدم طويلًا ثم انخفضت سنة 2019 إلى 40.764 مليون بعد أن كانت 46.839 سنة 2018، ووصلت أدنى مساهمة لها 26.446 مليون دولار سنة 2020 ويعود ذلك إلى أزمة كوفيد 19 الأزمة العالمية التي مست جميع أنحاء العالم والتي أدت إلى ركود اقتصادي عالمي، ثم شهدت انتعاش وارتفاع سنة 2021 و2022 حيث وصلت سنة2022 إلى 65.374 من إجمالي القيمة المضافة، وفي سنة 2023 شهدت الصناعات التحويلية ارتفاع كبير من إجمالي القيمة المضافة حيث سجلت 18.636 مليون دولار بعد أن كانت مساهمتها.

تشهد استقرار نسبي خلال فترة الدراسة ورغم الارتفاع التي شهدته الصناعات التحويلية سنة 2023 وذلك يعود إلى البرامج التنموية وجهود الدولة لتحقيق تنويع اقتصادي خارج المحروقات وذلك للاستهداف الحكومة الجزائرية للقطاعات ذات إمكانيات نمو عالية. برغم من ارتفاع الصناعات التحويلية إلا أن إجمالي القيمة المضافة عرفت انخفاض مقارنة بسنة 2022 بسبب انخفاض مساهمة الصناعات الاستخراجية نتيجة انخفاض أسعار النفط، وفي سنة 2024 عرفت إجمالي القيمة المضافة ارتفاع قليل حيث بلغت 60.386 مليون دولار والصناعات الاستخراجية 35.916، أما الصناعات التحويلية واصلت نحو الارتفاع حيث سجلت 24.476 مليون دولار. وبالتالي نستنتج أن وبالرغم من التطور الذي سجلته الصناعات التحويلية وهذا يدل على وجود تنويع اقتصادي خاصة خلال السنوات الأخير إلا أن الصناعات الاستخراجية تمثل الحصة الأكبر وأن القطاع الصناعي الجزائري يتأثر بشكل كبير بالتغيرات الاقتصادية العالمية ويمر بدورات من الانتعاش والتراجع.

الفرع الثاني: تطوير مؤشر الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية.

في الجدول الموالي سيتم التطرق إلى تطور الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية.

الجدول رقم(09): تطور مؤشر الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية.

الوحدة: (100=1989)

السنوات	طاقة ومياه	الصناعة الميكانيكية والكهرباء	مواد البناء	الصناعة الكيميائية	الصناعة الغذائية	النسيج	الجلود والفرو	الخشب والورق	صناعات مختلفة
2010	309.8	54.6	107.4	63.0	30.3	16.4	6.2	18.4	8.1
2011	335.1	53.1	104.0	59.6	36.6	14.3	5.6	16.3	8.5
2012	375.8	57.1	101.4	60.5	35.6	12.2	6.1	14.4	8.5
2013	383.8	60.3	101.7	59.0	35.5	12.7	5.9	14.7	8.5
2014	414.4	51.8	101.9	57.0	38.2	12.7	6.7	13.7	8.4
2015	443.0	52.4	105.8	52.1	37.8	14.1	6.1	12.9	8.8
2016	453.7	50.8	111.3	55.0	38.5	14.4	5.6	17.1	7.5
2017	485.8	47.6	117.5	50.2	41.2	14.6	5.1	19.1	6.0
2018	487.9	41.9	158.0	54.4	51.5	10.1	5.9	20.0	9.3

2019	520.4	48.7	140.0	52.0	54.1	10.0	6.8	17.1	14.3
2020	505.8	32.3	130.6	45.3	53.6	8.7	4.4	13.6	15.1
2021	547.3	33.6	118.3	43.4	61.7	7.7	4	13.2	12.6
2022	587.5	28.4	116.2	46.1	63.3	6.9	5.7	13.5	16.3
2023	616.5	33.5	116.5	49.0	68.2	7.7	4.5	16.5	15.5
2024	652.0	31.2	129.7	49.1	68.3	8.9	4.7	14.8	19.7

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي (2010-2024) https://www.bank-of-algeria.dz/

يمكن توضيح الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(8): متوسط مؤشر الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية.

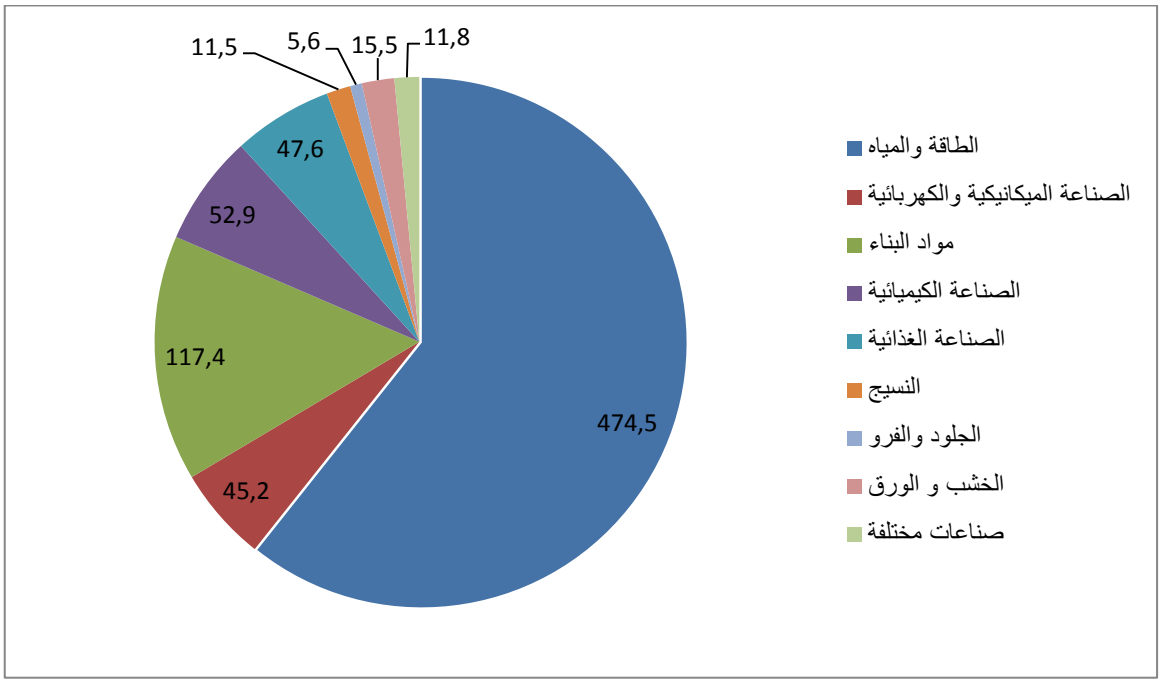

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم(09).

من خلال الجدول رقم(09) والشكل رقم(8) تبين أن مؤشر الإنتاج الصناعي العمومي شهد ارتفاعًا في بعض الصناعات وانخفاض في الصناعات أخرى حيث شهد قطاع الطاقة والمياه ارتفاعًا مستمر خلال فترة الدراسة حيث وصل أعلى مؤشر له سنة 2024 حوالي 652.0 وكان أدنى مؤشر له حوالي 309.8 سنة2010 وهذا يدل على تطور هذا القطاع وعلى إمكانيات الجزائر في هذا المجال من سدود هائلة والطاقات الشمسية واستثمارات الدولة في تطويرها، أما بالنسبة لصناعة مواد البناء فقد سجلت ارتفاع مستمر إلى غاية 2018 حوالي 158.0 ثم انخفضت تدريجيًا حيث سجلت سنة 2023،116.5

وبعدها في 2024 عرفت ارتفاع طفيف بحوالي 129.7 هذا يدل على التقلبات في هذا القطاع، أما الصناعات الغذائية قد حققت تطور ملحوظ حيث ارتفع مؤشرها من 30.3، سنة2010 إلى 68.3 سنة2024 ويرجع ذلك إلى توجه الدولة لدعم هذا الصناعة وأيضًا لأنه مرتبط بالأمن الغذائي، في المقابل عرفت الصناعات الباقية تقلبات كصناعة النسيج سجلت انخفاض من سنة 2010 حيث انتقل المؤشر سنة2010 من 16.4 إلى 12.7 سنة 2014 وبعدها عاد إلى الارتفاع قليلًا من سنة 2015 إلى 2017 بمتوسط 14.2 ولم يستمر في الارتفاع بل شهد تراجع تدريجيًا حتى سنة 2024، أما الصناعة الميكانيكية وكذلك الصناعات الكيميائية عرفت تراجع مستمر خلال فترة الدراسة، وفي الأخير تبين أن تطور الإنتاج الصناعي خلال هذه الفترة تميز بعدم التوازن بين الفروع الصناعية حيث البعض منها سجل تحسن ملحوظ، في حين عرفت أخرى تراجع وهو ما يعكس محدودية التنويع الصناعي في الصناعات خارج المحروقات، وكل هذا يؤدي بالقطاع الصناعي إلى عدم تطوره وضعفه في المساهمة في الاقتصاد الوطني ككل.

الفرع الثالث: مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل.

يعتبر التشغيل مؤشر إيجابي للقطاع الصناعي لتطويره ودعم الاقتصادي ككل، والجدول الموالي يبرز مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل للفترة(2010-2024).

الجدول رقم (10): تطور مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل.

الوحدة: (%).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة	30.4	30.9	30.6	30.4	31.1	31.1	31.3	31.0
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	
النسبة	31.1	31.2	31.3	31.5	31.8	32.0	32.1	

المصدر: إحصائيات البنك الدولي، https://data.worldbank.org/indicator/SL.IND.EMPL.ZS?locations=DZ

يمكن توضيح الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي

الشكل رقم (09): تطور مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل.

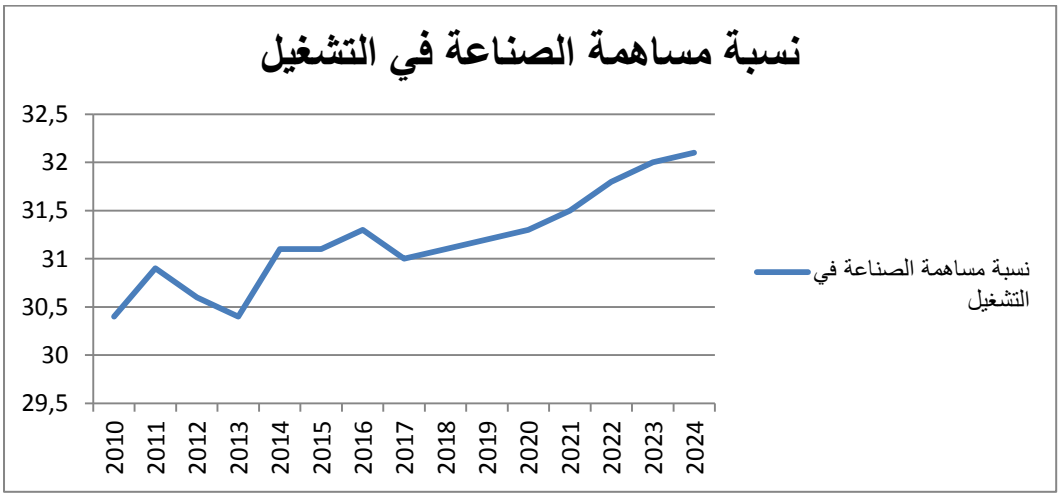

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (10).

من خلال الجدول رقم (10) و الشكل رقم(09) نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل في الفترة ما بين 2010 إلى 2013 شهدت استقرار نسبي في مساهمته، حيث عرفت متوسط نسبة مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل حوالي 30.5%، أما في سنة 2014 عرفت تحسن وصلت النسبة 31.1% مقارنة بسنة 2013التي كانت 30.4%، ومن سنة 2017 بدأت النسبة بالارتفاع تدريجًا رغم نموها البطيء، وفي سنة 2013 و 2024 عرفت ارتفاع أوضح خاصة سنة 2024 حيث بلغت 32.1% وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، ومن خلال هذه المؤشرات و التحليل تبين أن مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل عرف نمو بطئ إلا أنه تحسن تدريجيًا خلال فترة الدراسة، وهذا راجع للامتيازات والسياسات التحفيزية والبرامج التنموية وجهود الدولة لتطوير القطاع الصناعي حيث كان الهدف الأساسي هو امتصاص البطالة ورفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي، ومن خلال الملحق رقم(1) شهدت فترة الدراسة هيمنة واضحة لقطاع الخدمات حيث استحوذ على النسبة الأكبر من اليد العاملة، حيث سجل أعلى مساهمة له حوالي 60.1% سنة 2016 وأدنى مساهمة له سنة 2010 بنسبة 57.6%، مما يعكس هذا التطور استمرار قطاع الخدمات في الهيمنة لهيكل التشغيل رغم التحسن التدريجي لقطاع الصناعي لذا يجب على الدولة أن تضعف جهودها لتطوير القطاع الصناعي وبناء مهارات بشرية الخالقة للقيمة والتي تصنع الفرق في المجال الصناعي.

وفي الأخير نستنتج أن من خلال فترة الدراسة من سنة 2010 إلى 2024 عرف القطاع الصناعي تطور وتنويع نوع ما في القاعدة الإنتاجية إلا أن هذا التطور قليل جدا وليس بشكل الكافي مقارنة بما تمتلكه الصناعات الجزائرية من إمكانيات ومميزات ورغم الجهود المبذولة لترقيته إلا أنه يعاني من ضعف في التسيير واستعمال التكنولوجيا الحديثة في الصناعات وكذلك الاعتماد على الاستيراد بشكل كبير، وأن الصناعات الاستخراجية تمثل الحصة الأكبر وأن القطاع الصناعي يتأثر بشكل كبير بالتغيرات العالمية ويمر بدورات الانتعاش والتراجع.

المبحث الثالث: متطلبات ترقية القطاع الصناعي الجزائري في ظل الاستراتيجية الصناعية الجديدة

في ظل برامج إعادة هيكلة القطاع الصناعي انتهجت الجزائر استراتيجية صناعية جديدة بهدف معالجة المشاكل التي تعاني منها الصناعة الجزائرية مع العمل على توفير متطلبات تطويرها بما يدعم التنويع الاقتصادي ويساهم في النهوض بالقطاع الصناعي والاقتصاد الوطني ككل.

المطلب الأول: مرتكزات الاستراتيجية الجديدة في الجزائر.

سعي من الجزائر لإنعاش وتطوير القطاع الصناعي، لذا تبنت استراتيجية صناعية جديدة وفي هذا المطلب سيتم إبراز أسباب اعتمادها وكل من أهدافها وأبعادها.

الفرع الأول: دواعي انتهاج الاستراتيجية الصناعية الجديدة.

بدأت الجزائر نحو التوجه لاعتماد استراتيجية صناعية جديدة من أجل مواكبة التغيرات والتطورات، سواء كانت داخل البلد أو خارجه عالميًا، لهذا أعطت اهتمام كبير لهذه الاستراتيجية لتطور المصانع والتنمية الصناعة، وذلك لعدة أسباب منها:[1]

_ من الناحية الاقتصادية أصبحت هناك تطورات وتغيرات عالمية، كالاهتمام باقتصاد المعرفة واندماج الأسواق، وارتفعت وتيرة التصنيع عالميًا وتنوعت كذلك أساليب التحاف بين المؤسسات.

[1] مصطفى بوعقل، سمراء مباركي، محمد بن سعيد، واقع وآفاق الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر دراسة حالة المنطقة الصناعية بولاية غليزان، مجلة دفاتر بوادكس ،العدد08،سبيتمبر2017،ص ص159-160.

_ أصبح من الضروري التركيز وإقامة تنمية اقتصادية مستدامة غير مؤقتة، تساعد الجزائر على تعزيز مكانتها وتقويتها إقليميًا ودوليًا، وتخلق ثروة حقيقية.

– لم تكن هناك خطة اقتصادية واضحة خاصة في القطاع الصناعي التي تستطيع من خلالها تستجيب لمتطلبات التنمية المحلية واحتياجات الاقتصاد.

– تراجع أسعار النفط وانخفاض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية ولمواجهة هذه الاضطرابات الاقتصادية لابد من اتخاذ إجراءات لتقليل من أثار هذه التقلبات على الاقتصاد الوطني.

– التجارب الدولية السابقة لم تحقق نتائج كبيرة.

– تجسد هذه الاستراتيجية بشكل واضح أنها تبين بوجود سيادة اقتصادية، حيث تتيح اتخاذ القرارات تخدم المصلحة العامة بمشاركة الجميع وذلك انطلاق من الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة.

– أصبحت الصناعة في الوقت الحالي قطاع مهم، ويجب أن يكون له خطة واستراتيجية واضحة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

الفرع الثاني: أهداف الاستراتيجية الصناعية في الجزائر.

من بين الأهداف التي تسعى الاستراتيجية الصناعية الجديدة لتحقيقها ما يلي:[1]

–إعطاء القطاع الخاص دورًا مهم.
– تعزيز التنمية والقدرة التنافسية على الصعيد الدولي والإقليمي.
–التنويع في الاقتصاد الوطني من خلال دعمه.
– استغلال واستثمار جميع الموارد وربط الإنتاج والتوزيع مع البيئة الإقليمية والمحيط الدولي.
– يجب تحسين المستوى المعيشي لكل شخص، من خلال خلق فرص عمل.
– من بين الأهداف كذلك العمل في بيئة أمنة وتشجيع على الإبداع والتميز.
– تطوير القطاع الصناعي بطريقة متكاملة، مع وضع نظام يضمن تحقق الأهداف.

الفرع الثالث: أبعاد الاستراتيجية الصناعية الجديدة.

ترتكز الاستراتيجية الصناعية الجديدة على الأبعاد التالية:[1]

[1] مصطفى بوعقل، سمراء مباركي، محمد بن سعيد، مرجع سابق، ص ص160-161.

-العمل على إعادة تنشيط وتأهيل المؤسسات الصناعية، وذلك لإنتاج السلع الوسيطة المناطق الصناعية بهدف دمج المؤسسات العمومية أو الخاصة ضمن شبكات الأسواق الإقليمية والدولية حتى تصبح أكثر قدرة على المنافسة، وللوصول إلى هذه الغاية وتحقيقها لابد من الاهتمام بالعنصر البشري من خلال على مسيرين أكفاء وتقنيين ومهندسين وعمال مؤهلين وكذلك يتطلب الانفتاح على الخوصصة وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير الشراكات.

- التوجه بقوة نحو الأسواق، وإصلاح الأسواق الضائعة.

- العمل على الاستثمار في الغاز الطبيعي، وذلك عبر إنشاء سلاسل وخطوط إنتاج متكاملة تكون موزعة عبر التراب الوطني .

- السعي على بناء بيئة محفزة تشجع على الابتكار وتحسن أساليب التسيير وذلك من أجل تمكين الصناعات الجديدة من خلق قيمة مضافة مرتفعة.

- العمل على إنشاء مناطق صناعية وأقطاب تكنولوجيا متخصصة تعزز التعاون بين مختلف القطاعات الصناعية وتربط بين المصانع ومراكز التكوين لتشكيل تنمية متكاملة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن اعتماد الاستراتيجية الصناعية الجديدة جاءت من أجل مواكبة التطورات والتغيرات العالمية كالاهتمام باقتصاد المعرفة واندماج الأسواق كذلك أبعاد الاستراتيجية وأهدافها إعطاء القطاع الخاص دور مهم وتحقيق التنويع والقدرة التنافسية في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: المحاور الكبرى للاستراتيجية الصناعية الجديدة.

تعد الاستراتيجية الصناعية مهما لتطوير القطاع الصناعي والنهوض بالاقتصاد الوطني، وفي هذه المطلب سنتطرق إلى المحاور الرئيسية للاستراتيجية الصناعية الجديدة.

الفرع الأول: المحاور الرئيسية للاستراتيجية الصناعية الجديدة.

تتمثل المحاور الرئيسية للاستراتيجية الصناعية الجديدة فيما يلي:[2]

أولا: اختيار الفروع الصناعية: من بين المحاور الرئيسية للاستراتيجية هي تحديد أهم الفروع الصناعية التي تملك إمكانيات حقيقية لنمو وبما أن الاستراتيجية لا يمكنها أن تشمل جميع القطاعات الاقتصادية، كان يجب عليها تحديد أهم الفروع الصناعية التي تستحق الدعم حيث تم تشخيص شامل

[1] إلهام طرافي، تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2023،2024/3،ص76.

[2]الهادي براي، الاستراتيجية الصناعية الجديدة كآلية لتنمية قطاع الصناعي، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد14،مارس 2018،ص ص25-29.

للهيكل الصناعي الوطني من خلال دراسة 55 فرعًا في ثلاثة مراحل، تتمثل المرحلة الأولى في تحديد الفروع الصناعية التي تمتلك إمكانيات واعدة وتستطيع المنافسة سواء محليًا أو دوليًا، كما هو موضح في الشكل رقم (10):

الشكل رقم(10): تشخيص الهيكل الصناعي الجزائري.

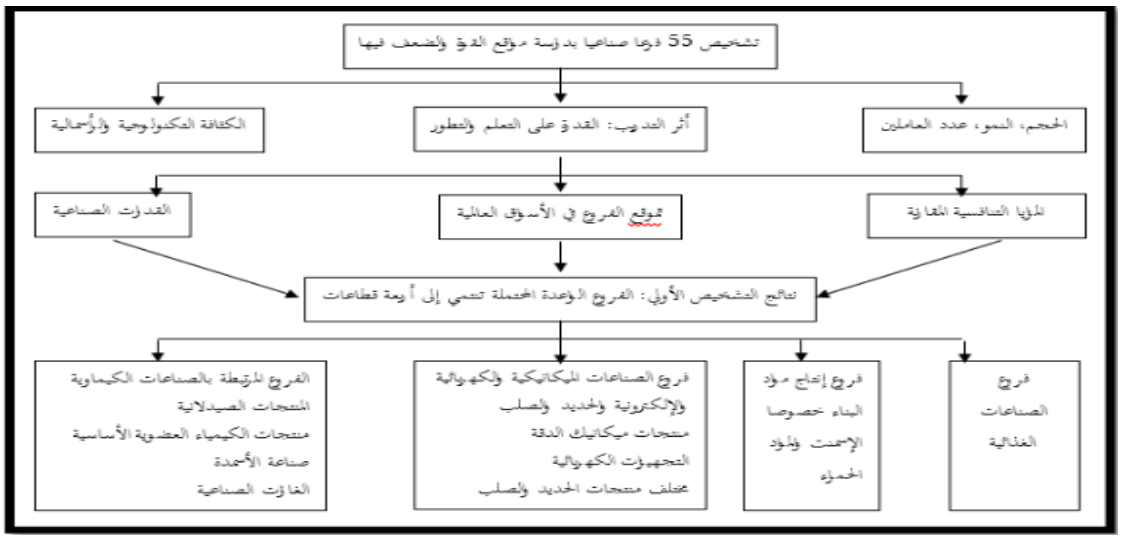

المصدر: الهادي براي، مرجع السابق، ص18.

أما المرحلة الثانية يتم فيها دراسة وتحليل الحالة الحالية للفروع الصناعية التي تم تحديدها والتعرف عليها في المرحلة الأولى، وتقييم قدراتها التنافسية وإمكانيتها على التطوير، وبعد المرحلة الأولى والثانية تأتي المرحلة الثالثة، حيث تتمثل في تحديد واختيار الفروع التي يجب ترقيتها ودعمها، مع مراعاة أهداف الاستراتيجية وكذلك الوضعية الحالية للفروع.

من خلال هذه العملية تم تحديد أربع فروع صناعية حيث أن ثلاثة منها يمكن أن تركز على التصدير وتتمثل في الصناعات الإلكترونية والميكانيكية، الكيميائية، صناعة المواد البناء. أما الصناعات الغذائية تستفيد أكثر من الحماية خاصة واعتماد استراتيجية إحلال الواردات صناعة المنتجات محليًا بدل من الاستيراد من الخارج. وجاءت هذه الخيارات بناء على حساسية السوق، الطلب على المنتجات، وطبيعة النشاط الاقتصادي حيث أن هذه العوامل تحدد توجه الدول بين الانفتاح أو الحماية.

ثانيًا: التوزيع القطاعي لصناعة: القطاع الصناعي يعتمد أساس على الإنتاجية وقدرة كل فرع صناعي على التطوير والمساهمة في النمو الاقتصادي ويعتبر المحدد الرئيسي لمستقبل الفرع الصناعي هي المردودية الكفاءة ، والقدرة على المنافسة والتمييز بين هذه الفروع، يوجد بعدين رئيسيين:

-الأول هو القدرة على الاندماج في الأسواق العالمية من خلال النشاطات التصديرية.

-الثاني هو الكفاءة التكنولوجية والقدرة على التأقلم وخلق قيمة وتحضير منتجات جديدة لتحسين السوق المحلي والدخول للأسواق العالمية والإقليمية.

ومن هنا يعتمد توزيع القطاع الصناعي يعتمد على ثلاث خطط متكاملة هما: تكثيف النشاط الصناعي، استغلال الموارد الطبيعية وترقية وتطوير الصناعة الجديدة.

أ-تكثيف النسيج الصناعي: التوجه الحالي هو تركيز النسيج الصناعي حول الصناعات التي تكمل بعضها البعض مثل التجميع والتغليف، وقد حدد الاستراتيجية مجموعة من الصناعات التي يرتبط نموها بوجود صناعات أخرى، مثل الصناعات الصغيرة الحجم، وصناعات إنتاج السلع البديلة للسلع المستوردة. ومن أبرز الصناعات هناك الكهربائية والإلكترونية، الصيدلانية والبيطرية، الغذائية وصناعات التجهيز، وتهدف هذه الصناعات إلى تعزيز القدرات الصناعية التحويلية بحيث تصبح مستهلكًا أساسيًا للسلع المنتجة محليًا وإعادة النشاط والحركية بين الفروع والنشاطات الصناعية المختلفة.

ب_ تقييم الموارد الطبيعية: الجزائر تمتلك موارد طبيعية هائلة، لذا سعت الاستراتيجية الصناعية إلى تطوير الصناعات التي تساعد على استغلال هذه الموارد، من خلال الانتقال من تصديرها كمواد خام إلى تصنيع وتصدير سلع مصنعة بتكنولوجيا حديثة تعطي قيمة مضافة أكبر. الاستراتيجية الصناعية ركزت على مجموعة من الفروع التي دورها ترقية وتنمية الصناعات التي تعتمد على موارد الأولية مثل البتروكيمياء وصناعة الحديد والألياف التركيبية كذلك الفولاذ والأسمدة، مواد البناء، صناعة المعادن غير حديدية.

ج_ ترقية الصناعات الجديدة: الاستراتيجية الصناعية الجديدة أصبحت تعطي اهتمام بالصناعات الجديدة الغير موجودة بكثرة في الجزائر والمتأخر فيها الجزائر مقارنة بالدول الأخرى، والهدف هو مواكبة التطورات والتغيرات العالمية من اقتصاد وتكنولوجيا وتتمثل هذه الصناعات في الصناعات المرتبطة بالإعلام والاتصال والتكنولوجيا.

ثالثا: النشر المكاني لصناعة: لا يقتصر النشر المكاني لصناعة في إطار الاستراتيجية الصناعية الجديدة على مجرد إنشاء مناطق صناعية محلية، بل يجب أن تكون هناك خطة حديثة وتنظيم جديد

وإدخال مفاهيم جديدة، مثل مناطق التنمية الصناعية المدمجة والعناقيد الصناعية جمع المؤسسات من نفس المجال في مناطق معينة لتعاون والاستفادة من بعضهم وربطهم بالبحث العلمي والتكوين والتكنولوجيا. ولهذا تم اقتراح إنشاء أقطاب نمو يتم تطويرها تدريجيًا في مناطق محددة، بهدف خلق نوع من التآزر والتكامل بين الأنشطة الاقتصادية وبهذا الشكل نستطيع جلب استثمارات أجنبية وتحسين مناخ الأعمال وتطوير الصناعات بطريقة منظمة، وتم تصنيف مناطق النشاط الصناعي إلى ثلاث مجموعات حسب دورها:

_ أول نوع هي مناطق النشاط المختلطة هدفها الأساسي استقطاب أكبر عدد ممكن من المتعاملين، مستفيدة من تنوع الإمكانيات التي تتوفر عليها. وهي مناطق مفتوحة أمام مختلف الأنشطة الصناعية دون تخصيص معين.

_ المنطقة الثانية هي منطقة الأقطاب التكنولوجية حيث تتميز بمراكز بحث وإمكانيات تقنية قوية وتستقطب الاستثمارات في مجالات معينة كالتكنولوجيا مثال عن ذلك بجاية في مجال الصناعة الغذائية، المدينة الجديدة سيدي عبدالله المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال. كذلك سيدي بلعباس في الصناعة الإلكترونية.

_ مناطق النشاط المتخصصة تعتبر ثالث منطقة، وهي مناطق موجهة لنشاطات معينة فقط، مثل الصناعة الكيميائية في أرزيو والصناعات النفطية في وهران وحاسي مسعود وسكيكدة. وتعد هذه الأنشطة ذات أهمية كبيرة للاقتصاد كما أن هذه المناطق الصناعية مؤهلة مسبقًا ولا تحتاج إلى استثمارات كبيرة إضافية في البنية التحتية.

وفي إطار الاستراتيجيات الصناعية لترقية القطاع الصناعي سعت الجزائر خلال السنوات الاخيرة بإعداد جملة من الاجراءات تمثلت في:[1]

_ من خلال قانون رقم 22-18يتعلق بالاستثمار منح عدة امتيازات جبائية وجمركية أهمها الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة ضمن إنجاز الاستثمار، كذلك إعفاء من الرسم على القيمة المضافة خلال مرحلة إنجاز المشروع، إعفاء عن الضريبة على أرباح الشركات والرسم

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم22-18المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443الموافق ل28يوليو سنة 2022، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد50، الجزائر، ص ص 8-9.

على النشاط المهني ضمن مدة تتراوح من3إلى 5 سنوات وقد تصل إلى 10 سنوات بالنسبة للمشاريع المنجزة في مناطق الجنوب والهضاب العليا، أو مشاريع الاستثمارية الكبرى.

_ دعم بعض الصناعات ذات الأولوية مثل الصناعة التحويلية، الصناعة الغذائية، الصيدلانية والبيتروكيميائية ، وتهدف إلى رفع الإنتاج الوطني و خلق مناصب شغل.

_ إنشاء وكالة ترقية الاستثماراتAAPI لتسهيل الاجراءات الإدارية ومرافقة المستثمرين، ذلك من خلال تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر، ومتابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية، وكان الهدف تسريع إنشاء المشاريع الصناعية وجذب الاستثمار.

_ دعم المناولة الصناعية، تم إطلاق نظام دعم خاص بالمناولين الصناعيين في الجزائر بموجب مرسوم التنفيذي رقم 20-311 المؤرخ في 15 نوفمبر 2020، بهدف تشجيع تطوير المناولة الصناعية وتعزيز الإنتاج المحلي، يقوم هذا النظام على منح امتيازات مهمة للمؤسسات المناولة، أهمها الإعفاء من الحقوق الجمركية ورسم القيمة المضافة على المواد الأولية والمكونات، سواء كانت مستوردة أو محلية، بشرط استخدامها في نشاط إنتاجي. ويستفيد من هذا الدعم المؤسسات التي تنشط في تصنيع الأجزاء والأطقم الفرعية الموجهة للصناعات الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية، إضافة إلى صيانة تجهيزات الإنتاج وصناعة قطع الغيار، كما يشترط النظام أن تكون هناك عملية تحويل صناعي حقيقية داخل المؤسسة، وأن تتوفر لديها الوسائل البشرية و التقنية اللازمة للإنتاج، مع تحقيق نسبة إدماج محلي لا تقل عن40% وترتفع إلى 60 % عند تجديد الاستفادة من الامتيازات، وتمنح هذه المزايا لمدة سنتين قابلة لتجديد بشرط احترام بنود دفتر الشروط و تحقيق الأهداف المحددة.[1]

_ أنشأت الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 23-284 مؤرخ في أول غشت سنة 2023 مجلس أعلى لضبط الواردات حيث كان الهدف تنظيم الاستيراد، حماية الإنتاج الوطني لحلوله محل الواردات، تعزيز التنسيق بين القطاعات في مجال ضبط الواردات، محاربة تضخيم الفواتير عند الاستيراد.[2]

[1] وزارة الصناعة، التنمية الصناعية، على الرابط https://www.industrie.gov.dz/dev-indust/#sous-traitants تم الاطلاع عليه بتاريخ2026/05/11.

[2] الجمهورية الديمقراطية الشعبية، مرسوم- رئاسي رقم 23- 284، المؤرخ في 14محرم عام 1445 الموافق ل أول غشت سنة 2023، يتضمن إنشاء المجلس الأعلى لضبط الواردات و تحديد تشكيلته ومهامه، الجريدة الرسمية، العدد49، الجزائر، ص9.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المحاور الرئيسية للاستراتيجية الصناعية الجديدة تبين غاية الجزائر لتنظيم القطاع الصناعي وتوزيع المصانع بطريقة مدروسة لجلب الاستثمارات وتطوير الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: مكامن الخلل في القطاع الصناعي الجزائري ومتطلبات تطويره لدعم التنويع الاقتصادي.

لتطوير القطاع الصناعي لابد من معرفة المشاكل التي يعاني منها وبعدها تقديم سبل لتطويره ومعالجة تلك المشاكل، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى مكامن الخلل في القطاع الصناعي الجزائري ومتطلبات تطويره لدعم التنويع الاقتصادي.

الفرع الأول: مكامن الخلل في القطاع الصناعي الجزائري.

رغم امتلاك القطاع الصناعي الجزائري للإمكانيات كبيرة إلا أنه يعاني في نفس الوقت من مشاكل وخلل تعرقل تطوره، وكذلك تسببت بأنه أصبح يعتمد بشكل كبير من استيراد المواد والآلات وكل ما يحتاجه من الخارج، وبهذا زادة تبعيته للدول الأخرى ويمكن تلخيص هذه المشاكل في نقاط التالية:[1]

_ **المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات:** يعاني القطاع الصناعي من أن الآلات والمعدات في المصانع قديمة وتفتقر إلى التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وكل هذا يؤثر مباشرة على الكفاءة الإنتاجية، ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وزيادة على ذلك أن المعدات والآلات تتعطل بكثرة لأنها قديمة مما يؤدي إلى زيادة مصاريف الصيانة ويعطل سير العمل، ونتيجة لكل هذا أن المنتوج الوطني لا يكون دائمًا في المستوى المطلوب من حيث الجودة، كما يواجه تحديات كبيرة في المنافسة خاصة مع نقص الاستثمارات الموجهة لتأهيل و العصرنة.

_ **عدم ملائمة مواقع الصناعة:** تتمحور المشكلة هنا على أن أغلب المؤسسات الصناعية تتمركز في المناطق الكبرى خاصة الساحلية وحتى بعضها موجودة وسط أحياء سكانية وتجارية مما يسبب تلوث ومشاكل تنظيم، لهذا يجب التفكير في إنشاء مناطق صناعية بعيدة وخارج التجمعات السكانية.

_ **مشكلة متعلقة بالخدمات:** يعاني القطاع الصناعي هنا من مشاكل مع الخدمات كالماء والكهرباء والنقل والاتصال، وكل هذا ضروري لتطوير القطاع الصناعي، وزيادة على ذلك أن اختيار الطريقة الأمثل

[1] توفيق كرمية، طه ياسين مرباح، مديحة مرباح، القطاع الصناعي في الجزائر كآلية لتنويع الاقتصادي، المجلد16، العدد01، جوان2021، ص ص285 -286.

لتصريف المنتجات والوصول إلى أفضل قنوات التوزيع يشكل تحديات أخرى، وكل هذا يحتاج دراسة واختيار القرار الصح.

_ مشكل العقارات الصناعية: تتمحور المشكلة هنا على أن الأراضي المخصصة للمصانع لا تكفي وأسعارها مرتفعة، وزيادة على ذلك غياب سوق عقاري منظم أدى إلى انتشار المضاربات على العقار الصناعي، ما يزيد من صعوبة الحصول على مواقع مناسبة لإقامة المشاريع الصناعية.

_ مشاكل تتعلق بنقص التمويل: تجد المصانع صعوبة في إيجاد دعم مالي وذلك بسبب غياب المصاريف ومؤسسات مالية قادرة على تمويل إقامة صناعات جديدة وتطوير الموجودة، لهذا اضطرت بتمويل نفسها أي اعتمدت على تمويل الذاتي هذا قلل من الاستثمارات وأدى كذلك صغر حجم المصانع، وأبطأ من إمكانية توسيع القطاع الصناعي.

_ مشاكل متعلقة بالمواد الخام: تتمحور هذه المشكلة على أن القطاع الصناعي يواجه صعوبات مرتبطة بمواد الخام حيث ارتفعت أسعار المواد الأولية بسبب ضعف العملة الوطنية، كما أن بعض الفروع الصناعية تعتمد على الاستيراد من الخارج لتوفير المواد الخام اللازمة، ما يزيد من صعوبة الإنتاج ويجعل التكاليف أعلى.

_ مشاكل متعلقة بالتسويق: يواجه القطاع الصناعي مشكلة مع التسويق حيث أن السوق المحلي صغير وعدم القدرة على استيعاب الإنتاج الوطني، خصوصًا مع صعوبة الناس في الشراء بسبب الوضع المعيشي وزيادة على ذلك المنافسة الغير عادلة بين المنتوج المحلي و المنتجات الأجنبية، خصوص لدخول هذه المنتجات لبلاد بشكل واسع وعدم وجود قيود، رغم اعتمادها على اقتصاد السوق.

_ مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي: يعاني القطاع الصناعي من قلة الخبرة و التخطيط أن مؤسسات تعليم تقني ومعاهد لتخرج عمالة مدربة لا توجد بكثرة وأن التعاون بين مراكز البحث و التطوير والمصانع ضعيف، حيث أن غياب التنسيق والتخطيط يجعل القطاع الصناعي غير متطور.

_ مشاكل متعلقة بغياب السياسات والتشريعات: رغم وجود البرامج التنموية في الجزائر غير أنها غير واضحة حتى من حيث الأهداف والمعالم وعدم وجود قوانين صارمة تجعل القطاع الصناعي يتطور بصعوبة، غير أن هناك تعقيدات إدارية في دراسة ملفات إقامة المشاريع.

الفرع الثاني: متطلبات تطوير القطاع الصناعي لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر

وضعت الجزائر استراتيجيات للإعطاء دعم جديد للقطاع الصناعي وتطويره وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني ويمكن تلخيص هذه المتطلبات لتطويره في ما يلي:[1]

_ تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية: تسعى الدولة لتقوية الصناعة، من خلال تشجيع المؤسسات حتى الخاصة من أجل أن تساهم أكثر في التنمية الاقتصادية، ويتم ذلك عبر إنشاء هياكل وآليات مرافقة لمساعدة المصانع تسير لهم العمل كذلك توسيع النشاطات الصناعية في مختلف المناطق، تطبق سياسات تهدف إلى تحديث المؤسسات وترقيتها خاصة في التكنولوجيا والتنظيم، وتركز كذلك على تكوين العمال وتدريبهم.

_ إعادة هيكلة القطاع الصناعي: إعادة هيكلة القطاع الصناعي الجزائري ضرورة لابد منها بسبب المشاكل التي تعاني منها، إلى جانب التحولات الاقتصادية الدولية المتسارعة، واشتداد المنافسة مع الدول الصاعدة والتكتلات الاقتصادية كل هذا جعل المنتجات المحلية تصبح ضعيفة، أمام المنتجات الأجنبية، ولهذا يجب على الدولة استغلال الثروات والإمكانيات الطبيعية التي تتميز بها البلاد إضافة إلى ذلك لابد من الانتقال من دور المصدر للمواد الأولية فقط بل المحاولة نحو تصنيع منتوجات بتكنولوجيا أحسن وقيمة أكبر، بما يسمح بتحسين القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، كما يتطلب ذلك إعادة تنظيم الجهاز الإنتاجي لتحقيق اندماج أوسع في النظام التجاري العالمي، من خلال التركيز على الصناعات التي تملك فيها الجزائر ميزة وتوجيه الاستثمارات للقطاعات المهمة مع تكوين يد عاملة وطنية متخصصة ومؤهلة.

_تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات: اليد العاملة والموارد البشرية لهم دور مهم لتطوير الاقتصاد الوطني لذلك فإن تطوير مهارات الأفراد وتأهيلهم يعتبر ضرورة أساسية لدعم القطاع الصناعي، ومن هذا المنطلق ينبغي سياسات تكوين والتعليم لفائدة القوى العاملة سواء الحالية أو المستقبلية، خاصة في المهن التقنية والصناعية مع التركيز على تدريب المهني من أجل أن يكون لدى العمال مهارات التي تحتاجها المصانع، وكذلك اشتراك المؤسسات الخاصة في التكوين والتعاون مع القطاع العام لتكوين عمال مؤهلين.

_ التكنولوجيا عنصر مهم لتطوير الصناعة: تعتبر التكنولوجيا عنصر مهم في تطوير الصناعة، حيث أن المصانع تعتمد عليها لتحويل المواد أولية لمنتجات جديدة وبطريقة مختلفة، ويمكن ملاحظة أثر التقدم التكنولوجي بوضوح في المجال الصناعي، حيث بينت الدول المتقدمة العلاقة الطردية بين الصناعة

[1] توفيق كرمية، طه ياسين مرباح، مديحة مرباح، مرجع سابق، ص ص286-287.

والتكنولوجيا، حيث كلما تقدمت التكنولوجيا صناعتها تتقدم وتصبح أقوى، وفي هذا السياق ، أصبح نقل التكنولوجيا أمرًا ضروريًا للبلدان النامية.

_ ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تحظى الاستثمارات بأهمية كبيرة لدى صانعي السياسات، لذلك تعمل الجزائر على وضع استراتيجيات تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي. غير أن مناخ الاستثمار في الجزائر لم يشهد تحسناً ملحوظاً، سواء من حيث التسهيلات المرتبطة بإنشاء المشاريع أو تلك المتعلقة بمرحلة إنهائها، ومن هذا المنطلق، فإن تطوير الاستثمار يتطلب توفير بيئة مناسبة تقوم على إطار مؤسساتي واضح، إلى جانب نظام تحفيزي يضمن حماية المستثمرين. وبالتالي، فإن ترقية الاستثمار لا يمكن فصلها عن التوجه العام للنظام الاقتصادي ككل:[1]

وفي سبيل تشجيع الاستثمار، قامت الدولة بإدخال تعديلات على الأمر 08/06 الخاص بتطوير الاستثمار، وذلك بهدف تحسين الإطار التنظيمي المعمول به. ومن أبرز هذه التعديلات.

_ تحسين وتنظيم مسار الاستفادة من الامتيازات بما يتماشى مع المعايير الدولية .

- تقليص مدة دراسة ومعالجة ملفات الاستثمار .

_ إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للمستثمرين الأجانب .

_ ضمان حقوق المستثمرين، مع منحهم إمكانية الطعن أمام لجنة مختصة .

_ تخفيف الأعباء الجبائية والاجتماعية.

خلاصة المبحث، أدركت الجزائر الحاجة إلى استراتيجية صناعية جديدة لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم التي تم التطرق لها في المبحث، وكذلك لتنويع اقتصادها، ورغم المميزات التي يمتلكها القطاع الصناعي الجزائري إلى أنه يعاني من عدة مشاكل تعيق تطوره غير أنه يمكن تجاوزها من خلال تطوير التكنولوجيا وإعادة هيكلة القطاع وتعزيز القاعدة الصناعية إلى جانب تنمية وتأهيل الموارد البشرية.

[1] وفاء سلامة، وردة ولهة، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد13،2018، ص150.

_ خلاصة الفصل:

في ختام الفصل يمكن القول أن الدولة الجزائرية سعت في السنوات الأخيرة إلى تنويع اقتصادها وتنميته باستغلال الإمكانيات المتاحة لتقليص من الاعتماد على قطاع واحد هو المحروقات، في هذا الاطار يتضح أنها قد حققت نوع ما تنويع في القاعدة الإنتاجية، وكذلك بينت النتائج تحسن ملحوظ وتقارب في النسب بين إيرادات المحروقات و الإيرادات العامة ومن خلال المؤشرات التي تم التطرق لها في الفصل إلا أن هذه الجهود وهذا التنويع القليل والنسبي غير كافي لضمان التقليل من الاعتماد على المحروقات والتنويع الفعلي. كما اتضح أن صادرات خارج المحروقات أقل بكثير من صادرات المحروقات وأن هذا الأخير يمثل الحصة الأكبر في إجمالي الصادرات الجزائرية وبين مؤشر هير شمان استمرار التركز في الصادرات هذا يدل على أن هناك قطاع واحد مهيمن على الاقتصاد مما يؤكد هشاشة التنويع. ومن جهة أخرى عرف القطاع الصناعي الجزائري تطور وتنوع في القاعدة الإنتاجية إلا أن هذا التطور ظل محدود وغير كافي مقارنة مع الإمكانيات التي يتميز بها، إلا أن المؤشرات تبين أنه من بين أضعف القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى معيقات ومشاكل تعاني منها الصناعة الجزائرية مثل ضعف عوامل الإنتاج والتسيير وكذلك الاعتماد على الاستيراد بكثرة وأيضا على الصناعات الخفيفة عكس الصناعات الثقيلة غير أنه يمكن تجاوز هذه التحديات من خلال إعادة هيكلة القطاع الصناعية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الصناعات وتعزيز القاعدة الإنتاجية وكذلك تأهيل الموارد البشرية لتطوير القطاع الصناعي ومساهمته في دعم الاقتصاد.

الـخاتمـة

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن التنويع الاقتصادي لم يعد خيارًا بل مسألة ضرورية لابد منها لنهوض بالاقتصاد الوطني وتقليل التأثير من الازمات الاقتصادية العالمية، وكذلك أبرزت هذه الدراسة الدور المحوري للقطاع الصناعي واتضح أن ترقيته تمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، كما تبين أن الجزائر لديها إمكانيات طبيعية وأخرى مادية وبشرية هامة تؤهلها لتطوير القطاع الصناعي لكنه يواجه تحديات تعرقل تطوره، مثل ضعف الانتاج والتكنولوجيا الحديثة واليد العاملة، الامر الذي يستدعي توفر مجموعة من المتطلبات واستراتيجيات فعالة وكفيلة بترقيته لدعم التنويع الاقتصادي.

اولا: اختبار صحة الفرضيات:

ـ اختبار صحة الفرضية الأساسية التي كانت نصها "**رغم الاستراتيجيات الصناعية المنتهجة للقطاع الصناعي الجزائري، إلا أنه لم يساهم بشكل كبير وفعال في دعم التنويع الاقتصادي للفترة من 2010 إلى 2024**".تم تأكيد صحة الفرضية، حيث تبين من خلال الجزء التطبيقي أن القطاع الصناعي رغم التحسن النسبي إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة، مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وكذلك الصادرات خارج المحروقات ضلة نسبتها ضعيفة جدًا مقابل صادرات المحروقات رغم تحسنها النسبي.

ـ اختبار صحة الفرضية الاولى تنص على أن" **إعادة هيكلة القطاع الصناعي في الجزائر يساهم في تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي**" تم تأكيد صحة الفرضية، حيث تبين من خلال الدراسة أن إعادة هيكلة القطاع الصناعي يساعد على رفع تنافسية المنتجات الوطنية من خلال تحسين جودتها وقيمتها المضافة وتصنيع المنتجات بتكنولوجيا أحسن، كما أنها تساهم في تعزيز اندماج الاقتصاد الجزائري في السوق العالمية عبر تطوير الإنتاج وتوجيه الاستثمار بشكل أفضل.

ـ اختبار صحة الفرضية الثانية التي تنص على "**الصناعات الاستخراجية تشكل الحصة الاكبر مقارنة بالصناعات التحويلية في القيمة المضافة الكلية في الاقتصاد الوطني**" حيث تبين ذلك من خلال الدراسة والاحصائيات في الجزء التطبيقي أن برغم من التطور الذي سجلته الصناعات التحويلية وهذا يدل

على وجود تنويع اقتصادي خاصة خلال السنوات الاخيرة إلا أن الصناعات الاستخراجية تمثل الحصة الاكبر بسبب اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لدخل، وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة أدى إلى ضعف الصناعات التحويلية ومحدودية تطورها.

ـ اختبار صحة الفرضية الثالثة، حيث تنص "**عدم تمكن القطاع الصناعي من استغلال امكانياتها المتاحة بشكل أمثل لتحقيق تنويع اقتصادي**" تم تأكيد صحة الفرضية، حيث أن برغم من الامكانيات الهائلة التي يتميز بها القطاع الصناعي الجزائري إلا أنه لم يستغلها بشكل أمثل لتحقيق تنويع اقتصادي، ويعود ذلك أساسًا إلى نقص التمويل، غياب الخبرة الفنية والتنظيم والتخطيط الصناعي، بالإضافة أن رغم وجود برامج تنموية في الجزائر إلا أنها غير واضحة كذلك غياب التكنولوجيا الحديثة.

ثانيًا: نتائج الدراسة:

بناء على الأهداف المحددة من هذه الدراسة، وفي محاولة للإجابة عن الإشكالية توصلنا إلى النتائج التالية:

ـ صادرات المحروقات تمثل الحصة الاكبر في إجمالي الصادرات الجزائرية مقارنة بصادرات خارج المحروقات.

ـ القطاع الصناعي هومن أضعف القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي رغم التحسن النسبي.

ـ وجود تنويع في القاعدة الانتاجية نوعا ما ، خصوصًا في الايرادات العامة حيث أظهرت فترة الدراسة تقاربًا نسبيًا في الحصص بين إيرادات المحروقات وإيرادات خارج المحروقات.

ـ القطاع الصناعي له إمكانيات هائلة تجعله من الركائز الأساسية لتنويع الاقتصادي ، لكنه يواجه عدة تحديات مثل استخدام الآلات القديمة وضعف التكنولوجيا الحديثة وغيرها من التحديات التي تعيق تطوره.

ـ الصناعات الاستخراجية تشكل الحصة الاكبر مقارنة بالصناعات التحويلية في القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني.

ـ اتخاذ السلطات الجزائرية عدة اجراءات واستراتيجيات لترقية القطاع الصناعي إلى أن الاقتصاد الوطني لا زال يعاني من التبعية كبيرة لقطاع المحروقات حيث جعله يتأثر بكل أزمة اقتصادية عالمية ويأثر بشكل سلبي على القطاعات الاقتصادية ومن بينها القطاع الصناعي.

ـ توصلت الدراسة إلى أن ترقية القطاع الصناعي في الجزائر لا يعتمد فقط على توفير الموارد الطبيعية ، بل يتطلب أيضا تحديث التكنولوجيا، تأهيل الموارد البشرية وتحسين مناخ الاستثمار، للأن هذه العوامل تعد أساس تحقيق التنويع الاقتصادي وتقوية القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

ثالثًا: الاقتراحات:

بناء على النتائج المتواصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات فيما يلي:

ـ تأهيل الموارد البشرية وتشجيع الاستثمار باعتبارهم ضرورة أساسية لدعم القطاعات الصناعية عبر تطوير التعليم والتكوين المهني وربط المهارات باحتياجات السوق.

ـ تشجيع المؤسسات حتى الخاصة من أجل أن تساهم اكثر في تنمية وتنويع الاقتصاد الوطني.

ـ ضرورة الاخذ بعين الاعتبار والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي.

ـ يجب تطوير التكنولوجيا من خلال تعزيز الرقمنة في الصناعة وذلك لتحسين الإنتاج، باعتبار التكنولوجيا لها علاقة طردية مع الصناعة.

ـ تحسين مناخ الاستثمار من خلال تبسيط الاجراءات الإدارية وتكون القوانين واضحة وثابة.

ـ تشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال دعم القطاعات الغير نفطية لتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.

ـ الاعتماد على استراتيجية بعيدة المدى وواضحة، مع ضمان التطبيق الفعلي للاستراتيجيات لتحقيق تنويع اقتصادي.

ـ إنشاء مناطق صناعية وأقطاب تكنولوجيا متخصصة تعزز التعاون بين مختلف القطاعات.

رابعًا: آفاق الدراسة:

استنادًا إلى النتائج المتوصل إليها يتطلب موضوع التنويع الاقتصادي وتطوير القطاع الصناعي أن يفتح مجال أخر لعدة دراسات:

ـ دور الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة في تطوير القطاع الصناعي لدعم التنويع الاقتصادي.

ـ دور السياسة الصناعية في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ـ المناولة الصناعية كآلية لترقية القطاع الصناعي في الجزائر.

قــائمـة الــمراجـع

➢ قائمة المراجع

➢ المصادر باللغة العربية

❖ الكتب:

1. خيري فرجاني، إدارة التنمية الصناعية في مصر، الطبعة الأولى، دار البيان لنشر، القاهرة مصر، دون سنة نشر.
2. خيرة مجدوب، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا،2020.
3. حليمي حكيمة، مجموعة المؤلفين، فرص وتحديات الاقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كرونا (كوفيد19)، الطابعة الأولى، منشورات مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية _سوق أهراس_، الجزائر، 2021.
4. عطية السحاتي، التنويع الاقتصادي ودوره في دعم التنويع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي الليبي، الناشر بالمكتبة الإلكترونية نور ،ليبيا،2020.
5. عبد الناصر محمد أبوزقية، استراتيجيات ومفاهيم حول التنويع الاقتصادي والأمن المائي والغذائي في ليبيا، الناشر في المكتبة الإلكترونية النور، ليبيا،2022.
6. عبد الغفور حسن كنعان المعماري ، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر و التوزيع، عمان، الأردن ،2010.
7. عبد الغفور حسن كنعان المعماري، تقنيات الإنتاج الصناعي، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، عمان – الأردن ، 2010.
8. لعلا رمضاني، سعد مقص، القطاع الصناعي في الجزائر الواقع والرهانات المستقبلية، الجزء الأول، مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، الأغواط– الجزائر، 2021.
9. محمد سلمان حسن، ترجمة موفق حسن محمود و فؤاد الدهوي، التخطيط الصناعي، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،1974.
10. مدحت القريشي ، الاقتصاد الصناعي ،الطبعة الثانية ،دار وائل لنشر ،عمان، الأردن ،2005.
11. محمد صادق إسماعيل، التجربة الماليزية الصحوة الاقتصادية، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 2014.

❖ **الأطروحات والرسائل الجامعية**

1. آسية غنام، مدى قدرة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري آفاق2020 دراسة تحليلية استشرافية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ، تحليل اقتصادي واستشراف ، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019 -2020.
2. إلهام طرافي، تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،2024/2023.
3. جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020-2021.
4. سليم بوهيدل، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية-آفاق 2025،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،اقتصاد التنمية، علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة الحاج لخضر،2016-2017.
5. سليم مخضار، دراسة تحليلية لدراسة لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، بحوث العمليات و تسيير المؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان – الجزائر ، 2017-2018.
6. لبنى ناصر، الاستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، مانجمنت واقتصاد تطبيقي، علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي -برج بوعريريج- ،2020/2019.
7. موراد حطاب ، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة دراسة حالة صناعة الأدوية في الجزائر ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، اقتصاد صناعي، علوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة ، الجزائر ،2015-2016.
8. نوال بن شيخة، دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، مالية و تجارة

دولية ،علوم تجارية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة 8ماي1945قالمة ،2025/2024.

❖ **المقالات والمجلات**

1. أحمد حنيش، حفيظ بوضياف، دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال فترة(2018-2017)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، المجلد14، العدد02، 71،2020.
2. أسماء بللعما، التنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد04، العدد،2020.
3. الزهراء علالي، مجيد نبو، استراتيجية التنويع الاقتصادي وسبل نجاحها مع عرض تجارب دولية رائدة ، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد04، العدد01، الجزائر، 2022.
4. الهادي براي، الاستراتيجية الصناعية الجديدة كآلية لتنمية قطاع الصناعي، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد14،مارس 2018
5. أسماء بللعما، عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد لدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد01، 2018.
6. أحمد ضيف، أحمد عزوز، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد19، المجلد14،2018.
7. توفيق كرمية، طه ياسين مرباح، مديحة مرباح، القطاع الصناعي في الجزائر كآلية لتنويع الإقتصادي، المجلد16، العدد01، جوان2021.
8. توفيق بن شيخ ، تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط _ حالة الجزائر _، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، العدد07، 2017.
9. ثابت إسماعيل نور الإسلام، عبد الصمد سعودي ، دور برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020_2024) في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 08، العدد01، 2024.
10. جمعة شرقي، كوثر رامي، نورة قدوش، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة –عرض تجارب دولية رائدة، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد03، العدد01 ،2024.
11. حميد قرومي، محمد بن ناصر، ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد11،المجلد06، 2017.

12. دنيا خنشول، التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع وامكانيات التحقيق، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد07، العدد01، جوان2020 .
13. رفيقة صباغ، التجربة التنموية الصينية نموذج اقتصادي رائد، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد16، العدد 01، الجزائر، 2021.
14. سارة عقون ، نوفل سمايلي، دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر :تجارب دولية ناجحة، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد06، 2021.
15. صليحة يعقوبن، تطور القطاع الصناعي العمومي في الجزائر واقع وتحديات ،مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 07، العدد01، 2018.
16. عفاف لومايزية، التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة، مجلة الاقتصادي الإسلامي العامية، العدد62، يوليو2017.
17. عطاء الله بن طيرش، عبد الكريم كاكي، كمال بن دقفل، دراسة تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة آفاق للعلوم، المجلد05، العدد18، 2020.
18. موسى باهي، كمال روابنية، استراتيجية التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة حالة الاقتصاديات العربية النفطية، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون،المجلد25، العدد03، سيبتمبر2019.
19. محمد عرابي، بوبكر شقراني، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر _تجارب دولية رائدة_، مجلة الاقتصادي الحديث والتمية المستدامة، المجلد 06، العدد02، 2023.
20. محمد مسعودي، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02،عدد،2018.
21. محمد مداحي، التنويع الاقتصادي نموذج تنموي مستدام لمواجهة الموارد الطاقوية غير المتجددة في الجزائر، مجلة الدراسات العدد الاقتصادي، المجلد13، العدد03، 2022.
22. محمد محمد إبراهيم محمد طريح، دور الائتمان المصرفي في تحقيق التنمية الصناعية في مصر، المجلة العلمية للبحوث التجاري، العدد 04 الجزء الأول ،2023.
23. مصطفى بوعقل، سمراء مباركي، محمد بن سعيد، واقع وآفاق الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر دراسة حالة المنطقة الصناعية بولاية غليزان، مجلة دفاتر بوادكس ،العدد08،سيبتمبر2017.
24. نجاة بن فريحة ، سليمان نصاح، واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية –عرض تجارب بعض الدول ، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد03،العدد01، ديسمبر 2020.

25. نبيلة نوي، استراتيجية تطوير الصناعات التحويلية لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج النفط – الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد20، العدد03، 2017.

26. نوال بن شيخة ، توفيق بن الشيخ، تجربة الإمارات العربية المتحدة كنموذج رائد في التنويع الاقتصادي ، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 07،العدد02، الجزائر ، 2022.

27. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، جانفي 2020.

28. وئام ملاح، ياسمينة عما مرة، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد01، العدد02، 2022.

❖ **القوانين والمراسيم:**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم22-18المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443الموافق ل28يوليو سنة 2022، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد50، الجزائر.
2. الجمهورية الديمقراطية الشعبية، مرسوم- رئاسي رقم 23- 284، المؤرخ في 14محرم عام 1445 الموافق ل أول غشت سنة 2023، يتضمن إنشاء المجلس الأعلى لضبط الواردات و تحديد تشكيلته ومهامه، الجريدة الرسمية، العدد49، الجزائر.

❖ **التقارير**

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010-2024، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2010-2024).

❖ **المواقع الرسمية**

1. البنك الدولي https://data.worldbank.org/
2. الديوان الوطني للإحصاء https://www.ons.dz
3. وزارة الصناعة، التنمية الصناعية، على الرابط https://www.industrie.gov.dz/dev-indust/#sous-traitants

➢ **المراجع باللغة الأجنبية**

❖ **BOOKS**

1. Robert j-barro ,xavier sala-i- martin,economic Growth .second edition, england,2004.

❖ Articles

1. Le- yin zhang ,economic diversification ;unfccc workshop on economic diversification ;the Iran ;Islamic republic of iran ;18_19 October 2023 .

الملاحق

الملحق: تطور عدد العاملين في الصناعة **في الجزائر للفترة (2010-2024).**

السنوات	الصناعة	الزراعة	الخدمات
2010	30.4	12	57.6
2011	30.9	10.80	58.4
2012	30.6	10.40	59.1
2013	30.4	9.93	59.7
2014	31.1	9.35	59.6
2015	31.1	8.85	60.0
2016	31.3	8.54	60.1
2017	31	10.20	58.9
2018	31.1	10.10	58.8
2019	31.2	10	58.8
2020	31.3	10.50	58.3
2021	31.5	10.30	58.1
2022	31.8	10.20	58.2
2023	32.0	9.85	58.2
2024	32.1	9.66	58.2

المصدر: البنك الدولي https://data.worldbank.org/indicator/SL.IND.EMPL.ZS?locations=DZ

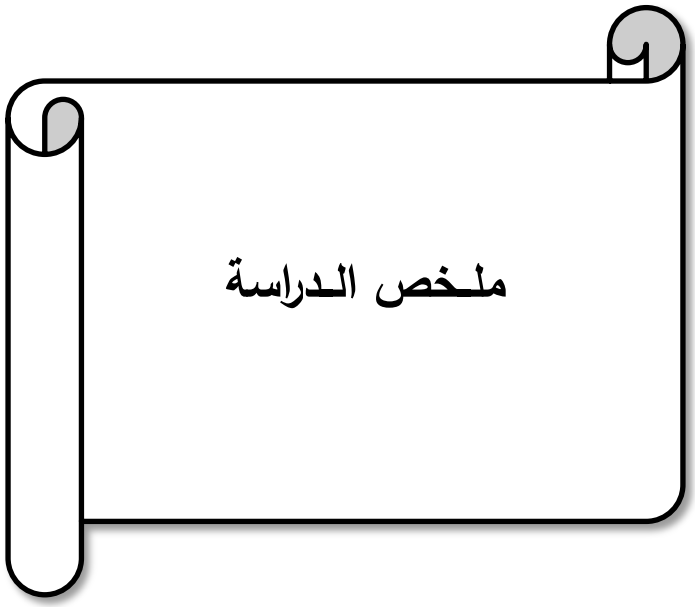
ملـخص الـدراسة

ملخص

هدف هذه الدراسة التعرف على المفاهيم العامة وأهمية كل من التنويع الاقتصادي والقطاع الصناعي، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التجارب الدولية الناجحة في تطبيق هذه السياسة والاستفادة منها ، وكذلك تحليل واقع التنويع الاقتصادي والقطاع الصناعي في الجزائر لمعرفة التحديات التي يواجها وتحديد المتطلبات الضرورية لتطوير القطاع الصناعي بما يساهم في دعم التنويع الاقتصادي بعيداً على الاعتماد على قطاع المحروقات. وقد توصلت الدراسة لنتائج أهمها وجود تنويع في القاعدة الانتاجية نوعا ما خصوصا في الايرادات العامة كما أظهرت فترة الدراسة كذلك أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات التي تمثل الحصة الاكبر من إجمالي الصادرات حيث يجعله حبيس الازمات العالمية، وتبين كذلك أن القطاع الصناعي من أضعف القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي رغم إمكانياته الهائلة حيث يواجه عدة تحديات تعيق تطوره.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي، التنويع الاقتصادي، الاستراتيجية الصناعية، الاستثمار الصناعي، الاقتصاد الجزائري.

Abstract

This study aims to identify the general concept and the importance of both economic diversification and the industrial sector, while emphasizing the need to consider and benefit from successful international experiences in Implementing such policies. It also analyzes the reality of economic diversification and the industrial sector in Algeria in order to understand the challenges they face and to determine the necessary requirements for developing the industrial sector in a way that supports economic diversification away from dependence one the hydrocarbon sector. The study reached several key finding most notably that there is a certain degree of diversification in the production base , particularly in public revenues. However, the study period also showed that the Algeria economy still relies heavily on hydrocarbon exports, which constitute the largest share of total exports, making it vulnerable to global crises .it was also found that the industrial sector is among the weakest contributors to GDP despite its significant potential , as it faces multiple challenges that hinder its development.

Keywords: industrial sector, economic diversification, industrial strategy ,industrial investment, Algerian economy.